

عمل بلان الاول لما وصلوا ما ملأني وان كان يجوز لكل بانهم ارجوا معلوما ولم يكتب الكتاب التاريخ لا يستعملون
كتابيه تاريخا يظهر هل كان فاضيا في ذلك الوقت ام لا ولا يكتب بالشهادة او لم يكن مكتوبا ولا كان في كتاب
الفاضل خليف مجرد شهادتهم بل في الكتاب وكذا لو شهدوا على اصل الحادثة لم يكن مكتوبا لا يعمل فلما
جاء الكتاب ينبغي المكتوب اليه ان لا يستعمل الكتاب النسخ خصه فان قيل يبدون النسخ جازيعة بل انه لا دور في ينبغي
او يخصص خصه على النص ان يحضره في ما ادعى اليه وارجح بقوله الفاضل المعنى ان الشهادة ان الكتاب ذلك الفاضل
فان شهد على النسخ وقوله الكتاب وعدد الفاضل والعهدة على الاوصال لا يرفع الفاضل وما كتب الفاضل
بالفاضل عن الشهادة او لم يعرفه ولا يبيع الكتاب قبل العدة ولا يدور من حضر النسخ وقوله ان لا يحضر جازيعة بل
الكتاب في النص وانما ينبغي ان لا تشهد بل بغير النسخ فاذ لم يشرع العمل في الكتاب وبغيره وادق
ما شهد اليه ما في الكتاب ولا ينفذ الا بغير من النسخ فان فتح غير محرم منه جاز لان النص يقع بالشهادة على
ويقال الفاضل الشهادة عن الفاضل الكتاب هو عدها ما لم يشرع من اعد من الاخذ في ما التمس فاعلم ان
فان كان الفاضل ابراهيم في الكتاب بله فلان بن فلان يسأل البينة انه فلان بن فلان وان صاله
قبل ذلك كان افضل لانه اذا لم يغير على ابيات فلان لا يكون الاستعجال بانبات الكتاب ضيرا فان قيل
الفاضل الكتاب قبله وعلى النسخ وكذا سماه الشهادة لئلا يغيره فلم يعد له الشهادة حتى مات الفاضل الكتاب فانه
يفضي بما في الكتاب بخلاف ما في الفاضل او في وكذا لو مات الفاضل الكتاب بعد ما وصل الكتاب الى المكتوب بله قبل
القرءه وكذا لو عد له او عد له قبل ان يصل الكتاب الى المكتوب اليه لا يفتى في ذلك بل يكتب
ما في الفاضل المكتوب بله او عد له واستعمل مكانه آخر ثم وصل الكتاب ليس للثاني ان يفتى بهذا الكتاب عند لان
التمسح ولاناس متعارفين ويمنع الفاضل الكتاب ان يدور في الشهادة في كتابي المكتوب ليكون عديم فيمكنهم
على ما في الكتاب قبل فتح الكتاب في كتاب الشريعة والامام خلا في كتاب الفاضل وقد ثبت غيبة عندي البينة العادة
اذا طلب من الفاضل ان يكتب الدين لتوحي بكتب وبين الاجراء على المطلوب بله الطالب ابراهيم عن كل قديم وكثير
اذا استخبر فاقام البينة وقال ما اريد ان اقدم تلك البينة واخبرني بلان في بلان ويجوز الا برءه او الاستيفاء
وطلب من الفاضل ان يكتب له في فاضل تلك البينة عند محمد بكتب وعندها يوسف اكتب واجمعه اليه فقال محمد في
لا استيفاء او لا ابراهيم واراد ان ياخذ في بلان مرة اخرى بكتب وكذا ما حذر ادي على ابراهيم او الاستيفاء
والله اعلم بما يصلح بعد وجاز يشاهد في شهداء وطلب من الفاضل ان يسأل عن ذلك حتى لو انك رقيم البينة فانه
لا يجيبه وحاشا سائر سائلا ما ذكرنا ومنها اذا ادعى الشفع سلم الشفعة وهو عاين فاقام البينة وطالب ان يكتب له
بكتب على ما ذكرنا من الملاءمة ومنها المرأة ادعت الطلاق عند الفاضل حذر بها الغائب وطلب الكتاب هل كتب اذ كان في

ولو قال ان زوجي طلقني فلما وافقت عدلي وترجعت بانفوا وانك انك الطلاق فاحزرت ردها فقلت للقاضي سئل
 حتى اذا انكرت البينة عليه فالقاضي يحكمها وبسببها عن غيره اذ في النكاح والطلاق كذا قال في هذا الحيثية
 هل يكتب بعلمه من كذا قضاء بعلمه وقد ذكرنا والتفاوت هذا ان القاضي يكتب العلم الحاصل قبل القضاء بالجمع كذا قال
 البعض ولو افهم شاهد واحد عند القاضي وسلك بكتب بذلك كما بالي قلبي اخر من اجل امره او عيا ابا وابنه
 وكذا هو من النسيان وهو في ذلك في بلد كذا السيرة مساو اقلها البينة عند القاضي وطلب الكتاب فان لا يكتب
 قول الجنيته ومحمد وقال الربيعي مع بكتب فان اوعيا النسب ولم يذكر السيرة فان يكتب بلا تفتان لان هذا دعوى
 النسب معزدا كما نذكره الذين خلاف للسنة الاولى لا يزيد دفع الملك والرفعة فيكون له دعوى الملك له عكس فانه
 على الخلاف **الفصل الثاني في اليمين** وهو شتم على ثلثة اجناس الاول من يحلف فيمن لا يحلف وفي مسائل القاضي
 والوفى ومسائل الصلح الثاني فيما يرى فيه الاستحالة وفيما لا يرى فيه الاستحالة **قال الاول** وفي قوله
 في باب الاقرار ترك اليمين في المأذون يحلف كما يات في قوله لا يجرى هذا رواية الاحاد ولا في الاقضية فقال
 التاجري عاف وكذا العبد المأمر وكذا الكاين ولولا في عاصي محرم ماله بينه وبينه الصبي محرم الحكم ثم يدعي على غيره فيشكرك
 ولا يلازم من الاستحالة البعد عنها وفيهم البينة هذا في الاقضية في اليمين وفي الاول كذا تامة ولولا في اوصي الصبي
 شتم على من قال الشيخ الامام الاستاذ بشرط خضر الصبي في الشكوى للصغير كذا في الدعوى وهو الذي عاصي في شكوله
 وهو حاكم لا يشترط خضر الصبي ذلك لم يكن لدعوى وطلب نصب الصبي بشرط خضر الصبي ومما في تمامه فصل في نصب
 اوصي ولولا في عاصي محرم محرم لا يجب الاستحالة او الغيب بشرط خضر للصبي العلم البينة بخلاف العبد المأذون
 لا يشترط خضر المولى العبد المحرم كما لا بد منه انه حلف بعد ذلك ان كان الدين ولما عليه سبب الاستحالة بل في زمان
 ادعى عليه وبالاخذ لا بعد اعتق كدين الكفاية انما الحكم من ذلك المولى يستلزم ان حلف يرى ذلك وكل اقرار يشترط
 يعقوب واختلف مسأله الدين الموجب للاصح انه لا يستلزم قبل حلول الاجرة فيكون من اجل ذلك على رجل شتم او اقرار
 قال الله عليه هذا الشيء ابن الصغير فلا يحلف وهو كالمأذون ابن الصغير وفيه فابدا في نصب علي اليمين في قوله جميعا فافلا
 في كل المأذون ارض يقضي كالأرض للمدعي ثم ينظر بلوغ الصبي ان صرف للمدعي كان كما قال وان كذب ضمن الارض للمدعي فبينة
 الارض عند محرم لان حلفه غير عتق عند ويؤخذ الارض للمدعي ويقضي للصبي وهو بغير مال او لغائب فلم يظهر وجوده
 لصدره في الاستحالة عند العيان به لا كذا في هذا نوع من الاقضية ويجوز ادعى على اقره الا ان لم يملكه لم يكتب ولم يوصلا
 فانه يؤخذ منه كمن يملك بالجرم ان عصى برأيه في سائة او مئتين فان لم يجدوا له الا انه بغير محرم الحكم فان سكن فلم يجب بغيره
 شكر الا ان لم يملكه يضر الاقرار وهو ما منع عما يضره الامام الصفي هذا وفيه المأذون يسوف فيجب من حق في المأذون
 لهم بكتب وان لم يملكه لغيره يجب بالاشارة فان اشار بالاقرار لم يرض عليه اليمين فان اشار بالاجابة كان بجنا وبغيره بالاشارة

ما صارت معروفة ولا غير شارة لا يفي الذي لفعل لسانه والري حتى يوالى البير فان لم يبرق الفم على لسانه لم يستحسن على ان
تلك الامانة فخره المزمع رجل ادى من ان يدبر رجل ان لم يكن غضب من ذلك له وملكه وموعدة عن ذلك فقال الله
عليه انه وضع حجرة معلومة صار وقفا على الامين للمدعى ان حلف بى ذلك كفى فيه ولا يمنع المذهب اليه وكذا لو اقام المدعى
البينة على ان رقت حجرة معلومة ولم يذكر واقعة لا يندفع عنه الامين وصار قضايا بزان وابينة فصل لا يبيع الباع
هنا اذا قال هو وقت ما اذا قال وقتته على حجة معلومة لم يرد المدعى ان يحلف عليه عند محمد بخلاف ما لم يأت على امسك
العقار لما كان العصب يتحقق في العار عند محمد بن ابي الله كان الخليف مفيدا لو انك تضي عليه البينة وعند محمد لم يتحقق لا
يكون مفيدا فلا يضي فلا يحلف ولو لم يأت على حجة بل على الدار بالافتقار ولو الدار صارت مستملكة تصير ومهنا
وقفا او قرض على رجل بعد مواعيد الجمل والسنة فادى الفضة ربع منه والاضحية رجل ادعى على آخر عينا او
فصل على ان يحلف المدعى عليه عند غير القاضي وهو يرى من باطل وان اقام المدعى البينة بعد الامين يثبت وقدم
بينة يحلف ما لا يان الاول عند غير القاضي ولو اضطل على ان يحلف المدعى انه ان حلف والمدعى عليه صام من
على ان يحلف الطالب والطلوب ونصف المال على المدعى عليه او على ان يحلف اليوم او على ان يحلف
المطلوب اليوم على ان حلف الطالب فعليه المالى ان لم يحلف المطلوب اليوم فعليه المال على ان يحلف الطالب لم يلق
بطلاق او عاق حلفت او لم يحلف اليوم المطلوب يرضى بذكره من حلف الا بغيره صادف ويذكر الجمل في هذه النسخ
لا يحصل البراءة لان تعليق البراءة بخط باطل على ان يحلف الطالب ان ما ينفى حق الصديق جميع هذه النسخ باطل
وكذا كل موضع على خلافه في وطوع الخلق في حلف المدعى ان ما يخذل احد عن ايجيد اليه وفي ادب القاضي ما
قبل باب الفاضل عيسى بن معمر قال المدعى بنية حاضرة ولكن لا اقره على ايشا تها مع هذا استفساه ذلك المدعى لاجبة
الى ذلك عند ايجينة ضد ما ان قال بنية حاضرة ولكن لا اقره على ايشا تها فالفاضل عيسى وفي ادب الفاضل عيسى
ايضا في اعينون ايم وان اقام المدعى البينة بعد حلف المدعى عليه فيقول وكذا وقال المدعى الى ما عاها حلفت وان يرى
اقوالا وحلفت فانت ترى تخلف فقام هو البينة يثبت لان تعليق الشرط بخط لا يصح ما اذا قال المدعى بنية في حلف
المدعى عليه في البينة يثبت في رواية الحسن عن ايجينة لا يبرح ان يكون له بينة نسب او على ما لا يثبت في الفاضل
وقال المدعى كل شهود شهدوا في نعم شهود زور او قال ليس بعدد ولا شهادة فيما في قول هذا الرجل وقال الشهادة
عند زور على الخلاف واجناس الناطق في قول الشاهد وشهادة في حلفه وقال الشاهد في زور وقال البرقي
شهادة ثم شهد في ذلك ان عدلا لا يرضى لفساده فانكر ما او لم يكن له شهادة ثم صارت بعد ادعى اجهلا واقتد
بمبينه ارام واصلح من بينة على درهم لم يكن للمدعى ان يحلفه بعد ذلك على انك المدعى في بينة عشرة ولا حلفه
بعد ذلك المدعى ان استخلف الادعية قال لا حلفه عند المدعى لان عزم المدعى او يرضى عن هذا المالى ثم اقام

[illegible]

لزم المال وان حلف برى ورجع على الخصم لا يحل له ان يجرى على امواله ولا يقيم البينة فقال المدعى عليه للقاضي حلفك
انتهى او حلفك ان شهود شهدوا بى لا يحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشريعة ولو اراد ان يحلف الشاهد بالله
لقد شهد الحق لا يحلف في حلفه في الزيادة في الباري من الشهادات رجل اخر جاز او ادعى ان فلا تناوكل
مع في كل حق قبله وادعى عليه لا يحل له ان يجرى المدعى عليه المال والوكالة فانما المدعى البينة على الوكالة فقبل ان يعل
بينة الوكالة او قبل ان يفتي بها اتام البينة على المال التماس ان لا يقبل البينة على المال وفي الاستحسان قبل ولم يذكر
في هذا فانه في الخصاف ان على قول البينة من لا يقبل الشهادة على المال بل يقبل على الوكالة ثم يامر باقامة البينة
على المال بعد ذلك وعند ما قبل ثم عند ما يبرى من الله اذ عدلت البينة لتفتي بالوكالة او لا وكذا لو اتام البينة
على المال والوكالة لم يحل له وهذا من مسائل احدى هذه والثانية ادعى رجل انه روى فلان بن فلان وان الميت قبل هذا
الرجل الف درهم واثام البينة على الوصاية والمال جميعا الثالثة ادعى رجل على رجل ان اياه فلان بن فلان مات
ولا وارث له وان له على هذا الرجل المائة درهم وادعى عبدا لاه في يد رجل واثام البينة على النسب والوفاء
والدين ولو اتام البينة على الوكالة والوصاية والورثة او لا يقبل ولا خلاف لانه يصير خصما بعد ذلك ان عدلت بينة
المال لا يقضي شيء وان عدلت البينة ان يقضي بالوكالة ثم بالمال وان عدلت بينة الوكالة دون المال يقضي بالوكالة ولا يقضي
بالمال بعد ذلك ان عدلت بينة المال يقضي بالمال والا فلا وهو في المسائل ارب العاشر للخصم المصلحة في ابواب البين
ثم ذكر حكم البينة ولم يذكر حكم البين وقام المسئلة في القضية صور بها رجل في يد الف درهم اوها رجل فلا كان
عليه الف درهم مات وترك ميراثا لوقال هذا لانه في مات وترك ميراثا لوقال هذا لانه في مات ميراثا لوقال هذا لانه في
الوصى والكوصى له والعريم والرجل والمشرى اما الوثف فلا يجزوا ما ان ادعى دينا او عينا فقال ان عصبه لوقال ويعد او
لا يتراض شي ان اقره فليد جميع ما ادعى الدين والعبث في تسليم البينة وانكر الكل البين والدين ان كان له بينة
يعنيها وان لم يكن يستحق وهذا استحقاق وهو قوله البرجيم ابو حنيفة ربح قال خمس الاجرة الخولي لا اعتماد
جواب الاستحقاق في هذه المسئلة وهو التماس ويستحق على حاسل الدعوى وسنتين في الجنب الثالث انه لو كان مختلف
فان اتام البينة على النسب والموت دون المال قبل وحلف على المال واثام البينة على المال دون النسب والموت لا يقبل
وكذا لو اتام البينة على النسب دون الموت والمال على الموت دون النسب والمال ارب العاشر للخصم المصلحة في باب الاستحسان
في البين فان كان ابو يوسف وغيره من اصحابنا يقولون بالله يحلف في كل نسب ولو اراد المدعى عليه ان يبرى
انه ابو او ابنه او زوجة او مولاها اذا ادعى انه لغيره او غيره لا يحلف الا ان يبرى عما في نفسه وهو ان يبرى ان
ميراثا من جهة وقاله كان اخاه الا ان يبرى دعواه ويبرى بينة ويحلف ان انكره في دعواه الشقة وهكذا في الجملة
في باب القضاء بالبين في دعوى النسب والموت وهذا قبل روى القول المعتد يحلف على العلم بخلاف الوكالة لانه اقر

باب الحق العائد على من ينقض حكمه لا بعد ثبات النيابة والوكالة وهذا يدعى العين والدين لنفسه يستخلف في كل موضع
أمر يدعى للمالك أم لا فإن كان كذلك لا يكون هذا قضاء على العائت حتى لا يحضر العائت جوارا له فإنه يوم الملائكة لا يبرأ
إليه ولما الوصية رجل ادعى على الخزان إياه ادعى له مثل حاله وقطاعه فيكون كذا من تركه فعلى مالكه فصل واحد
إذا انكر الخلف فشكل فحق عليه بالثبوت وضع اليه ثم طرأ عليه وجه ليس له أن ينقض إلا أن لا ينقض على الخلف فحق عليه
بأنكر الوصية والوكالة فحقوا على رجل ادعى آخر أن لسانه عليه درهمين أو عشرين ألف درهم ودعته وأنه وكلاهما
منه فان أقر المدعى عليه بذلك في الدين يوم الدفع إليه في العين لا في ظاهر الرواية وإن أقر بالوكالة أو أنكرها لا يبرأ
يقبل البينة على الوكالة لأنه لم يثبت كونه خصما لعدم ثبوت الوكالة إذا قام البينة على الوكالة وذكر الخصم أنه خلف على الوكالة
بأنه المطور لأن أقر المطالب ليس بحجة في المطالب وإن أقر بالوكالة أو أنكرها لا يبرأ من الوكالة لأن الاستحالة يثبت على
دعوى صحيحة ولم يضع له لم يثبت كونه خصما لعدم ثبوت الوكالة إذا قام البينة على الوكالة وذكر الخصم أنه خلف على الوكالة
أثبت وما ذكر في القضية أنه لا يخلف لصحوا أنكر الكل فهو كذا أنكر الوكالة وحدها وإن كان له بينة فالحق على الوكالة وللحال
عند الحقيقة على أن لو كان يقر الدين بمالك الخصومة عند الوصية فحقوا على رجل ادعى على رجل أن قال بن
فلا مكان وأوصى له بغير حجة الدين على هذا الرجل ما ذكرنا في فصل الوكالة إلا أن هذا إذا أقر بالكل يوم التسليم إليه الدين
والعين سواء جازى الرجل ولو أقر بالوصاية والموت وأنكر المال خلف وإن أقر بالموت وأنكر الوصاية فلا مكان
وصاية وليس له أن يخلف لما ذكرناه أنه لا يستخلف في دعوى الوصاية لأنها ليست بلازمة وإن أقر بالوصاية والمال
وأنكر الموت خلف على علمه كافي الوارث وإن قام البينة في جميع ذلك يقبل أو ما أنشأه فحقوا على رجل ادعى عليه
بأنه رجل أنه ملكه أنشأه من فداء العائت وصدرته ذواليد لا يوم التسليم إليه ذلك للإمام السرخسي وقيل في
القضية إذا انكر البينة لم يبرأ دليل على أنه لا يقر يوم التسليم إليه لأن أنشأه كالإمام السرخسي ولما أقره بضمه
رجل ادعى عليه ذلك على أن كان له درهم وأنه مات قبل أن يقر به وبدل المدعى عليه درهم من ماله فيطالبه بتسليمه إليه
يسمع هذا الدعوى لأنه ليس بخصم نوعه على رجل ادعى جارية فقبله رجل فقال المدعى عليه فلان أو دعيتها فقال المدعى
فلان وجهها لك بعد الإبداع خلف المدعى عليه أن أنكر بالتسليم له أو هو ما من رجل بن عبد قيس عن أبيه فلا على
عليه أن ادعى هذا العبد إياه خلف على العلم وإن نكل فحق عليه فان ادعى آخر بعد ذلك أنه كان أوقع أباهم
للساقي عند أبيه سف وكذا عند محمد ولو ادعى الخصم لا يخلف منه بغير اتفاق وبني على هذا مسئلة أخرى
وعلى الرجلين إذا قبل عتدهما يد رجل كل واحد منهما يقول أنه مملوكي أن أحدهما لا يخلف للساقي وإن أقر
لما بالتسليم اليها لا يخلف لو سلم منها شيئا وإن جحد لما خلف لهما معا واحد عند البعض بالله ما هذا العبد
لهذا ولأخذ وقال البعض خلف لكل واحد منهما معا على حدة والراي للعاقب بهذا يليها شأنا وإن شاء أقر بينهما

تبدل ذلك ان حلف لهما برى وان كل واحد منهما حلف للآخر بقبض جميع العبد الذي يملكه فاحلف احدهما بالآخر على
لشأنهما اذا نكح الاول لا يتحقق بالعبد ويجلف للثاني ان كل يقضي لهما بالعبد وهو العصب يقضي بالعبد
بينهما بقبض العبد بينهما ولو نكح العصب منهما بقبض العبد لا يقضي بقبضهما ولو ادعى كل واحد منهما اشترا من ذي
فان اقر احدهما امر بالتسليم اليه ثم اذا اراد الآخر ان يجلف ليس له ذلك لانه ولو اقر بعد ما اقر الاول لا يصح
لما لو نكح احدهما يقضي به ولا يجلف للثاني وكذا لو ادعى عليه معا ومعهما وكل واحد منهما بالآخر فاحلف
قبل استخلاف الآخر فقبضان لانه صادف قبض لا محتمل فافترق ولو ادعى احدهما الشراء والآخر الاجارة او الرهن فان
اقر المدعى الشراء لا يجلف للآخر لان باقرانه زال ملكه فلا هو الرهن والاجارة وان لم يقر الرهن والاجارة حلف
لمدعى الشراء لان بالرهن والاجارة لا يزول ملكه وان ادعى كل واحد منهما البينة او الصدقة مع القبض من منع عوى
ولو ادعى كل واحد منهما الرهن والاجارة وقبض احدهما لا يجلف للآخر لانه لا يصح اقران للآخر لان الرهن بعد الرهن والاجارة
بعد الاجارة لا يجوز ولو ادعى كل واحد منهما الاستخلاف للاجر وسبقه في كتابه عوى الجاهل الصغير في كتاب
الوديعة رجل بدينار درهم اذ عام رجلا كل واحد منهما يدعى انه له ادعاه اياه فاني ان يجلف لهما فبذلك لا يثبت بينهما وعليه
النافر بينهما كما لو قرنا وان حلف لهما انقطعت حقوقهما وان حلف احدهما ونكح للآخر فالانفصال للثاني ونكح الاول
لا يقضي للآخر حتى يجلف للثاني بخلافه ولو اقر احدهما بحيث يقضي له ولا يجوز رجوع ادعى بركه واخر رجوع لا يجلف
لانه لو اقر رجوع على البتيم لا يصح الا اذا كان الوصي وارثا حينئذ يجلف لان اقره في صدقة جائز فكذا لو ادعى على الصغير
لا يجلف بقره ووصاية الوارث له رجلان وعليه دين يحبط ما له او اكثر فادعى رجل على البيت دينه وعرض اقلته
المبينة قال لا يمين على الغرماء ولا على الوارثين وان كان له وصي فالوصي هو الخصم في اقلته المبينة وان لم يكن له وصي
جعل القاضي وصيا وان كان في المال فصل على الفلانة السلم اليه اذا قبضت وليس له ان يمسكها لاسم وقال
وحدتها من غير ما انكر بر السلم ان يكون ذلك من ذمها وان كان السلم اليها فاقض وقال قبضت حتى
او قبضت من المال واستوفيت الدرهم لا يسمع فيه دعوى الزيادة لانه بياض ولو قال قبضت الدرهم او قال قبضت والاصل
الدرهم يسمع دعوى الزيادة لان اسم الدرهم كما ينطلق على الحد ينطلق على الزيف وفي قوله قبضت لا ينشكروا
ادعى انهما استوفيا وصرحوا لا يسمع في الخمسة الاولى يسمع في قوله قبضت لما لا يسمع في قوله قبضت الدرهم
لان اسم الدرهم لا ينطلق على الستة واما في السادس وهو قد قبضت بجمع وكذا في الجمع او ادعى البائع الزيادة على هذا
وكذا ربا المدين اذا قبض الدين ثم ادعى انه زيف وكذا قال في قوله قبضت بجمع ثم قال قضائي زيفا وقالوا دعوى الخصم
لأنه لو قال عصبته من الغرماء زيفا بصدقة وصلح المالك في الجاهل الصغير والبعض في كتاب الاقرار
وهذا اقرار الاصل البائع اذا اقر قبض الثمن ثم قال لم اقبض واذا استخلف المشتري بصدقة وجلف استخفا عند

ابيس سيف وعنده ما لا يخلف قياسا وهذا هو ما لا يخلف باهذه الثانية رجل اربع دار من رجل ثم قال كتب
 اقرئت بالبيع لكن ما بيعت وطالب بغيره الثالثة اذا اقرت المشتري بقبض المشتري ثم قال اقرت الرابعة اذا اقرت بقبض
 الدين ثم قال كذبت ما قبضت الخامسة اذا قال اقرت بالبيع ولكن ما بيعت وطالب بين الموهوب والكافل على هذا
 الخلاف ومن محله انه يرجع الى قول ابي يوسف قال انما قال اقرت وقال الامام الشافعي انما قال اقرت بقبض ابي يوسف ومالك
 اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقبض واجمعوا ان التابع لو اقام البيعة على ان لم يقبض الثمن لا يقبض ولو ادعى المبيع الى البيع
 تجوز تجلف بالوجه ما شرط ان يكون البيع لا ينكح بغيره ولو ادعى يوسف يستخلف بذلك طلب الخضم في اربعة مواضع الاول
 في الرد بالعيب جلف للمشتري بالله ما رضيت بالعيب الثاني جلف الشفع بالله ما ابطلت شفعك الثالث المراءاة
 اذا طلبت الشفعة جلف ما طلبت من رجل ولا تخلف هذا ولا اعطاك الشفعة الرابع في الاستحقاق جلف
 المستحق بالله ما بيعت ولا زوجه وعنده ما لا يخلف بدون الخضم وهذا با على مسئلة تلقين الشاهد وهو على هذا الخلاف
 واجمعوا ان من ادعى في صلح بيت جلف من غطى بالوصي والوارث بالله ما استوفيت ذلك من المديون البيت ولا من
 احد اداء اليك عنه ولا قبض لك فاضى ملكك لا برأيه ولا شئنا منه ولا احكامك ولا جنتي منه على احد ولا عهد
 بغير كاشي منه من هذه اربع القاضى المضاف بعد في كل قول اقرت اليك استبره من فدان منذ سبعة ايام ولا فرق
 اليك كاشي استبره من ذلك الرجل منذ عشرة ايام ثم قال للمدعي البيع الذي جرى بينكما تجزئه ان يحلف الحاكم الحكم اذا
 حلف رجلا للمدعي ان جلفه عند القاضي المولى رجلا ادعى على آخر ما اقام البيعة ونقض له ولغير المال ثم اراد المالك
 عليه بعد ذلك ادعى عليه فانه يسأل عن المال الذي ادعاه ان قال هو الذي دفعت اليه لم يكن بيننا حنونة ولا نصا فعضيا
 ذلك قال بالآخر فمذا دعوى مبتداه **باب الحنونة** في كيفية الاستخلاف في الفسخ والتجلف بالطلاق والعاق والامان
 المعلقة لا يجوز اكثر من اثنان وان مست الضرر بقي ان الرأى للقاضي في القضي ولو حلفه القاضي بالطلاق
 فنكح ونقض المال لا ينقضه في الاقضية رجلا ادعى على آخر فمذا دعوى باله الذي لا الا وهو ما لا يخلف
 لفد درهم ما يدعيه من القرض الاقل من ذلك والظاهر من مذهب ابي يوسف نجح من هذا السائل التجلف على حاصله الدعوى
 كما هو مذهبهما والذي روى عنه التجلف على السبب بالله ما اقرضه فذلك خلاف مذهب هذا المصنف ان تجلف ما لم يعلق ولا
 قبلك وهكذا ذكر محمد بن زكريا الصريح في الفقه الذي دعوى البيع جلف بالله ما بينكما سمع السعة ولا يخلف بالله
 ما بيعت ولا في التجارة وفي غيرها لا يخلف بالله ما ياتي منك السعة بما ذكرته ولا يخلف بالله ما اطلبها في دعوى البيع
 على فمذا جلف بالله ما بينكما كالحق الساعة ولا يخلف بالله ما تزجت ولا اقضية لمة ادعت للمدعي جلف بالله ما جنتي البيع
 بهذا الحق الذي يدعي فيك ولا يخلف على الاقر بغير زوال الحرة عنها بعد الحق بان يرد وتنتهي به الحريم بسبي في
 فكان النظر في الاستخلاف على حاصله الدعوى وعنده ما لا يخلف في الشفعة وان كان الذي عبد ان كان ذميا فذلك

وان كان مسلما يحلف بالله ما افعله كما افعله فان هرب العبد لا تاقص في اذنه وادان ما ان يسلم او يقتل امرأة او دعت على زوجها
نظايقه مرجعته يحلف ما في طاق منك الساعة وان ادعت التطليق الثالث في ظاهر الرواية يحلف بالله ما سبي بان منك
الساعة ثلث تطليقات كما ادعت وانما حلف ما طلقها ثلثا وهذا الكلام الذي لا يحلف ما طلقها ثلثا مطلقا
لو تدع لكن شهد بالحد بعد ذلك جماعة ساق فاسر حلف لان عودته المخرج في الشريعة ولو ادعت انها سائرة الاطلاق فبال
امر كيدك وانما قد خارت نفسها وانكر ان يقع حلف ما قلت هذه من جهة تزويج نزعها الرب بملك بعد ما سلمها الاطلاق
فخارت نفسها او اقر بذلك ثم ادعى الكلام بعد ما صدق وعدا يسوف يحلف على الامر والاختيار جميعا كما ادعت الا اذا
عرض فلا يعرض سائحا انما يحلف على الامر والاختيار ههنا عند جميع الامور التي يقع بلطف الامر رجي عند بعض العلماء فلو
حلف على الحاصل برباها واقر ذلك البضيق ان لم يلازم وانكر اختيارها فاسمها يحلف على العلم بالله ما تعلم انها
اخارت نفسها في مجلس الامر وتدعى اليه يحلف بالله ما افعله اعليك من هذا العبد الذي يدعي انه ما علم ولا يحلف على
الشراء وعلى ما سرقه ليسوف بالله ما اشترت هذا اذا ادعى انه سلم للمع فان ادعى انه لم يسلم يحلف ما علمك من
هذا العبد ويقر بالعبد لا تفي منه الى هذا الذي قال ابو حنيفة لا الحلف ما اشترت ولا ما استقرت ولا ما اعاد
ولا ما استأجرت من حلف ولا قبلك ملاذي وهو قدامك ولا لك الذي هو الشراء والبيع مستكران ذكره اسم الله
يحلف على الحاصل الا ان يرضى بغيره يسوف وعن ذكر انه لم يسلم الف من قبل لا يحلف من هذا العبد على نفسه يحلف ما علمك من
هذا الف وتسليم هذا الف العبد من الجاهل الذي يدعي في الغيب في فقه الامام الشافعي جعل نصب جارية وعيها فقام
المعصية منه انه قد نصب منه حارة فاني يحجب عن يمينها على صاحبها ومن الدعوى صحيحة مع قيام الجمالة
من غير ذكر القيمة والقيمة للضمة والاعصية في دفع الغيب حلفه ما علمك على عهده لا قيمة عهده وهو كذا وما كان
اقل من ذلك ولا يخلو ما ان حال المدعي العبد المعصوب تمام في يد او قال هالك ان قال لا ادري ان قال قام في
يد بل امر الفاضل لمحض العبد من غير ذكر القيمة وهكذا في سائر التناولات وفي القدر من اليد من ذكر القيمة والقيمة
وفي الدابة بذكر شئها وقيمتها ثم اذا حضر يحلف بالله ما هذا العبد ملك هذا المدعي من اوجه الدواعي ولا تفي منه
فان ذكر القيمة هو لعل على الشا محمد رحمه الله وعلى رواية الحنفية لا تزم فان ذكر حلف ما هذا الذي يدعي هذا العبد
الذي يدعيه ولا تفي من الوجه الذي يدعي ولا عليك ولا قبلك قيمة ولا تفي منه فان اقام المدعي البينة ان هذا العبد
في يد جئت عن يمينه فان مضى اذن لم يحضر وقال لا افعله عليه او قال هلك فانه يقوم الفاضل ومن التلوم موكو قال
راي التناول دفع في قلبه انه صادق وبشر الشهود بقيمة العبد وشئها فقام فاضل على قيمة العبد فان لم يكن البينة
فالنول فوضع يمينه فان حلف فكل واعطاه القيمة فوالله لا يضره ثم طر العبد من الغاصب وان حلف الغاصب
القيمة بنوله ثم طر العبد فالول بالخيار فشا وهو القيمة التي اخذها وانما ردها واخذ العبد وفي الاصل ان كان القضاء

بالقيمة التي اخذها ^{او} اشترى بها ^{او} اخذ العبد في الاصل ان كان النقص بالقيمة يزعم المالك بعد ما حلف بغير المحسوب ^{او} من
كان قيمة مثل هذا وكان بينهما تفاوت وهذا اذا قال الذي انما قام في يد فان قال انه هلك فهو او قال لا ادري انما اوها
فانه يشترط الصحة الذي هو ان القيمة بانفاق الروايات فاذا اشرقت القيمة ومضى قدرها حلف بالله ما هذا عليك قيمة هذا العبد
ولا شيء منها هو كذا قلت قال لا ادري انما لم هالك حلف بالله ما هذا الذي في يدك هذا العبد ولا شيء منه ولا قيمة من الوجه
الذي يدعي ولا قبلك عليك هذا العبد ولا قيمة ولا شيء منه ثم ظهر الرواية سواء ادعى المالك ان لم يدعي لكن ادعى
وعند ما يوصف ان ادعى المالك حلف على المالك حلف بالله ما عصبته منه الا اذا اعرض فتقول قد عصب الرجل عبدك لا
تسلم اليه بان اشترى منه او هبه فحينئذ يستحلف على ما حصل الدعوى بالاجماع وانه يدعي او يدعي للعلم به لا يحلف ما
عليك تسليم هذا العبد اليه بسبب اليمين بل يحلف عليك تسليم اليه وما هذا منك وادعي الكفالة حلف على قبلك ككفالة
يملك المال وفيه قس قبل ما يوصف حلف على السبب ما كنت له ذوقا لوقب الحلف ادعي على امره ان حلف في وجهه ولا يوجب
بعضه الى الدعوى لا يفتنه ما عرفه ولكن ينظر في الزمان كان يبيع في وجهه فصار في وجهه حلفا او في وجهه فصار في وجهه حلفا
فان حلف بغيره بالله ما عليك هذا العبد من الدين انما الذي يدعي الاقل منه فان لم يكن التوبع اضرا فان العاقبة يكون ان يبين
قد رقيمة التوبع ومقدار النقصان بينه وبين المدين وكذا هذا في دعوى عدم الحائط او افساد سلع او في شئ اخر وكان المدين
فاحسب حلفه على السبب والادعي على امره ان لا يفسد بايديك او بايدي امرائك او بالكلية بل ما تاتي او ما يوجب في التوبع
بالله ما فعلت هذا لكن حلفه بالله ما عليك هذا الذي يدعي ولا يدعي انه قد فسد فحلفه عند ما ادعي على امره ان يفسد
على حائط خبثه او اجري على سطحه او نصب ميزابا او فداوه او وضع على حائطه نارا او رمى الزرابي او صدق
او مبدته او شيئا مما يكون فيه فساد في الارض ويوجب على صاحبه ان يرفع حلفه على اصل العمل بخلاف ما تقدم
لان هذه الافعال لا يبرأ عنها باليمين وهي كالاغلة وهي غير لازمة اشترى جارية وتقبلها ثم زويت على المالك
بالنكول ثم جاء البائع وقال ردوني على حالي ان اقر المشتري انتم وضمن البائع نقضا العيب الاول وان اقر
بغيره انما فان قلن حلف المشتري بالله ما حدث عندك هذا العيب ان حلف المالك دفع وان شك المالك
لمسكما ولا شيء بل على المشتري وانما رد مع نقضا العيب الاول ولا ادعي على امره ان يفسد درهم والمدين عليه عيبا
وهو بالخلاف وانما رد المال بحمد الرحمن ينبغي ان يظالم من القاض حلفه بسبب الذي حصل من هذا الدين وهو ان
اقر امره بالحضار الرحمن واخذ للادراك ان حلفه ماله عليك هذا المال بل يحلف ما فعلت عليك الف درهم لا من بها
عنده فيمكنه ان يحلف على ذلك وقال شمس الائمة الملقب في اعيانها الدين على الرحمن او الحضار الرحمن للدين
فان لم يحضر فمكنه ان يحلف ليس له عليه شئ وان جرد الرحمن اهلكه فيصير مستوفيا دينه فلا ينبغي عليه شئ فيمكنه
ان يحلف ليس له عليه شئ ومن مسائل الدين في الاقضية على امره ان يدعي اليه الف درهم وانما مان وفيه تركه

وطلبه بقضاء الدين بسا اهل انا ان اقر بالدين ولولت بسوقه من نصيبه لانه تدين بما ليس بحجة على باطل
الوعدة وهو الاقرار بان اقر بالموت لكن انكر الدين ثبت فيه خصما بعد ذلك ان اقله البينة ليست بحجة على الدين
بعد ما حلف للمدعي ما يقضي شيئا من هذا الدين ولا ابراء وقدمه ونوقا الا ان لم يصل الى شيء من ترك الاية
ان صدق مع هذا اذا استخلفه ليس له على اليك كذا لمذلك فان اقر او تكاثرت الدين وان كانه يستعمله
كل واحد منهما بما على حدة وبه اخذ علمته مستلخا ولو اقله البينة على الدين مع ان الابن مقرر بقتل وتقام هذا
بالتي كابر الدعوى في الموازنة رجل مات وعلمه من به طبع في المقتضى رجل على الميت بهما وعجز عن اقامه
البينة ليس له ان يحلف لغيره او لغيره وهذا قول القضاة يجوز لو اقله البينة ينبغي على القول بان كان في المال
فصل على الدين على الوارث اللهم في اقامة البينة الوصي فان لم يكن له وصي جعل القضي وصيا وكان الدعوى على
القلب بالادعى الابن على انسان انه كان له على هذا الرجل كذا فاقول الموت والنسب وانكر الابن يحلف على البينات ولا يحلف
ما يضره من شيئا بعدك طلب المدعي غاياته اقدم لان الميت عاجز عن فادرجل اقر رجل على مال وذكر اسمه ونسبه
فحضر رجل بهذا الاسم والنسب فقال المقر انه ليس بذلك فلان وليس له بينة يحلف على الخي بالله ما هذا عليك
المال الذي اقرت به لا على ان ليس بذلك فلان وفي الجامع الصغيرين رجل ادعى على آخر عبد الله يدعي ان وصلا
اليه بشرا او هبة يحلف على البينات وان وصلا اليه ميراث يحلف على العلم وفي ابد لا ما هذا على من ادعى الخلف
على البينات انما حلف القاضي حظه على العلم حتى المدعي حث الخلف على البينات حتى يشكك في البينة على الحكم فيضي
القاضي عليه بالقول لا بغيره فقامت وعلى العكس الجواب بخلافه والحلف على فعل الغير على العلم الا في موضع ينكر
دفع البينة عن نفسه كالودع اذا ادعى ان ربه الوديعة قبض الوديعة من واري به ان يحلف على فعل الغير على البينات
كن قال ان لم يدخله من الدار لم يور فادعى ان طاق ثم قال انما يحلف على البينات بالله انه دخل هذه الدار اليوم وفي ادب
القاضي للمصانة الوديعة انكر البائع العيب بعد ما انبت المشتري انما يقر عند حلفه على البينات بالله ما بين وما
مرفوع عليك وهذا يحلف على فعل الغير في الزيادة في البيع في بالسلسلة الدعاوى والاحتجاج من طاعة ولقد
يكفي بين وبينه وحكمه ذكر في الموازل **فصل الثاني** في نصيب الوصي وهو مشتمل على ثمة ليعاين الارث الاصل
والناظر وتبين الثاني ذوات الوصاية ومن هو الموصل الوصاية الثالثة في نوات الوصي **فصل الثالث** في نوات الوصي
اذ اكتب صل الوصاية الوارث لم يذكر جهة وصاية الجمع وكذا ان وصي من جهة الحكم او من جهة الحكم وبالمقتضى
للذي نصيب والده ولا جاز على هذا في كماله في الوصية لا حاجة الى ذكر اسم القاضي ولو كان وصي من جهة التبع
قول من جهة الحكم سرا. وبما في عامه في كتابنا في الوصية في الثاني من اهل الامر وكلك بعد موتي يصير وصيا ولو قال جعلت
في حال حيوتي وكل ما على ان كل واحد منهما بعد الموت لولا قال لولا ان وصي في مالي وصار وصيا بعد موتي وكذا المقتضى

بان ما جعلت وصايا في هذه الايام وصايا في تلك الايام في النوازل عظام ودرية بعد موالي القاصي فقالوا ان
فلان مات ولم يوص الى احد والمالك لا يعلم ذلك فتقول انكم صادقين وهذا قد جعلت هذا وصايا في وصايا وادب
القاصي لخصا رجل قال ان امة بني فلان في هذه الايام لا يكون وصيا الا بلغ وعند ما يكون وصيا على ابناء
اوصى الى من في هذه الايام وصيا على من في تلك الايام وقال اوصيت الى فلان وان بلغ ابي فهو وصي دون فلان اوصى
وصي مع فلان لا يكون وصيا عند امة في هذه الايام وصيا على فلان اوصى في هذه الايام وصيا على فلان اوصى في هذه الايام
اذ اذن وصيا وصيا الى من في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
ان يصب القاصي في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
القاصي الايام في الرابع وهو ان الوارث اذا اشترى شيئا من ماله في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
هذا الخا مسرور اذا اشترى شيئا من ابيه الصغير في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
نم وفي الجامع الكبير في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
شيئا في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
يصب القاصي وصيا وهذا ما قال في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
يصب القاصي في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
لو هو ان يصب القاصي في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
المعطي في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
اذا اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
ولا بان يصب القاصي في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
وانما يصب القاصي في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
ويان ما في القاصي في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
طلب العلم واما في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
شخص في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
بجاء في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
القاصي في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
الصغير في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام
بكن في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام اوصى في هذه الايام

وأصل هذا في الأوصية بالإنسان أن ياتى الوصاية على القسم طعم القسم هو من معدن الميت طواريت والى على الميت من حرم في الدنيا
 وقال بعض متأخري الكون حما فان اقام الميت على الوصية من حوله من ان الميت اوصى الى غيره فذلك كان للميت من الوصية
 من هذا في العادة يقتضي به وان عود بالفق والجدية لا يقتضي به وان عود منه ضعف المرى وقلة المعدل في التوفيق
 يقتضي حوصا منه ولعمري اليه مشرفا ايضا وكذا لم يظهر منه نسق لكنه لم يفسد ثم عرفت لافهم اليه وصبا
 رغام هذا بان في كتاب الوصايا هذا الوصية بالبنية لما اذا قدم بين الميت اوصى اليه الميت باقر وروى
 بغير تسليم الدين اليه وكذا الموضع الا في ذلك وقت الوصية بالبنية وفي كتاب الوصاية في الميت مدخل
 لا تأمن وصبا بالانوار وصبا بالانوار وصبا بعض الغرام وفي نسخة ثم حصل على مقتضى تلك البنية في الآية
 بالانوار البريكفي بتلك البنية بالانوار وفي الغرام والوصايا هل يقتضي تلك البنية قال ابو حنيفة ربح لا يقتضي
 بتلك البنية وقال ابو يوسف لا يقتضي ذلك بل قول محمد بن ابي اسحق دعوى الانبعا اذا كان الذي اوصى اهل الوصاية
 اما اذا لم يكن فلا فان كان عبد الوصاية لا ينفذ في الغرام وهو الاصح وان كان الصبي قبل ان يجزى القاضي من الوصية
 لا يكون وصبا له لا يقتضي وقدر ولو وصى الى عبد وان كانت لورثة او بعضهم كبار لا يجزى لانهم ملكون وله
 كان جميع الورثة معا فذلك عند عا قاسا او حنيفة بعين ذلك استحسانا ولو وصى الى مكاتبه جاز
 ولو وصى الى ذى او مسام من غيرهما القاضي من الوصاية قبل الفرج صغرهما الوصاية والى المقرب من الجد فان
 لم يكن وصى ملك الجد لا يقتضي ذلك كانت التركة خالية عن الدين فان كانت التركة مستوفية بالدين لا يملك الجد لا يملك
 ولكن الوصى بفعل ذلك فان لم يكن له وصى نصيب القاضي وصبا هذا في الثاني الصغرى وما تقدم في القضية في
 اذا امتنع من الفقر ولا يجزى الوصاية الا اذا كان جرح بنفسه من الوصاية في غير مجلس القضاء ليس له ذلك ولا يملك ويجزى من
 القاضي لا يقتضي له ان يجزى ان كان له وادى ما كان مع هذا من ربح في الغرام في الشايع وسباق تمام هذا في كتاب
 الوصايا ^{في} في فقر الوصى في القضية لا يعمل الوصى وصبا على يده جاز في مال الميت ما جاز الوصى من
 جاز الوصاية فان القاضي اذا استثنى الفقر في الغرام عمل هذا الاستثناء حتى لا يملك الفقر في الغرام على الاب فانه يعمل
 استثناء الوصى ملك الفقرا لا يملك ان يبرى غراما الميت لا يملك ينفذ وان وجه يعمل في الغرام على ان يملك
 ولا يعمل احد يعنى عن حق الميت اذا كان القسم مؤداه منه وان لم يكن له جاز في كانت الدعوى على الصبي ان كانت
 له منه جاز ولا لا لا يقتضي به وان لم يكن له بنية ولا يقتضي به الاصح وفيه الغرض المصدد الشهيد الوصى يضع ويبيع ويبيع
 اذا كاله لا ينفذ المحرم فان امر بالصبي لم يجمع ما يملك اذا كان المشتري مديانا ان سابع عليم بالوصاية والى الوصاية
 هذا في القضية ولا العمل الوصى بالخروج قبل ان له بيا يعمل ويحلف على كماله ان لا يقر انه اتفق على البيع او على الضم جميع
 ان لا يقر ولا يقر من ذلك ولا العمل ان بين شيئا فبدأ ان كان الوصى مع الوصاية وقال في روى هذا الفد

فيلزم ان لم يكن معروفا بالافان على القاضى المفسر في جرحه بين اوثقه ونحوه وان لم يصح كفى بل بين لا يجزى
ان يجازيه سنة فتنه ادعى الوصى ان القاضى المفسر انهما سانه او مشاهير كل شر كذا فان القاضى المفسر لا ينفذ
ذلك وكذا لو صدق القاضى فان اجبت المسئلة اذ كانا فاضلا ذلك قبلنا البتة ثم ينظر ان كان قد جرح المفسر او لا ينفذ
كان اكثر ينفذ بقدر الجرح مشاهير وابطال الزينة وان استغنى ذلك امر برده الزيادة على البتة وادب القاضى المفسر
بكر البتة فقال الوصى ضاع المال حتى قالوا في اربع البتة واما القضاة عليك كذا صدقة فتنه مشاهير لا ينفذ الا ان
ما لم ينفذ عشر مائة وقال الوصى من هذا عشر مائة فان قالوا ان لا ينفذ الا ان لم ينفذ الا ان لم ينفذ الا ان لم ينفذ
القول قول الوصى مما لم ينفذ الا ان لم ينفذ الا ان لم ينفذ الا ان لم ينفذ الا ان لم ينفذ الا ان لم ينفذ الا ان لم ينفذ
لا يجمع وان لم ينفذ الا ان لم ينفذ الا ان لم ينفذ الا ان لم ينفذ الا ان لم ينفذ الا ان لم ينفذ الا ان لم ينفذ
فصل في الخلاف ان بان الوصى بینه على ما ادعى وقال لا ينفذ الا ان لم ينفذ الا ان لم ينفذ الا ان لم ينفذ
خراج ارضه عشر مائة فقالوا من هذا عشر مائة وقال الوصى من هذا عشر مائة فقالوا من هذا عشر مائة
في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء
الاجزاء الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء
ما حاذون في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء
المأذون بدین الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء
اما اذا كان من جرحه في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء
المأذون بحسب ما لا يصح في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء
حتى يجمع ما لا يصح في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء
من الادب بحسب ما لا يصح في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء
الكل في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء
وهذا في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء
والا فتنه في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء
كل شيء فلو طردوا في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء
الضام من الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء
ان كان في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء
ان كان في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء
ان كان في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء الاول في الجرح وهو مفسر في اربعة اجزاء

بصاحبه امام بطالع احمد لا يفره ولا يفره من الناس ان كان ذلك من ذرة وعطوفان كان شاملا من حبس حتى ترك ذلك من رجل
خفي ليرا فخر حتى وقت الفريدها وبين زواجها من جاس من غير اوضح حبسه ورجل حبس حتى رجاها
موت لا يسلح في الارض الفساد ولله اذا حبس زوجها قال الزوج القاتل احبها ما كان موضعها الحبس
ولكن حبس بنت الزرع وتقل عن قاتلها من ان كان حبسها في وقت قضاة لمصلحة تراه ذلك وهي صاحبها من الجور
رجلان لم يعل جلد بين الا ان احدهما اكثر فلصاحب القليل ان يحب وليس صاحب الكثير ان يمتعه وحبسه ان
الاطعمها الخلاء لا تقرأ في حبس اخر في العلة مع الحبس في فكنا الا الاصل الا يفر الحبس الملبوس ولا
ولا يتبدد ولا يعرف ولا يعرف ولا يقيم بين برى صاحب الحق لها في الزجر او في التفتي بين المدينين اذا خيف الفزركا
خرج الحبس من كفة ولا عبد ولا زوج ولا حقه الجائز ولا عبادة الرقيق ويجوز في موضع وحسن لا يسلط له في الزلا ولا
يدخل في احد بيت انس يتكلم في كلام الرخوة في الاضحية التي من دخول الجرك واهله عليه لا يخرج الى الشئ
معهم اهل الدين ولكن لا يمكن من ذلك طويلا لانه انس لا تام وعن محمد بن يحيى في موت ولد وولد اهل البيت
يغسله ويكفنه اما ان كان غنم يفر من لا يخرج ويغير الى الدين والولد من لا يخرج مطلقا ورجل الحبس في الدير
الا يمكن الا يخرج الحاكم وان منع عن ذلك كان في وقت واتاحت المظنة في فرغ الحبس ايضا ولم يجد من يحمله
يخرج من الحبس هكذا في محمد هذا اذا كان الغالب هو الهلاك عن ابيوسف الا يخرج والملاك الحبس وغيره من
والنفوس عار وان محمد واما بطله فيمكن ان لا يجد تكبير الاطعمة فان لم يجد الاكل الا يطعمه فان كمل رجل واطمة فحين
الحكم ليس بشرط ولا يتوزع ولا يخرج الطعام اما الواجب الى الطعام فيخرج عذرا رة او جارية حتى يجلسها لا تمنع عن قضا
شتم البطني فكذا الامنع عن قضا شتم الفرج لكن موضع الاطعام على جدران لم يجد مكانا خاليا لاجتماع وعن ابي حنيفة
انه يمنع من الاجتماع حتى يتفجر بخلاف الاكل لصبر من محمد بن يحيى من الكلب الخلف الشايع والصح ان يمنع من ذلك حبس
الحبس على الايجار المصروف وتقل عن القاتل لاهل من الدين الا سبيد قاتل القصة بخراسان ان الحبس ان حبس في
الحبس متعذرا طين الباب وترك ثوب ويعطى الجوز ولما في من تركه لدرست من البنات ويصلح للشيخ الدين
فان كان له ثياب حسنة يلبس ويستره بقدر الكفاية وكذا للسكن ويعرف الثا للدين ولهذا قال ما غنا يلبس الا احتاج
في الحال حتى قال ارباع المذرم في الصيف والظلم في الشتاء وكان دكاو من محمد بن يعل وبغذ من الطين وعن سريج
باع عمامة الحبس وعن ابيوسف هكذا اذا اقلن الكسرى كان قبل الشق جميع القاتل البيع اهل الشق قل وهذا كذا في
واما عند ابي حنيفة فلا يبيع العروض ولا العتار ابيع العرلم بالانز اسحقا نا وعلى قوامه البيع العروض والعار با على سلة
على الخمر عند ابي حنيفة لا يبيع وقال الا يبيع وسياق فابى في هذا الفصل هذا في البيع الصنعة ومنع عمامة البيع العتار
والخلاء في المنزل في شرح المصنف في كتاب التفتك الاول في مال العار ما في الساب الا يبيع والعتار ولا العروض ولو طرد في المنزل

[illegible]

بمسبب الافلاس وادعى عليه رجل يلازمه ادعى انه موصى له بحصة القرض حتى يعلم غناه. **باب في ملازمة** وفي الاقضية
المحبوس من هذا المخرج بلازمه الذي في نفسه الملازمة ان يكون معه ايماناً بالاداء والقبالة ولا ملازمة في موضع معين
لازم حبس ولا يمتنع من المخرج في الغنا او عند الاداء اعطاء العتلا ولا يمتنع من وضعها في الغنا طال ان يمتنع
من دخول موضع حتى لا يبرئ وان كان المدين يمكنه العمل ولا يمتنع للزوم من ذلك بان كان عمله السقي له
ان لا ملازمة الا اذا اعطاء ففئة ونفقة وعماله فيخذل المدين يمتنع من العمل وان بلازمة بنائه ولحين ان
عذله فلو قال المدين انما اريد ملازمة العتلا لا الحبس لا مع الذي له ذلك ثم ليس للمطالب ان يقيم
الملازم في الشمس او على السبل او في موضع يضربه فلو قال المخرج اجلس في كذا الموضع الملازمة ملازمة واما
ملازمة المرأة بامر امرأته حتى لا ملازمة فان لم يجد امرأته انشأ جعلها مع امرأته في بيت وهو على يدها الطلقة
في بيت نفسها وهو على يدها العتلا الا هذا لان كان في ملازمة الرجل في الفقة هذا في المنق واما تقدم في الاقضية
وفي محجج التولية في غير النسخ لا ولا يمتنع من كونه بنفسه لا يحب التواضع ويحجب عنه وبين المخرج انشأ ملازمة وانشأ
ترك رجل ادعى على امرأته انما هو ملازم للمدين فتم طالع حتى يفر على العتلا وقت
جلوس النافق **باب في المحرق** وفي حصة المخرج الى الثلثة الفقة للمخرج وهو الذي يعلم التمس للمخرج
حتى ينفذ الشفعة المذكورة ويعلم المرأة ان لا يمتنع من من زوجه طالع في السكاري والعقل وهو ان يمتنع المخرج ولا يمتنع
الطبيب الجاهل وهو الذي يمتنع من من المخرج عند ما صح المخرج الكا وهذا الاختلاف على حصة الفقة **باب في**
عند ما يمتنع عند حصة المخرج **باب في حصة قاسم** الا حصة والاسئلة والتميز ثم عند ما لا يمتنع من
النافق من جرحه في المرض من الموت والمخرج يملك ادا بطل عند حصة المخرج وهذا على غير احد من الفقة في
عقل بان كان سليم اقبل لا يمتنع من ذلك القرض ان كان يكون مفيداً لمصلحة المخرج الفقة ويمتنع في الفقة في بيع
القبالة والعطاء فيجوز صيانة المخرج ما واجبه ان لا يمتنع المخرج في السكاري والطلاق والنفق والمخير والاسئلة وهو على
يمنع منه ما لم يبلغ ثمانين سنة فما يبلغ في الاقضية لا يمتنع بل يبلغ وعند ما دام المنع ادام الفقة فلا يمتنع من ان
ان كان في بيع حصة المخرج الصبي اذا بلغ ثمانين سنة فما بلغ في الاقضية لا يمتنع بل يبلغ وعند ما دام المنع ادام الفقة فلا يمتنع من ان
نحو النافق وضع الفقة البرق وكل ما دفع الوصا الى يده ويمنع المخرج الوصا اذا دفع المال الى المصلي لا يمتنع في فقه الرواية
بعض الكثرة الاقضية **الفصل العاشر** في الخط والامانة في قماري الفقة في المصلي لا يمتنع من كونه البطل واللعن
وفيها في كالفقة درهم حصة درهم وان كان هذه الامانة كن حصة من الفقة من الفقة حصة ايم وفيها في كالفقة درهم
وهو انما يملك في النافق الفقة لا يملك في المخرج لان الفقة يمتنع في الفقة لا يملك في المخرج على الكثرة ولا يملك في المخرج
على السكاري ان كان كل ما على عليه مباشرة كالحام الصغار في غير جوار المخرج على العتلا مع ما لا يمتنع له ولا يمتنع

البيع ويجعل المنفق لغيره على كنية الجارية فيست بولجته عليه ولا يجعل له الدنيا حتى يكون موافقاً لغيره من حطائه
وجعل عاب تزوج امرأة فاقام الزوج المينة انها امرأة لا غير الفاضل لانه يمكنه ان يكون له حجة المينة على الطلاق
لكن هذا اذا وقع في الطلاق حين تزوجت فوايد غير الاسلام راء الفناوي فانه لا يجوز ان فلا تطلق امرأة ثلثا وهو
يسكن في البيت او استوفى المهر ان كان المحرم رجلين عدلين يطلبه الفاضل عند الطلب وان كان المحرم واحد ان لم يكن
لا يجب عليه الطلب وان كان عدلا ان لم يصدق القاضي فذلك لان صدق يطلبه وان لم يطلبه يطلبه في سبعة من
الساعات الفناوي راء المنفق امرأة ادعت ان زوجها طلقها وعاب خلفه حتى نظر ان غيرها امرأة رجل معها
وان لم يعرف وقامت منه على ذلك لا يترتب لها لانه لا يمكن اشارة على العاين الجور والنفا ويغفر من احداهما المقبرة و
البيع وانما الناس قال روى في رواية الامام ظهير الدين الرعياني في الفريضة مات وترك مالا فاقضى الفاضل بغير بيع
حتى يحضر الوارث فان لم يحضر وصية يستلزم يعرفه الى القاضي ودفعة الايمان فلو عرفتم حصر الوارث بقضي فانه من
بئس حال اذا قال المنفق عليه الفاضل اخذت لرسول من حامي وقضيت على بزر الفاضل اذ لم يقع الاعتماد على قضاء
اهل مصر فبعض الفتوى في مصر ان لا ياتم بباية القضاء انا اذ الفاضل حكم خوفا من الله تعالى امر الدين بالصحة ففعل
الفاضل فاقضى بانه كان له المحرم اذا علم من المنفق وجه الخلقة الدعوى فكتب المحرم يدون الخلقة الاثم عليه ولا ياتم المنفق ولا
عرفه بيل حكم التزويج في النازل الرجل اذا كان لا يحسن الدعوى فامر الحاكم رجلين يعلمانه كيف يدعى ثم شهد على
تلك الدعوى والخصومة لم يكن على الحاكم باس ما قال العلماء ولا يصير الرجل مطعونين باعماله في شهادته وشهادتها
جائز ومن اخذ من السلطان مالا فاقضى القيمة من الخصومة تصاحب المال على السلطان وعلى القاضي اذ لم يخطئه
السلطان مع ماله وتمام هذا بان في كتاب الخصومة في الفاضل من اراد ان يرفع خصمه الى باب السلطان ولا يرفع الى باب
الفاضل يطلق له شرعا لكن لا ينبغي بوقال الفاضل الامام لا يطلق له ذلك ولكن يذهب الى الفاضل فان عجز عن باب الفاضل
فلا يذهب الى السلطان لقاضي اذا كان يخذل من بيت المال شيئا لا يكون عاملا بالاجر بل يكون عاملا لله تعالى ويستوفى حقه
من ماله تعالى وكذا الفقهاء والعلما والمعلمون الذين يحلون القرآن ودرواه المبكر الصديق رحمهما الله استخلف كان يخذل
الرفيق من بيت المال وكان عمره على ربه والمعلمان رحمهما الله كان صاحب ثروة وسار كان يخطئه لا يخذل القاضي الا يخرج له ثلثين درهما
في الزاوية كاتون من حقه ووظاياه فلم يطل الكاسب من ذلك عشرين درهما وعشرة لرجل يقوم معه ويخلف الخصوم قال بالحق
يعرف ذلك لا غير باسمه واجبات يعرف في الموضع الذي يمد له القاضي اذا فاسد على مسئلة يحكم فظهر رواية ان الحكم
يخلافه فله الخصومة للمدعي عليه يوم القيمة وعلى القاضي وعلى الدعوى لان الفاضل ثم بالاخص ما دلالة لغير احد من اهل الاجتهاد
ان ما تامل المدعي ثم يخذل المال **كتاب سدادات** وهو مشتمل على سبعة فصول
الاول في المقدمة واما سائر السدادات بالاسماع الثاني في السدادات ما قبل منها ولا يجنب المال في الموافقة به الدعوى

[illegible]

في الأصل الشهادة بالسمع لا يجوز الا في أربعة موضع الموت والنسب النكاح والافتقار اما القضاء بان كان القاضي مصرعاً كان
 وسمع الناس يقولون انما يسمع من الاربعين في كفاية الا في موضعين وهذا المستعمل في صورة الاوسع من انسان ان
 فلا ما في قولهم انما يسمع من الاربعين في كفاية الا في موضعين والرافع على ان لا يشهد الا في موضعين انما يسمع من الاربعين في كفاية
 ان يباي خافه وما يباي باخذة ولما اشكح اذا لم يشهد على المرأة وسمع ذلك من كان فلا تفرقة فلا وسعد
 يشهد انما يسمع من الاربعين في كفاية الا في موضعين انما يسمع من الاربعين في كفاية الا في موضعين انما يسمع من الاربعين في كفاية
 عند النكاح واما الشهادة على الدخول بالمسوحة بالسمع جائز في تخفيف القدر في حال رجمه وفاداستادنا
 ظهر اليه لا يجوز ثم ان يشهد على الدخول بالسمع ولا يراوان سنت الدخول سمع بالسمع الصحيحة ولما الموت اذا سمع
 يقولون ان فلا تفرقة او ابراهيم صغيراً كما تصنع بالسمع يسمع ان يشهد على موتك لم يمان ذلك فاما تشهدان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقد علم بذلك وفاته اما في الوقت فالحق من الجواب جواز الشهادة على اصل الوقت لا في بقى هذا افتقار
 دون وانه يشهد لكن عاشر شرط الوقت لا يجوز الا يشهد ان يكتلف الحجر الموت بلفظ الشهادة واما في الفصول الثلاثة التي
 شرط فيها شهادة العدلين فينبغي ان تشهد عند بلفظ الشهادة حتى يجوز الشهادة بالسمع قال رحمه الله قال استادنا في
 قول القاضية هذا اختيار الامام السعيد رحمه الله في تخفيف القدر في حال رجمه وفاداستادنا
 على ان لفظ الشهادة لا يشهد على الموت مسددة بحجة دعواه الا لم يمان الموت الا لو شهد في موضعين
 لا يبقى شهادة حسن ما لا يمنع قالوا عز ذلك عند الامام فلا وسعد من حال ان يشهد على مائة ويشهد هومع ذلك
 فيبقى يشهد على مائة طاعة جازية من رجل من ارض اخرى فضع اهل بالسمع الموت في يسمع احدك يشهد على مائة الا ان
 سعة ان سمع ذلك ممن شهد مائة بعد ذلك لا يشهد عند القاضي وقالوا تشهدان فلا تفرقة لا يجوز
 بذلك من تنق بجازت شهادتهما هو الاصح والخصم من ذلك ايم وفيه اختلاف في الشك بعضهم قالوا لا يجوز
 وكذلك لو قال دفنا او شهد باجازة والتكلم الموت وشرع الطحاوي الشهادة على الشهادة لا في خمسة
 اسباباً ولما سمع احد هذه الامور في وقت اذا اشهرته وقف فلا في حال ان يشهد على الوقت وان يسمع
 ايقافه ولم يكتف طاهر الا في خمسة اشياء من شأنه جعله كالقوت وكما لا يشهد الشهادة انه قضى بذلك وان لم يعاسوا
 النسوة والتقليد وكذا يجوز ان يشهدك هذا ولا يسلوك وان لم يمان العهد والنسب وما سلك ذلك
 لا يجوز الشهادة فيه بالسمع ولو قال رجل لامرأة رجل سمعت من الناس ان يوحك فلها مات جازها ان تعبد
 وترفع ان كان الحجر عدلاً فلا ان المرأة اذا تزوجت تزوج آخر ثم انفرا جازها ان يوحك احد من صدق الاول
 فالنكاح جاز هذا في قتال النسوة والتكلم في شرطه الا في وقت الموت لكن شرط العدالت في الحجر وفاداستادنا
 الحجر لا يسمع الا في خمسة اشياء من شأنه جعله كالقوت وكما لا يشهد الشهادة انه قضى بذلك وان لم يعاسوا

انه عاين موته وشهد جازمه وكان عليه عذر لا يوسع للمراء ان يزعم بالشرع لا نقضاً العدم هذا الذي هو مخا اذا اذلا وبارج
شاهدي الجوز بعد تاريخ شاهد الكهنة فهاذا شاهد الجوز اول وشهد عدل المراء عدلان من وجع ارتد والسياد بالله
حل لها ان يزعم فيه روايتان للسكان في كراهية تادى الفضل في التادى السرى الشهادة بالشهر في النسب وغيره بغير
الحقيقة والحكمة والحقيقة ان يشترط سماع من قوم كثر لا يفسدوا طوعهم على الكذب ولا يشترط في هذا العدلة ولا في هذا الشهادة
بل يشترط التواتر والحكمة ان يشهد عدل او عدل او عدل او عدل ان يلفظ الشهادة وفي الشهادة على الموت
لا يجوز ان سمعنا من انسان كذا يقول ان دناءه وصلينا عليه حتى يقبل ولو شهدوا بالشهادة في هذا التواتر فالاول
بما ينكر ان يشهدوا يقبل عدل او قالوا ان شهدوا بهذا الحكم لا لبارائنا بقرف فيه بقرف المذكر كانه لا يقبل هذه
الشهادة وهل يجوز له ان يشهد ذكره في الجامع الصغير اذا راى شيئاً في رجل جاز ان يشهد ان لا يلقى العبد والامتنان
اذا كان بالعين او بصغيرين يعبران عن انفسهما اما لا كما لا يعبران عن انفسهما فاما كالدلالة والسمع والاعني اذا راى
عينا في رجل جاز له ان يقضي بالملك له وفيه ادب في النقص الحفاف شرط التعريف مع البديهة قال اذا راى عينا في رجل
بصرف تصرف للذكر جاز له ان يشهد ان ملكه وفيه الاقضية مراد على هذا فقال اذا راى شيئاً في رجل بغيره تصرف للذكر
وقوع في قلبه ان ملكه ان يشهد له بالملك حتى يراى دمه في يده كذا في يد جاهد لغيره بان من حر لاهل الملك
لا يجوز له ان يشهد بالملك له في المسئلة على اربعة اوجه اما ان عاين الملك والملك بان عرف الملك بانه وفيه عرف
الملك بحدوده وبما يتصرف تصرف للذكر لا ينعقد احد من ذلك ويبيى انه له او ما يشترط فانه يشهد بان ملكه
يقبل الثاني ان لا يعرف الملك ولا الملك فلا يجوز له ان يشهد له بشهادة لا يشهد الا ان ان عاين الملك دون
الملك بان عرف الرجل من ثمانية وسمع ان له في زينة كذا فبعضه وهو لا يعرف تلك الضيقة ولم يعاين يدعيه لا يسمعه
ان يشهد له بشهادة لا يقبل الرابع ان عاين الملك دون الملك بسمعه ان يشهد ويقبل ان لا يشهد بالشهادة والسمع
فبعض الملك معلوم ما بالسماع ولللك معلوم فيقبول ما بالولا فلا يشهد به وان كان مشهور اذا كانت الولاية التي لمعنا
البر او لا يزعم ان مرفوق لهم وفيه لا يسمعون او مرفوقهم في الشهادة وفيه لا يسمعون ولا يجوز الشهادة بالسمع
العتق والطلاق قال في حصة الحد الذي هو اطلاق ما عدا يوسف فهو كافي لولا اما في المهر هل يشهد بالشهادة
روايتان ولا يصح ان جاز له في المتيقن من رجل بغيره بجهنم اجمع الى الشهادة للشهادة يشهد له بالملك بالثبوت
ولا يشهد له بالملك الطلق قال في حصة عنه وروايتان موضع آخر انه جاز له الاول للحد لان للحد الطلق ملك من اهل
والملك بالشرع اختلف وفي التواتر في الشهود يشهدون على انسان قال هو اسامه الفخري من اوجه يشهدون ذلك
سالم فلم يخبروا اهل القضي بها وسمعتهم في الحقيقة او الملبث اذا كان الشهود عدل لا يقضي بها وسمعتهم وان لم يسمعت
الرجل اشترى عبد او ادعى على البايع ان يبعها فلم يثبت البيع باع من رجل فادعى المشتري الثاني عليه هذا العيب قال

فأما من سمعنا من رجل لم يسمعنا على الصيغة الجارية في هذا الأمر أي حطوبه بنده الحادثة هل لا ان يسمعنا من غيره فكذلك انما
 وفي الفتاوى الصغرى في تزكية كتب الشهادة طرقت ذكر ان شهيد على المال لا يشهد وعند محمد بسبعة ان يشهد في ادب القضي الصغرى
 في باب الرجل يترجم من شهادته الشهادة عند بصيفة ان يشهد الحادثة قال الشيخ واللاسل بسبعة وصيفة حتى اذا لم يشهد شيئا
 منه ويقع انه خطه وخاتمه ينبغي ان يشهد وان شهد فهو شاهد من بعد ما يوصف اذا سبق انه خطه وخاتمه
 وسعد ان يشهد ولكن بشرط ان يكون الصك مسودا على يد اولى الايدي ولم يكن في يده الصك من الوقت الذي
 كتب عليه ورضع خاتمه فان لم يكن ذلك لا يسعه ان يشهد ولو شهد على القاضي ينبغي ان لا يجزى لكن اذا رأى الشاهد
 ينبغي ان يبالغ في شهادته على علم انهم قد عملوا على الخط فان قال عن علم قبل شهادة وان قال العمد على الخط لا يقبل قال شيخنا
 الحلواني ينبغي ان يقر ببول محمد وحكمه الاجماع في الوزير لا يوقع خطه والخط في حوزة منى الشهادة عند ما يوصف من بعد
 بسبعة ان يشهد في الغيبة ابو الليث وبهاخذ ويقع للشاهد اذ كان الشهادة ان يشهد حتى يكون محال يبره بعد ذلك
 او لا يكون تغييره وفي الاقضية كتاب ذكر خرجنا فنفسم ثم قال نعم ان يشهد على هذا لم يقرأ الكتاب ولا من قرأه فان كتبه من ايديهم
 فاعلموا عليهم طمأنينة على انسان وسعم ان يشهد واعليه على الكتاب وهذا لا يملك اساق الكتاب فان لم يعلم امانيه لا يجوز له
 ان يشهدوا واصولها من الرجل اذ كتب وصيته ثم قال نعم ان يشهد واعليه على هذا الكتاب لا يجوز ذلك حوله او يرونه يكتب وم
 يرون كتابه ويرونه وهناك مسائل اخرى باهنا في الاوصية للتحريم وعلى الرجل ان يكتب وصيته فحتموه وعلنا في
 وقال من وصيته هذا حتى ان يشهد واعليه على هذا الكتاب لا يجوز ان يشهد واعليه على ما في الكتاب بان فرما
 او فرمت عليهم الثانية الصك اذا شهد على صك ولم يقرأ ولم يعلم ما في الاصح وان يشهد على ما في الصك وعن ابي يوسف
 اذ كتب الصك في الاوصية قلتم ان احد منكم عليه ثابت الشاهد ثم ينبغي الصك بذلك عند الوقت الشهادة حوله
 ان يشهد على ما في الكتاب فان قرأه عليه ولا يشهد عليك فخرن واسم نعم ولم ينفذ هذا بطريقه ولا يشار الاخرين ولو كتب
 ان يجرى من فاذن الا فلا ان سلام عليك كنت بتفاسا في الاصل الذي لك على كنت فحينئذ من هما برة وفي ذلك على اعمامه
 نوكت امرته مهالة من اهلها ما بعد فقد بلغني كتابك سألني الطلاق انت طلق فوطا ساعة كتب وهذا كله جاز
 في شأنه بقول الرجل الذي كتب اليه ولم يشهد على ذلك ينبغي ان علم بذلك ان يشهد بالطلاق والطلاق ثم اعلم بان
 الكتابة على جن منها ما هو للسنتين المرسوم وذلك يكتب على بصيغة واحدة وهو عون على جرك في الغائب فان فلا
 لم اقر بالطلاق ولم اقر بالامر من بينا وبينه ولا يجرى الا في الاصل حتى يجرى للشاهد ان يشهد عليه وعلى ابيه
 قال للشاهد ان يشهد على ذلك لم يجرى الا في الاصل حتى يجرى للشاهد ان يشهد عليه وعلى ابيه
 للجرى على الكتابة المرسوم في خلاف خط النساء والافراد في محله ان هذا كعكس طاريا على ما بان في كتاب الزنا فان محمد
 الكتاب فكمه عليه من تزكية اولاده جاز كما لو اقر الزنا وحده كذا سائر الزنا فان على هذا مجاز في الحدود والقصاص

[illegible]

[illegible]

وكتاب القضاء في مسائل التعليل والفساد في الاقضية في مقدمتها الذي على غير ما هو عليه من ان لا يقبل
عشرة دراهم قبل ان يرد على غيره وداره درهم والتمسك به في ذلك لا يقبل وكذا لو ادعى ان ملكا له درهم وداره درهم
وشهدوا به لا يقبل ولو ادعى ان له درهمين وشهدوا به لا يقبل ولو ادعى ان له درهمين وشهدوا به لا يقبل ولو ادعى ان له درهمين
او من دينار لا يقبل المسائل الستة فاما الامام فخر الدين وانه لا يقضي في دعوى التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين
فانما على هذا ان لا يثبت على هذا الباطل او هذا التمسك من وجه على ما هو عليه في المسائل الا يقضي فيها منهم ما
لم يشهدوا به كان حلالا لانه غير ان الوضع من غير فلا يثبت بالثبوت حتى لو شهدوا به هو ان وضع قبل ان الوضع لا يقضي
بدون التمسك ولو شهدوا بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين
وهو ساكن فيمنع الباطل من يقضي بين الشهداءات وهذا المستحق اذا شهدوا بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين
انه اقران الدارين وشهدوا بالدارين ساكن فيمنع الباطل من يقضي بين الشهداءات وهذا المستحق اذا شهدوا بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين
الاخر انه ساكن فيمنع الباطل من يقضي بين الشهداءات وهذا المستحق اذا شهدوا بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين
يقبل عندنا ان لا يقضي في التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين
تشهدوا به لا يقضي فيها وتبطل وكذا لو ادعى ان له دارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين
الصغرى لو شهدوا به ملكه ولم يشهدوا به في يد غيره قال الصدوق الشهد سمعت انه ذكر في الجاهل
لشخص الائمة الحلواني انه اخذ في التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين
لو ادعى ان له وشهدوا به لا يقبل او لا يسمع الدعوى ولا يقبل البينة هو الاصح في فتاوى النجاشي لو قالت الشهود
ان محمدا بامر محمدا وصرف ملك فلان امت ولم يقبل منه محمدا فيسجد في التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين
هذا المحمدا وقد علم على كماله بيقين الواقف فيمنع ان يقبل ان كان قد يداووا في التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين
قد ما يقبل فيعرف لا الفرقا ولو شهدوا على اقرار الواقف لا يقبل بالوفاة لا يشهدوا على اقرار الواقف وهو يملكه
في من في ذكر المحمدا في الشهادة على المحمدا لا بد من ذكر المحمدا في كتاب الشروط للامام الحسن في الاصل
الفرق في حصول ذلك محمدا وعن ابي سعيد بن ابي بصير في كتابه حديث وعن ابي بصير في كتابه حديث وعن ابي بصير في كتابه حديث
انه يحصل في ذكر ثلثة محمدا وعن ابي بصير في كتابه حديث وعن ابي بصير في كتابه حديث وعن ابي بصير في كتابه حديث
بقي مجهول لا يعرف وهو المترك سواء ولو غلط الشاهد احد المحمدا لا يقبل هكذا ذكر الصدوق الشهد في التمسك بالدارين
في طلبنا وذكر فيمنع الائمة الحلواني في اوصاف القاضي انه يقبل عند البعض في التمسك بالدارين او التمسك بالدارين او التمسك بالدارين
لا يقبل الا ان الغلط في المحمدا لا يثبت الا ان الغلط في المحمدا لا يثبت الا ان الغلط في المحمدا لا يثبت الا ان الغلط في المحمدا لا يثبت
ولو اقام البينة لا يقبل الا ان الغلط في المحمدا لا يثبت الا ان الغلط في المحمدا لا يثبت الا ان الغلط في المحمدا لا يثبت

[illegible]

اشترها من فلان ولم يذكر والعش لكن قالوا ان قبضها بيبا قبضها بامره او بغير امره فان قالوا نحن لان نرى على هذا
لا يقبل شيئا مما كان ما يقبل ان يشهد له ما شهدنا على ان القبض بلبه البائع بناء على الطاهر ولو جاء الغائب
المستحق قضيت له بالدين وهذا كما اذا لم يشهدوا على نقد الثمن فان شهدوا على نقد الثمن شهدوا دعوى ملك مطلق و
اذا كان دعوى ملك مطلق لا يكون اقرا بالملك للعقاب فلا يقبل رواية واحد شهدا شهدوا بالملك بالشر
لمر رجل بعد ما شهد له بالملك المطلق يقبل شهدوا ان لهذا المدعى عليه ثمن وارامعتوضه ولم يذكر الحد ولا يقبل
في شهاة الخويعين والمترسين والمستاجرين والغاصبين والمشتريين وفي الجامع الكبير والاقضية جلا
في ابيهما مال لرجل فاداه وجعل شهدا الخويعان يكونان الوديعه ملكا للمدعي يقبل ما لو شهدا على ان للمدعي ارضه ملكه
المودع لا يقبل لان الوديعه لو كانت قائمه عند شهدا دوام البدل ما وان كانت هالكه بسقطا الضمان عن انفسها
ولو شهدا على ان للمدعي ملكا مطلقا بعد ما رد الوديعه على صاحبهما يقبل ولو شهدا للمدعي قبلت ولو شهدا
بعد ذلك ارض لا يقبل لانها تخرج من الضمان ويضمن قيمة المدعى انما انما يحب ولو شهدا على ان للمدعي ملكا ارض
ملك الارض لا يقبل لو كان ارض من قايما او هلكا الا ان ارض من على الراهن ثم شهدا بخلفه يقبل ولو انكر للمدعي ان
شهدا لراهنان بملكه يقبل لانها تخرج من الضمان بعد ما يكون سبعا في ابطال ما تم بها خلا والمترسين حيث
يقبل واذا لم يشهدا الراهنين ضمن الراهنان قيمة العبد للمدعي ولو شهدا الغاصبان بالملك للمدعي لا يقبل ولو شهدا
بعد ارض على المخصوم يقبل منه ولو هلك في يد ما تم شهدا للمدعي لا يقبل ولو شهدا المستقرضان يكونان المستقرض ملكا
للمدعي لا يقبل لان ارض لا يبعد وكذا لو وعينه لان مدعيه وسله سوا عن آسوسف انه مدعيه ما استقرض يقبل
الشهاة والمشتريان شرا فاسدا او شهدا يكون المشتري ملكا للمدعي بعد القبض لا يقبل وكذا لو حضر الفسخ بعد بينهما
او نزعوا على ذلك والعينه قد ما كان رد البائع ثم شهدا يقبل شهدا المشتري ما اشترى الانسان بعد ما تقابلت العقد
او رد بالعيب غير هذا لا يقبل كالبايع اذا شهدا يكون للبائع ملك المدعي بعد ما باع ولو كان ارد بطريق يكون فسخا العقد
قبلت شهاة وشهاة المترين بالدين الذي قبلها ان الدين للمدعي لا يقبل وكذا لو قضى الدين الا انما بطلت الا اذا
وفي الشقاق ولو شهدا بالساجر كذا للمدعي سلا للمدعي ان قال الاجارة باري لا يقبل لانه قول الاجرة للمدعي ان فلا يجبر
يقبل ولو كان ساكنا في الدار بغير اجارة شهدا على ابيد يقبل وكذا لو شهدا على ابيد يقبل لانه قول الاجرة للمدعي ان فلا يجبر
محمدا يقبل بناء على مسئلة غصب العقار اذا كان يفتق الغصب عند محمد يكون في ذلك محيل الضمان فلا يقبل ولو كان السكان
معلوم شهدا واللا على جرم تحقيق الاجارة او شهدا ولا لسان عليه فسخ الاجارة قال ابو حنيفة جازت شهاة من في لسان
وقال ابو يوسف لا يقبل لانها يتيقن بانها ينقض بها ولو شهدا العبدان بعد انفسها ان الثمن كذا عند اخذ ارض
البائع والمشتري لا يقبل المسئلان في المشتري اما شهاة الوكيل في الاقضية فالوكالة خاصة وعامة اما الخاصة اذا وكل رجلا

بطالب لهم قبل جعل معين وللخوذة جملها الخاص عند غير الفاضل ثم على الوكيل قبل المصحة في مجلس القضاة ثم شهد بهذا اللفظ
 لو كان جازت شهادة وعند يسوع لا يجوز بها على أن عند بنفس الوكالة فلم ينعلم للوكيل فلو أن القاضي جعله خصما ثم أخرجه للوكيل
 الوكالة فشهد بعد ذلك عليه قبل أن يخرج عن الوكالة لم يجر شهادته لأنه لم يجعله وكيلاً فيما يحدث والمسئلة محمولة أنه وكله
 بالمصحة وكله في قبضة قبل جعل معين فانه لا يثبت ولا يحدث اما اذا وكله بطلب كل حق له قبل الناس معينين والمصحة
 بمنزلة المتقاضي فانه وما بعد استحقاقا فيعمل ما ذكرنا على الوكالة العامة لا الخاصم الوكيل المطلوب في القصة ثم للوكيل عليه
 وأخرجه للوكيل في الوكالة ثم شهد به بالفديس لم يجر شهادته الا بهذه الوكالة العامة لأنه لو لم يكن عامه فيقبل الدعاوى
 في هذه المسئلة وفيما تقدم وهذا اذا كانت الدعاوى طرية قبل الفرض لا اذا شهد به ناير وجب له بعد الفرض قبل شهادته وكل
 وكل جازا بالمصحة في كل حال فليس من الناس مصلحة او من يقدم الوكيل بجلا واقام عليه البينة وجعله الفاضل خصما ثم أخرجه
 للوكيل في الوكالة لم يجر شهادته الا على هذا الوجه ولا على غير من كان للمركب عليه يوم وكله في المصحة على الناس بعد ذلك اليوم
 أخرجه من الوكالة ولو شهد بالوكالة ابانها وكل هذا الوجه لا ينفرد به لا قبل ولا بعد المطلوب الوكالة وكذا في الوكالة بالمصحة
 لانما يثبتان من يقدم بحقهما وشهادته ابانها وكل على الوكالة لا يقبل وكذا شهادته ابانها وحده وشهادته
 الشاهدين على الوكيل لا يجوز على الوكيل فذكرنا في كتاب القضاة على الاستقصاء اما شهادته الوصي بعد ما أخرجه الفاضل من صان
 وهو قبل الوصاية ولم يجر شهادته صورته شهد الوصي على الميت وهو آخا ثم الوصي اولى بخاصم الا ان الوصاية خذلة فحين
 لا يوقف على العلم بخلاف شهادته الوكيل كما ذكرنا هذه المسئلة وراية المسئلة اخرى ان الفاضل العرج وهو الابن اوصا
 بنزل وقد ذكرنا في كتاب القضاة في فصل الوصي ولو شهد اشهد الوصي على الميت بعد ما ادركه ثم لم يجر ولو شهد البعض
 الوصي على الميت كان للشهود فيه صغير لا يجوز ولا اتفاق وان كان بالفكر ذلك عند اعيانهم نزع وعند ما جازت شهادته على ان
 عند اعيانهم الوصي لا يسمع تركه ارجل الدين وان لم يكن يحيط لهما احوالهما ولو شهد للكبير على الاخي فيسلف طائر او غيره
 ولو شهد للوارث الكبير والصغير جميعا في غير الميراث لم يجر لكان اتهم وهو تركه الوصي ولو شهد الوصيان على اقرار الميت بدار
 معينة لوارث القبل لا ينفذ بحقه وهذا النوع من المسائل كثير كتبها في المطول فليس في الشهادته على انفسه وفي الا
 كان ابو حنيفة يجر شهادته القاص من عاقبته وهو في ابو سفيان اولاد محمد بن الحنفية وهو في ابو سفيان الاول وذكر الخصاص
 قول محمد مع اعيانهم ونظر هذا الوشهد انه امر باذنه ان يبلغ فلانا ان يخذل كذا مع عبد وقول لعلنا او امرنا ان يبلغ امراته
 ان جعل امره اياهما وبلغنا هو طلق نفسه جازت شهادتهما ما لو قاله شهدان فلا قال له خبر امره الى غير نكاحها
 فلما جازت نفسها لا يقبل اذ المشتق وشهد على رجل اعمال قبضه من فلان وهو يترك شهادته على قبضه وقال اخر فذكرنا
 عليه ان كانا نزع ان ركب لكان عاقر جازت شهادتهما وان لم يكن حاضر عند اذن لا يقبل وذكرنا في هذه المسئلة
 لو شهد له العزم الف درهم ووقعه وقال خذ مالك فما المتفق ان يجر لولوى هذا الدرهم فما خذ ما ثم شهد على المتفق

انه دفع اليه العدم جازت شهادته وذلك في شرط انه لا يقبل شهادة الذي كاذب الكبر والذم في قبول شهادته
الذي في فرع ولو شهدوا بالمحظة للمدعي وقالوا قراءنا القديم وما كنا من يوم قبل قبول انما شهدوا على الغير وليس فيه
غوبيل لضمان عن انفسهم حتى لو قالوا امدادهم بنزديك ودي بنزديك ولا يقبل في شهادة القاصدين هذا اذا كان
الاجرة على القسم اذا طالب لا يقبل شهادتهما بالاجماع وفي الصورت رجل اشترى غلامين ولحقهما ثم شهدا القائل
لولا ما كنا على السباع اننا قد استحق الف جازت شهادتهما انهما الاخران الى نفسها معهما رجل قال بعد اذ اؤخلت دار
هذين الرجلين ان سئست ثم جازت من فعل العدم ذلك فشهد الرجلان او با ما على انه فعل او من قبل ما
وقال ذلك الرجلين ان كذا عبد او منسمة او بغيره فكذا شهد على الكلام على السر لا يقبل شهادتهما وقالوا بعد
ان كل فلان وفلان ما كنا من فعل فلان وفلان انما كراه لا يقبل بخلافه ان قال ان دخلت دار ما فشهدا
على الدخول قبل من دخل فحق عبد ان لا يقبل في شهادتهما رجلان انهما اقضاء لا يقبل ولو شهدا
انه طلب منها الاقراض الا انها لم تقضاه يقبل ولو حلف بعق عبد ان لا يقضاهما فشهدا انه اقضاهما جاز رجل
ادعى ان فشهدا شهدان بها وان كان اسيرهما على ما بينهما يقبل ولو قالوا اسما من اعلى هذا فشهدا هما على انهما
وهما قيمة الباء لم يرد على انهما لم يردان بهذا السطاطة انما عن انفسهما الكلي الاضحية وفي الثاني انما والآخر
اذا شهدا بعد ما زواجهما لم يردان ان زوجا طلقها ذلك المرأة يعني ذلك انك تقبل شهادتهما ولو كانا شهدا انه
منكحة يقبل وشهادة الكليين والدالين اذا قالوا نحن بينهما فالحق لا يقبل في كونهما لو كانا بالبيع او بالخلع او شهدا
بأبنا ذلك البيع او ذلك الخلع لا يقبل بالوشيد او كيدان بالبيع انما ملك للشري او شهدا او كيدان بالبيع انما
منكحة يقبل للاجلاس وفي الصورت الاخران اذا زواجهما مع صغير فادرك فشهدا الاخران انهما التارن فيها
لا يقبل ولا زكاته من رجلين وهما زوج فاقصدها ثم شهدا انهما اتارن فيها قبل رجل قال هل داري
هذه لسوء فانه طلق فشهد ثلثة نفرانهم وحملوا الجملوا ان قالوا دخلنا من صناديقنا ودخلنا ان قالوا دخلنا لا يقبل
وان قالوا دخلنا ودخلوا من معاصيل كذا كذا او اربعة نفران كان الشاهد ثلثين الاجور وهذا عند ابي يوسف
طباب من ابى بر سنة الفنة ولا اربعة اجور طلقا في الفنة ولا اربعة سواء قالوا دخلنا وسكنوا وقالوا دخلنا ودخل
معنا ولا اثنين لا يجوز فقال الحسن بن زياد اصب وحلفت اباك قال ابو يوسف قالوا دخلنا جميعا الاجور ولد كانوا
ثلثة الطبر بقران قالوا دخلنا ودخلوا معاصيل رجلان شهدا على رجل ان قالوا انما اصبحت جدي كما فشهدا من
فشهدا انهم جديهما لا يقبل انما شهدا في امرهما بخلافه اذا شهدا قال مسنون بيا كما فشهدا من امرهما
ويحق قولهم ان انبا عرجا رجل قال عبدى هذا رجل كان فلان وفلان فادركت هذا الطبر فشهدا وقالوا
راسا ودخلنا قبل حتى يشهد شاهدان سواء على وشهادة ثلثة نفرين او اربعة اجور ثم شهدوا انهم على الاجور شهد

[illegible]

فثبت على مضاف لا بد من ختم الحكم هكذا قال الشيخ الامام الاستاذ والفاضل الامام هذا العبد مستقيم لما في ربحان الحاشية
الرجل حتى لا يخرج من عدل القاضي في ربحان قبل وبامر الناس بالصوم يعني يوم القيمة ولا يشترط لفظة الشهادة و
شرائط القضا اما في العبد فيشرط لفظة الشهادة و يوجب ختم الحكم لا من حقوق العباد **فصل الثاني**
في الموافقة بين الدعوى والشهادة وفي الجامع الكبير في كتاب الدعوى في الباب الثاني من جمل ادعى ملكا على رجل فاشترى
او لا ارث فشهد له الشهر وله الملك المطلق لا يشترط ادعى الملك المطلق والشهر وشهد له على الملك يستحب
السبب في ادعى الاجناس القاضي ببال المدعى ان الملك لك بهذا السبب الذي شهدوا وبسبب اعران قال بهذا السبب
يقضي بالملك بهذا السبب الذي شهدوا وقال السبب آخر لا يقضي له بشي احد له ادعى القضية وادعى المدعى الملك
باشترى وهم شهدوا على الملك المطلق اما لا يقبل في الادعى من جمل معروف واقفا ملكي اشترى من مغلاد بن
فذلك ذكر شرائط المعرفة فاما اذا قال ملكي اشترى من رجل او قال فمحمي والشهر وشهدوا على الملك المطلق قبل
ادعى الشراء من رجل معروف ونسب الى ابيه وجعل غيره ادعى الشراء مع القبط وهم شهدوا على الملك المطلق بشر
وفي ايدى قديم الادام محمى والادى جندى دعوى الدين بمنزلة دعوى العين وهكذا في شرح الجبل لشمس الامنة
المحلل الى الخلف النكاح وادعى رجل على امراة انها امراة بسبب ان تزوجها بكنا والشهر وشهدوا على انها منكمه
ولم يذكر طائفة تزوجها قبل ويقضي به الشراء اذا كان بعد التسمي واطفان زاد على الادعى بقضي بالامراء ما وفي
المتن في رجل ادعى ملكا مطلقا من رجل على رجل فقال يقضي من شهر والشهر وشهدوا على الملك من غير تاريخ
لا يقبل ولو كان على العكس بان ادعى هو بلا تاريخ والشهر وشهدوا مع لا يقبل ايضا والخبر انه يقبل ودعوى الملك بسبب
الادى بمنزلة الملك المطلق ولا يدعى بسبب الشراء منذ سنة وهم شهدوا على الشراء ولم يذكر والتاريخ قبل وعلى القاب لا
وقبل لا يقبل مدعى الشراء لو ذكر تاريخ الشراء شهرين والشهر وشهدوا على الشراء منذ شهر قبل وعلى القاب لا ولا ادعى النكاح
الشهر وشهدوا بالشراء لا يقبل السائر في التتقي رجلان ادعى ملكا احد ادعى بربها والاخر ادعى بذكرها لا يقضي عند
لا يقضي الا غير التاريخ في هذه المسئلة وسيل في كتاب الدعوى والملك بسبب البينة كالملك بسبب الشراء وكذلك
عقدان من حلات في التتقي او كتاب الدعوى رجل ادعى نصف هذا الدار وشكها والدار في يد رجلين فاقسمها على اثنين
او قبلها او قبل احد مما خاتم المدعى الحاضر منها وفي يد نصفها من مضمومة فشهدوا ان نصفها في يد الاخر فذلك
المدعى نصف الدار مشاعها فتم باطل لانهم شهدوا بكونها ادعى رجل ادعى النصف فتم واستثنى مدعى منها طارفا
الرجل فيها وصرفا فتم باطل لانهم شهدوا انها للمدعى ولم يستثنى الحقوق والرافعة الشارة لا يقبل ومن هذا الجنس رجل
ادعى دارا واستثنى بيتا منها والشهر وشهدوا على الدار من غير شئ البت لا يقبل الا اذا ادعى فقال لم صدقوا لكن بيت البت
منها فحينئذ يقبل رجل ادعى دارا في يد رجلين كانت ملك اسمان وكرها ميراثا منذ سنة والشهر وشهدوا على انه

اشترى اها من المدعي عليه من مستحقين لا يقبل الاداء فيقال اشترى بها من مستحقين ثم ينها من يوم ان ينها من مستحقين
السنة على هذا الوقت في الاضحية رجل ادعى ارا و يهايت لرجل وشهد قوم على ما افقه الدعي ثم ادعى المدعي الدار قبل هذا
الفاضي اينا واستحق ذلك البيت وشهد اولئك الشهود على موافقة الدعي واستحق البيت قبل الايام في الشهادة ان
البيت ملك غير جبريل جعله لرجل على وجه ينفذهم من غير جارية بلهما منه فقال الباع انه قد شهد بمالك وكان
على غير ذلك اجرت شهادته واول المسئلة اذا شهد على امر لا يدعي عليه في الجارية كان المسئلة مسطور في الكتب ان من
ادعى على امر الف درهم ثبت وشهد شهدوا على الالف من ضمان جارية عصبها وورثها لا تقبل الشهادة وبمثل ذلك
يقبل وكذلك الكفالة وشهدوا انه اقر ان يكل الف درهم فلا قال الطالب فلا يقبل لكن الكفالة كانت عن فلان اخر كما
لما بان من الامانة انما هو ليقوم فلا يقبل في الاختلاف السبب ولو مال الطالب انه لم يقر بها او انما اقره عن فلان اخر
فالشهادة باطلة لانه لا يثبت اهدى ادعى على امر ان يجره ان مستفيض الاجارة ومات واقضى الاجارة بمو
طالب الاجارة فشهدوا الشهود ان الامر اقضى بالاجارة يقبل وان لم يشهدوا على عقد الاجارة ان
شهدوا على امر ليقوم وهو يقضى بالاجارة ولو وقت للخالقة من الكفالة والشهادة ثم اعادوا الكفارة والشهادة
وغيره ايا في كتاب الدعي في فصل دعوى الاجارة وجادل شهد بالف درهم لرجل اخر وشهدوا انه قضاهما به منه
وقال المدعي عليه الف درهم وما قضاهما شيئا منه وشهد في الشهادة على الالف ولو ما في القضاء يقبل
اعادوا لعدا وقال شهود في القضاء بطرا وروى لا يقبل وكذا لو شهد لرجل اخر بالف درهم وشهدوا ان
على المدعي ما به دينار والمدعي يكره قبل رجل ادعى استملاك في رجل اخر وشهد قوم على هذا غير الفاظ سلا المدعي
عن كنية الاستملاك فلا يقضى برأيه فساد برين ابي تلهو كذا لا موافقة بين الدعي والشهادة وهذا في
الشيخ الامام خير الدين الرغباني وما تقدم في الاضحية وفي فائدة ايم ادعى عشرة امنا من الدقيق الخالة فشهد
الشهود على الدقيق من غير خالة لا يقبل ولو ادعى دقيما فهو لا فشهدوا على غير الحق لا يقبل ان ادعى النقرة الجدة ومن الذين
فشهدوا على النقرة ولم يذكر الخلفا تماجد اوردية او وسطا يقبل هذه الشهادة ويقضى لادى لانه ادعى
لجود والرداءة صفة في النقرة بخلاف الخالة رجل ادعى على امر ما به فخر خطه بالسبب مسجعا اثر اظه وشهد الشهود
عليه اقران المدعي ما به فخر خطه لم يزد ولا ينقص من الشهادة لانهم لم يذكر في الشهادة انه اقر بالسبب بل هو المسلمون
قرنواوت على الصرح وقيل ينبغي ان يقبل الفصل الرابع في الاختلاف بين الشاهدين في الاضحية شهد شاهدان
رجل اخر بالف درهم فقال احداهما على امر سوادا شهد بكر خطه فقال الاخر مما جدد قال الاخر
ردى او شهد احد ما بالف فاقربا الف وخمسين او الف واربعمائة وعبدان ادعى المدعي انهما قضى باقها وان ادعى اقلها
طلت الشهادة الا اذا دعي فقال كان على الف وخمسين كما شهدا كفى ابراهيم وخمسين او قضت خمسين او قضت

عليه كاشده هذا الشاهد الا ان بعض حجة لم يعلم هذا الشاهد وعلم بالاختلاف في شهادته على السمع وهو شاهد
على اية دينار شهد احد ما ان المائة تسبوا به وقد شهد الاخر انه لم يجاز به في التسبوا ويرى فضل على البخاري على هذا ان
ادعى المدعي التسبوا ويرى بعض البخاري وان ادعى البخاري لا يتقبل ولا يختلف الجنس بان شهد احد ما على كرمه وطهر
على كرمه لا يتقبل الا لو شهد احد ما على اية والاخر على ما بين ان كان للدين يرى اهل المالين لا يتقبل الا اتفاق ولو ادعى
افضل المالين هذا بغير حجة لا يتقبل الا عند ما قبل وعلى هذا فلا يشهد احد ما على الطقة والاخر على الطقة بغير
طاعة عند ما وفي قارى الى اللب رجل عنه امة اعتقت فشهد احد الشاهدين ان طمها ثلث بعد استحق فشهد
الاخر انه طمها ثلثا قبل العتق في ثلث ذلك وان راجعوا فشهد احد ما على العشرة والاخر على خمسة فشهد عند العينة لا
كما في الالف والالفين وعند ما قبل على العشرة وقالتا في العتق لهما لان خمسة عشر كلمة وطعن بذكر غير عرف
المعطف وهي غير العشرة فلم يتفقا على شيء فلا يتقبل احدا الا ادعى الفنا وحدهما بغير حجة واحدة بالف والاخر بالف حجة
فانه يقضي الالف لان الفنا وحدهما يذكر عرف المعطف فكان الالف مذكورا في شهادتهما البعض بما اتفقا عليه ولو شهد
احدهما على العشرين والاخر على خمسة وعشرين فقبل على العشرين بالاجماع لان الخمسة عشر اسم واحد رانه غير العشرة لفظا
ومعنى اما الخمسة مع العشرين غير العشرين لانه معطوف على العشرين فصار بمنزلة مائة وعشرين هذا اذا ادعى المدعي خمسة
عشرين اما اذا ادعى عشرين لا يتقبل بالاجماع فلو رجع في هذه المسئلة في مسئلة الالف والالفين فذاك ان كان له ان كان
عن الالف فشهد احد ما ان هذا المدعي ثلث درهم فشهد الاخر انه اقرا به او دفعه الف درهم فقبل او قبل اذا ادعى
الالف مطلقا ما اذا ذكر احد السبعين في الدعوى فقد ذكر كل واحد من هذين فلو ثبت هذا فثبت على الف والالفين واختلاف في
القيمة ما اذا شهد احد ما ان هذا المدعي عليه الف درهم فشهد الاخر ان له درهمين فقبل لان اختلاف في
السبب في الامر لا يمنع وجوب المال المذكور بان الاقرار بثلث خمسة اما الشهادة لا يكون ملزمة الا بالقضاء ومع اختلاف السبب
لا يمكن القضاء به في شئ من البيع الصغير هذا اذا لم يبع عقدا فان كان ذلك في دعوى اعتد في ثلثي سائر البيع و
الاجابة والكتابة والرهن والعتق على مال الخلع والصلح عن دم العمد والصلح اما في البيع اذا شهد احد ما انه اشترى عبدا
بالف درهم وشهد الاخر انه اشترى بالف وخمسة مائة لا يتقبل هذه الشهادة سواء كان المدعي يدعي الشراء بالف او بالف وخمسة مائة
وسواء وجد الدعي من المانع او من الشرعي والامانة ان كانت اول المدعي في البيع وان كانت بعد من المانع والمدعي من
المستاجر في البيع اجم وان كان المدعي من الاجرة من دعوى الدين وقد ذكر حكمه والكتابة كالباع ان كان الدعي من العمد
وان كان المدعي من المولى لا يتقبل لان الكتابة لا تميز في حق العبد وفي الرهن ان كان الدعي من الزهر لا يتقبل لان
سائرهم في قولهم وان كان الدعي من الرهن فهو دعوى العين فيثبت الرهن بالف وخمسة مائة وبعث الدين وفي العتق على مال
الخلع ان كان الدعي من العبد واللاء فهو دعوى العتق وان كان الدعي من الزهر والبر فهو دعوى الدين لان العتق

والإطلاق في بيع باقر أو لوط أو زرع في مدي الباق الصريح من عدم المرد كالمخمس في السكاج ان كان المدي حلالا زرع ولدا: منكر
من دعي التمسك بالبيع وان كان الدعي من المرأة فودعي الدين عندا بحقيقة زرع كوعذ حاصو والعقد في
نسخة الصدق الشهيد لم فصل ايضا اذا كان الدعي من الزرع او من المرأة فقال سواء كان المدي الزرع او المرأة: اذا
اختلف الشاهدان في فيه المهر والدعي يدعي الاقل والاكثر فيضي بالسكاج باقر الدليل عندا بحقيقة زرع لان المار تابع في
السكاج وعندا بين سفيهم لا يفتي بالسكاج اصل هذه كذا في الخلاف فان تكذب المرأة المقر في بعض اقرب الجمع صحة
ما ذكره القاضي من صحة رواية الاقضية من رجل ادعى ان الزرع مدي المديون انه لوطا: وشهد شاهد على ان الزرع الطالبي بالآنية
وشهد الآخر انه ابراهيم: صاحب الحق من المال لا يقبل لان الزرع اسقاطا في غير الاستيفاء: وكذا لو شهد احداهما انه اقرب الزرع
استحق الاقضية وشهد الآخر انه احد او حله او حقه او نصفه على نفسه باطلة لان الاستيفاء اخذ الحق وهذا لا يثبت
بشيء عن الزرع ولا دعي المديون الاداء: والشهر وشهد ان صاحب الحق ابراهيم: من فيه احد لا يقبل الا بالبراه من حكم الا
يقال ان به براسم واستيفاء: خلافه تقدم لان البراه انما ثبت فيما لم يثبت التمسك وهو الاستيفاء: بشهادة احد
وان عدا منع القبول لعبدان احد عا شهد على الفعل الآخر على الزرع الا يرى ان احد عا شهد على الغصب والآخر عا
الزراع بالغصب لا يشترط ولو ادعى هو الغصب وشهد الشهود على الزرع بالغصب ولو ادعى المديون البراه: بان قال هو ابراهيم: في
شهد احد عا عليه والآخر شهد انه هو او نصفه او حله او حله جاز ولو ادعى المديون البراه: بالآنية والآخر بالصدقة
لا يقبل ولو ادعى هو البراه: وشهد احد عا بالبراه: والآخر بالآنية او حله او حله جاز لا يشترط الا انما: والشهود
شهدوا بالبراه: فيبطل ما وضع المسئلة في الكفيل العلم ان الاقضية ليس بمقتضى وهذا لا يرجع الكفيل على الاصيل والطلا: حكمة
يرجع على الاصيل فكانه ابراهيم الكفيل ابراهيم الكفيل لا يرجع البراه: ذمة اما لا يرجع البراه: ذمة الاصيل ولو ادعى الكفيل
وشهد احد عا بذلك وشهد الآخر بالبراه: جاز لا يرجع على الكفيل على الاصيل من شبهه وذات الاقضية رجل ادعى على آخر
الف درهم في مثل فجاء المدي عليه البراه: هذا يلتزم كما للدعي نذكره في مسائل الدرع وجازون شهد الرجل على
رجل انه اقرب بالفرص من ثم منع اشتراه منه وقبضه وشهد آخر ان له اقربا في موطى آخر ان له على الذي درهم لوصف
الاثنين الاقربين وهذا لا يجوز لما ان الترخال مطلقا او بين السبب فان اطلق فقال في موطى لفلان على الف درهم
ثم قال في موطى اخر فلان على الف درهم فما مالان باخذ المقر بهما وعذ مال واحد واجمع انه لو شهد شاهدان
واحد في موضع وشاهد آخر في موضع آخر فما مال واحد والآخر في موطى اخر وشهد شاهدان فما مالان عندا بحقيقة: وشهد
ان شهد ذلك الشاهدان الاقربين في الموطى فما مال واحد وان شهد شاهدان اخرين فما مالان كذا ذكر الحافظ وان كان
الاقرار في موطى واحد عندا التمسك انه ملا واحد عندا بحقيقة كذلك استحسانا ولو ادعى بالفرص درهم وشهد على نفسه
ثم قدمه الاقاضي باقره بالفرصم كان الاقضية على الاقضية لا يوافق ولا ينافي القالب بان اقرا ومن قال في موطى اخر

عند الفسخ والوفاء في المجلس الثاني كنت قد شهدت على فسخهم فاستدوا ان ادعى ذلك الاصل هو واحد بالافتقار
هذا اذا لم يكن السبب في ذلك السبب فان كان محذرا بان اقرب بالف من هذا الصدم اقرب بالف من هذا الصدم فلهذا
سواء كان في موطن واحد او في موطنين بالاجماع وان كان السبب مختلفا بان اقرب بالف من هذا الصدم اقرب من ذلك الموطن
او من موطن آخر بالف من هذا المبدأ بغير ممان ولا اقرب بالف من هذا الصدم فلهذا اقرب بالف من هذا الصدم ان اقرب بالف
الاصل الذي في ذلك الصدم كان كالا ولولا ذلك لكان بالف من هذا الصدم في ذلك الصدم كما بالعين ولا تختلف صفة للاصل في
الاصل فيهم بغير اقرب بالف من هذا الصدم سواء فاسما او معنى ولا ادعى للفرق في السبب وقال في كلا الموطنين
من هذا الصدم والقول قول المقر كذا رواه عن المراءه من في كالحسين والرجل يقول اجري من هذا الكلام طه وبيع
بغير فرق القول في المراءه وان كان السبب محذرا والال ان في اكثر من اقرب بالف واقر بانها بالف في محاسبة عند بعض
الجواب قد فكرنا انه يجب كذا المالبين عند ما دخل الاصل الاكثر بوجه اكثر وكذا في قوله على كذا هذا اقرب بالف في
واقر بانها بالف في المحصول عند ما مال واحد حتى يفي الدين بخلافه وعند بعض حقيقة ما لا حتى يفي الدين بخلافه
وهذا في الصغر في ذلك التفتت ان هذان لا يتصل من ثمة اوجه اما ان يختلفا في الزمان او في المكان او في الشيء من
اوجه اما ان كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة وحكاية الفعل لا في الفعل بل في القول وهو الفرض او في القول بل في الفعل
اذا كان الاختلاف في الفعل كالباب والعضب والفتن يمنع قبول الشهادة في اوجه الثلاثة واما في القول بل في الفعل وهو الفرض
فانه وان كان بغير الادلة الفعل وهو التسليم لكن على قول المقر في ذلك صفا كالطلاق ويحرم واما القول بل في الفعل
كالسكاح يمنع قبول الشهادة لانه وان كان فلا يكون له نصا ولا شهادة وله كان الاختلاف في قول بعض كالا
والبيع والمشاركة والوصاية والرهن والعتاق والدين والبررة والكفارة والحالة لا يمنع قبول الشهادة في اوجه
الثلاثة في الاختصاص لو شهد الشهود على بيع لم يثبت ان شهدا على قبض الثمن بغير ان يثبت الملك للمطلق وكذا
لو بين احد مما وسكت الاخر ولو شهد احد مما على البيعة مع القبض والاخر على المصداق مع القبض لا يقبل لان البيعة للزوج
والصدقة لوجه الله تعالى وسواء شهدا على البيعة مع القبض او من البيعة رجل واحد في يد رجل واحد اتم البيعة فشهد على اقر
انه ملك للمدعي وقال للمدعي انه اقرب هذا الكسبي ما بعته من اخذ المدعي لان الاقرار بالشرارة اقرار بالملك له وكذا في البيعة
على رواية الجاهل على رواية الزبائن وان لم يكن اقرا بانه لا ملك له فليس هناك من يضمن للمدعي من شرط قبول
البيعة انه يقول للمدعي ان البيعة اقرب بالآخرين الا ان يثبت حتى لو قال انه بعد الاقرار بكونه بغير هذا شاهد
فلا يقبل وكذا لو شهد احد مما انه اقرا بملكه وشهد الاخر انه اقرا بانه اشتراه منه وقال المدعي هو الذي لم ابيع وكذا
لو شهد الاخر انه اشتراه منه وقال للمدعي هو الذي لم ابيع وكذا لو شهد احد مما على اقراره انه وجب له هذا الصلة
الاخر على اقراره انه اشتراه منه بما يدينه وكذا لو شهد احد مما انه اقرا بانه اشتراه منه بما يدينه وشهد الاخر انه اقرا

اشتهاه منه بالفرج وكذا لو شهد له اقربا بغيره كذا لو شهد له اقربا من الدعي عليه
لان كل بايع مقرر بالملك المشتري وكذا لو شهد له اقربا من منعه وعصبته لان الكل يقضي الاقرار بكونه ملكا للدعي
لو شهد له اذعي وكذا لو شهد له اقربا ان الدعي دفع اليه لا يقبل بخلاف الاقرار بالايدي لان الانسان كما يدفع ملك
نفسه يدفع ملك غيره **والاقتضية** اي لو شهد لحد ما انه اقرب من فلان وكذا لو شهد له اقربا انه اقرب
منه ذلك فانه يقضي بذلك للدعي ولو شهد لحد ما انه اقربا له لحد من فلان وشهد الاقربا له اقربا له فلان لم اقض
لله شهد له بشي ولو شهد لحد ما انه اقربا له غصب من الدعي هذا العبد وشهد الاقربان للدعي عليه اقرارا بالدعي
ودعه هذا العبد قبل ولو شهد لحد ما ان له عليه كذا من الدين وشهد الاقربا على اقراره بكونه الدين قبل بخلاف
ما اذا شهد لحد ما ان بطرته وشهد الاقربا على اقراره انهم له ولو شهد لحد ما انها جارية قبل بخلاف ما اذا شهد
انها كانت قبل لا يقبل وفي الشهادة على الغصب يجب ان يقول الشاهد عاينة لمخونه ولا يسمع ان يشهد بالغصب
ولو ادعى هو الغصب ومع شهد له على اقراره بالغصب لو شهد لحد ما على الغصب الاقربا على اقراره بالغصب قد ذكرنا في هذا
الفصل بطرق الاستنباط ولو شهد لحد ما انها له ولو شهد الاقربا ما كانت قبل لا يقبل للاختلاف الاول ان البطلان يقتضي
ليس حجة وكذا لو شهد لحد ما انها كانت قبل وشهد الاقربا ما كانت قبل لا يقبل ولو شهد لحد ما انها ولدت منه وشهد
الاقربا انها قبلت منه او شهد لحد ما انها ولدت منه غلاما وشهد الاقربا انها ولدت منه جارية يقبل الكل في الاقتضية
وفي المنقضي ولو شهد لحد ما انه اقربا له الدعي ساكن هذه الدار وشهد الاقربا له الدار له يقبل ولو شهد لحد ما انه اقربا له
هذه الدار له وشهد الاقربا له ساكن هذه الدار فحق بالدار له ولو شهد لحد ما انه اقربا له لحد منه هذا العبد وشهد
الاقربان هذا العبد لا يقبل والنفاء في الصغرى لو شهد لحد ما ان قيمة الثوب الهالك كذا وشهد الاقربا على اقراره بذلك
لا يقبل ولو شهد لحد ما على الشراء مع العيب والاقرار على اقراره بالبيع لا يقبل وكذا لو شهد لحد ما على الملك للدعي و
الاقرار على اقراره عليه وقدم هذا ولو انكر لو كان الاذن فشهد لحد ما على الاذن في الشراء والاقرار على الاذن في الطعام
ولك شهد لحد ما على صريح الاذن والاقرار على اقراره ببيع ولو شهد له فلم يقبل **الفصل الخامس في الشهادة**
في النكاح وتناوى النسبي رجل ادعى نكاح امرأة فشهد لحد ما انها زوجت نفسها منه وشهد الاقربان ولجأ زوجها
لا يقبل ولو ادعى عليها انها زوجت نفسها منه وشهد فلان وكلمها فلان بن فلان زوجها منه فشهد الاقربا انها كانت
امرأة فسالها القاضي عن النكاح في الحال فقال هي الان دعي في الحال هل علمت ام لا او قل لا يشهد في الحال انها امرأ
يقبل وقد ذكرنا في الاقتضية (بجوز شهادة الاعميين والمجذومين في ذوق والناسقين وابي المرحوم بينهما بالنكاح
فلا يقضي القاضي بشهادة العبد بن او الصبي بن البنت ولو شهدوا بالنكاح ولا يهزم البشارة بالعارضة بما
اشارت اليه وتوهم بدانهم لو انتم لم يفتكوا باسند انكازهم بان باسوان باسند لا يقبل انتم شهدوا على

بالشكاح وما شهدوا على الشكاح وقال القاضي الامام قبل ان هن شهادة على الشكاح وعلى الرضا بالشكاح ولو شهدوا
 چون پدر او را بیان شوی داده است و روا شده است در ضا داده است لا یشهدوا بالخارج انما یشهدوا بجلاد و علی المراه
 انما تزوجت نفسها من مجنون و بنار الشهد شهدوا على الشكاح ولم يذكر في الخبرين ان المال تابع في الشكاح و يقف
 بهر الشكاح و كان الدعوى من المراه فمضى للمهر و قد ذكرنا الفصل السادس في الشهادة في النسب
 و الا قضيه اذا شهد الشاهدان قال و لست مني ولم يرد على ذلك عتقت بهذا الشهادة و لا الشهد و قال احد
 هذين الولدين ابني من هذا الجارية جاز رجل ادعى على امرأته انه و هو بنكر و مشد و ولد له ولد لا يشهد النسب
 بشهادة رجلين و كان الدعوى من المراه و هذا اذا كذب الابن اما اذا صدق و مشد و ولد له ولد لا يشهد النسب
 فان كان الابن معقوجا مات حرة هذا الابن دون مولاه اما اذا كانت الدعوى امرأه لا يشهد النسب و ان شهد
 الابن فان كان به الابن لا يشهد النسب منها الا بشهادة رجلين او رجل واحد و امرأتين امرأه فماتت بولد فثبت لزوجها هذا
 ابني منك و صدق الزوج ثم جاءت امرأه اخرى يدعى ابنتها و شهدت امرأه على الاولاه لم يقبل شهادة المراه على ذلك
 و ذلك للسبب انما ثبت النسب منها بغير الدعوى منها من غير شهادة القابلة اذا لم يكن لها زوج انما يجزى في ذلك امرأه المهر
 و هو الزوج اما اذا لم يكن لها زوج فاما الزوج على نفسها و صا حكم و لا لا يولد الا من لا يشهد النسب الا بغير النسب
 بانه و لو هما انما لا يصح بغير شهادة القابلة اذا كان لها زوج كذب المراه فان ادعت كل واحد منهما بولد و الولد ابنيهما
 لم يثبت النسب من ولد من منهما حتى يشهد على ذلك جهلان او رجل واحد فان اقتت كل واحد منهما بغيره يعني جهلان
 او رجل واحد يثبت النسب منها سواء كان الولد ابنيهما او ابنتهما ثلث عند الحقيقة و عند ما لا يصح الدعوى منها
 الرجلان لاقام كل واحد منهما رجلين او رجلا و امرأتين يثبت النسب منها سواء كان الولد ابنيهما او ابنتهما ثلث و لو كان
 الولد ابنيهما يدعيانه و لا تنازع لهما يثبت النسب منهما دون الحقيقة فان زاد الدعوى على الاثنين قال ابو يوسف يثبت
 اكثر من اثنين و قال محمد يثبت من الثلثة و لا يثبت من اكثر و قال ابو حنيفة يثبت من اكثر من اثنين و ان كثروا جلس في
 الرأفة و الا قضيه اذا شهد شاهدان ان هذا الرجل و لرب فلان لا تعلم له و لربنا غيب و لم يذكر اسباب برهانه
 او شهد المراه مولاه او اخوه او عمه و ابن عمه او جده او جدته فاشهدوا في هذا الوجه بالطلاق و القاضي يسألهم ان
 ذلك حتى اذا شهدوا المراه و ورأته لا تعلم له و لربنا غيب لا يقبل حتى يشهدوا المراه اعقته لان الولي اسم
 مشترك يتناول على الاصل فان بنوا المراه اعقته جازت الشهادة و لما يستدركها انه و لرب لا و لرب
 لغيره لا سقط التوهم من القاضي و قال الشاهد لا تعلم له و لربنا غيب بمنزلة قوله لا و لربنا غيب عنده و لو
 لا و لربنا غيب بارض كذا غيب فلان يقبل عند ابي حنيفة زوج و لا لا یشهدوا و لربنا غيب لا يقبل حتى يفسر الاخوة
 لانها قد يكون من الرضا و قد يكون من القبول و قد يكون من النسب و كل او شهدا بنعمه و ابن عمه لا يجوز حتى يشهدا

[illegible]

البحر في القندري وكانت الاصل غيبا لمصر او عدلوا الفروع او سكتوا اجلا ولا كثر في الشهادة لا يجوز
شهادة الفروع والاشهاد على الشهادة نفس جواز ان لم يكن الاصل عن رضى رجلين او عدلين من
او سفر او موت فشهد الفروع من جهة الاصل لا يجوز على شهادة رجل اقل من شهادة رجلين او رجل واحد
وكذا على شهادة المرأة وهذا عندنا ولو شهد رجلان على شهادة رجلين وجعلوا رجلين من جوار عندنا وقال مالك ان
شهد على شهادة كل اصل فرفع واحد كما واذا اقر به الاصلان او عيا او شفا او شهدا او عيلا بله او عيلا لم يجر شهادة
الفروع ولا الفروع على الشهادة الابن على الشهادة الابن على الشهادة بعد الفروع لا يجوز فيقول الشهادة على الشهادة
في الغيب وكذا في كتاب القاضي فيمنع من ذلك في السماع الشهادة الاصلية واسما اياهم ويجوز دم وادامه الاصل ويشهد
رجلان على شهادة رجلين وشهد احد على شهادة نفسه في ذلك لقوله باطل ان شهادة الاصل الحاضر
على شهادة الاصل الغائب غير مقبولة لا يمتثل ذلك لان يثبت بشهادة الاصل الحاضر في اربع
لحق نصف شهادة ومن روى على شهادة اربع على شهادة الاصل الغائب ولا يجوز ان يثبت بشهادة الواحد في
اربع لقوله في نسخة الامام اسرخسي في شرح الشافعي قال شهادة بشهادة نفسه على شهادة غيره على شهادة
مجموعا ولو شهد على احد على شهادة نفسه وشهد الاخر على شهادة رجل اخر فيقول في الجامع ان في باب الرجوع
الشهادات لو شهد على شهادة رجلين انه اعترف بعد عظم يقضي بشهادتهما حتى خسر الاصلان ونسب الفروع على الشهادة ثم انسى
عند عامة المشايخ وقال بعضهم لا يصح الاصل والظن والجامع ايضا في الباب لا يماثل من الشهادة وانما الباب ان الشهادة على
الشهادة صح عند عامة المشايخ وقال بعضهم لا يصح الاصل والظن والجامع ايضا في الباب لا يماثل من الشهادة وانما الباب ان الشهادة على
ان الشهادة على الشهادة وان كثروا بقوله القندري حصة الاشهاد لان يقول الاصل الفروع اشهد على شهادتي في شهد
الاعلان او بعد فاشهد في علة نفسه وان اشهد في نفسه جاز ويقول الفروع عدلا او ما شهد ان انما شهد
على شهادته ان شهد في انما ارعدي بكروا وقالوا اشهد على شهادتي بذلك والجامع وقالوا ما شهد ان فلا تشهد
ان لفلان عليه الف درهم فاشهد على شهادتي بذلك كان محمدا لا يصحح اذ لا قضية للحقار ما فلا يشترط لامة الحقار
ينبغي ان يقول الاداء اشهد على شهادة فلان انه فله درهم على فلان كذا المشاهدة فلان على شهادة ولم يثبت فاشهد ما انك
حسن شهادته وشهادته انما ارعدي عن الغيبة لا يجوز ان قال لو قال اشهد على شهادة فلان بكروا كذا فانه يكفي ولا يحتاج الى
الزيادة في موضع آخر خالفه اهل عصره في هذا قالوا روى الرواية في السير والنفقة ما تداوا وشهادة الجامع
في كتاب الشهادات لم يسمع الشهود فاحصا يقول له من قضيت عليك هذا الرجل الف درهم فمعه درهم واستغنى آخر هل يسمي
بشهادته ان القاضي قضى عليه اجمعا في الموضع انما يماثلها في رواية الحسن عن ابي حنيفة جواز من ابي يوسف انما وصا
في غير مجلس القاضي لم يسم الشهادة وهذا هو الحق في الحقيقة لقيس والجامع الصغير شهادة الرجل مع النساء والشهادة على الشهادة

٢٥٤
 وكان النسخ في القاصي جارية في الحفظ وكما في الحدود والخصائص ولم يما بصل على الكتاب حربة الإحصاء ردة الورد
 وقال الراوي ليس هذا حتى لا يرد على اسم الرواية ولم يبق ليس هذا حتى لكن قال لا يرد على اسم الرواية ولم يبق
 بالإنسان ثم قال لا تشهد على ما سمعت ليس هذا والرواية ليس بهذا بل بالإنسان ثم قال لا تشهد على ما سمعت ليس بهذا بل بالإنسان ثم قال لا تشهد على ما سمعت ليس بهذا بل بالإنسان
 من نصلي ثم اسم النصري كان أبو حنيفة يقول للفرار على العام الحب إلى من السماع وروى عن أبي حنيفة وحسين
 اسمها فالأصحاح وروى سمعت النسخي قال هشام سألت أباي عن معنى حديث فزأه على رجل حتى لا يفرغ عنه قال الرجل
 روى هذا كل على سفيق هذا أن أول حديثي كان قال لم يروى أبو حنيفة قلت قال لم يروى هذا الفوم جرحا هل
 يسع لخدم ان يروى حديثي ولا يقول حديثا قال لم يروى هذا على إجماع الكمال لأنه ذهب عن سمعة من وسطه كليات
 لما فرغ منه قال الراوي لم يروى عنك فآثرت عليك حاله ان روى ذلك وكذا الشاهد الذي على الصلح وسمع
 دون البصر حاله ان يروى عنك فآثرت عليك حاله ان روى ذلك وكذا الشاهد الذي على الصلح وسمع
 ان من ماله غير غير وقيل لم يروى عنك فآثرت عليك حاله ان روى ذلك وكذا الشاهد الذي على الصلح وسمع
 كتاب
 الرجوع عن السمعة
 من شريح الشاهد الذي على الصلح

رجل على رجل ان يبيع من فلان بثلث درهم والبايع يحدد واشترى يدعي وقضى القاضي البيع ولم يشترى يدعي الثمن
ثم يبيع الشاهد ان كانت قيمة العبد الفداء او قل لم يضا شيئا للبايع لانه عوضا منك ماله واكثر وان كانت كثره
لعدم العرض فيه واشهد بالبيع وقضى القاضي ثم رجعا بعد القضاء فقال له رجل على رجل دين فشهد له رجل
او تصد به عليه فادله ثم رجعا بعد القضاء واشهد له رجل دين ثم رجعا بعد القضاء قبل الحل الى الدين فشهد له رجل
لعدم العرض فيه واشهد بالبيع وقضى القاضي ثم رجعا بعد القضاء فقال له رجل على رجل دين فشهد له رجل
عليه فادله ثم رجعا بعد القضاء واشهد له رجل دين ثم رجعا بعد القضاء قبل الحل الى الدين فشهد له رجل
على المطلوب الى اجل وان نرى على المطلوب من مثلك ثم رجعا على الطالب بخلاف الحالة ولو شهدا على من عين وانقسم ثم
رجعا بعد القضاء فقال ان كانا لم نرى لك الرجوع لك فبيع ولا فضا الرجوع لهما ولا الواهب الرجوع لهما فشهد له رجل
ولم يضمن الواهب الشاهد من فلا الرجوع في البينة ولا الرجوع في الجاهل الى بيان شرطه الرجوع وبان حكمه ما بان شرط
معه فنقول راجعة على المصنف على القاضي ثم يظهر بها اذا ادعى الشهود عليه عند القاضي الرجوع وغيره على القاضي
واكثر الشاهد ذلك قالوا للشهود عليه انما البينة او اراد استحقاق الشاهد ليس له ذلك واذا ادعى الشاهد عند القاضي
ان يرجع عند غيره من اقراره وقضى معه ان يجعل هذا رجوعا مستداه من الشاهد ان يعترف لك الرجوع الذي
عند غير المصنف وبان حكمه فنقول الرجوع الشاهد ان كان قبل القضاء يبيع في حق نفسه وفي حق غيره حتى يبيع الشاهد
التعريف ولا يفتق القاضي بشاؤنه على الشهود عليه وان كان بعد القضاء كان ابو حنيفة او لا يقول بغير الحال الرجوع ان كان
حال عند الرجوع افضل حال وقت الشهادة في العدة الرجوع في حق نفسه وفي حق غيره حتى يبيع الشاهد بغيره وينقض
وبان لا على الشهود عليه وان كان حاله عند الرجوع مثل حاله عند الشهادة في العدة او دونه يجب عليه التعريف ولكن لا يفتق
القضاء ولا بالشهود عليه على الخصم ان على الشاهد من قول استاده مما يرجع من هذا القول وقال لا يصح الرجوع
في حق غيره على كل حال حتى لا ينقض القضاء ولا بالشهود عليه والشهود عليه وموثر لا يوسف وحكم ولا يصح الرجوع
بغيره بعد هذا ان لم يكن للشهود به ملابان كان قصاصا او بكافا فلا ضمان على الشاهد عند علمنا وان صار
الشاهد سلفا لذلك بشاؤنه وان كان كالا كان الان لا يصح رجوعه فلا ضمان على الشاهد وان كان
لا يعلو له فتدبر لسوق الاضمان وجب الاضمان فيما مضى وان كان لا يفتق بغيره على الخصم ان كان الشاهد
عينا فله استيفاء على ان يضمن الشاهد بعد الرجوع بغير الشهود به او لم يفتق به وان كان للشهود به دين فله الشهود
عليه بضمن الشاهد للحال او ما يضمنه اذا استوفى للشهود له لان من للشهود عليه هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وشرح
الامام شمس الدين السرخسي في شرحه وروى ابن العنبر والدين وقال ليس للشهود عليه ان يضمن الشاهد بغيره العين قبل ان يفتق
العين فلو كان في فضل الدين وبغيره القيمة للرجوع يوم القضاء وان كان الرجوع عن الشهادة في مرض الشاهدين وقضى

الثاني انهما علموا ذلك بمنزلة اقرار على ان لا يمتنع في زمان في زمانا في زمانا وعليهما يرون الصحة بدلا من الصحة
 ان من منتهى على سبعة عشر فضلا لا يمتنع في زمان في زمانا في زمانا وعليهما يرون الصحة بدلا من الصحة
 دعوى الجميع وانما رانث في دعوى الاشياء المنفردة والجارية والغلام الرابع في دعوى الدين الخامس في دعوى الشراء
 السادس في دعوى الجارية السابع في دعوى الوكالة الثامن في دعوى الكفالة التاسع في دعوى الصلح العاشر في دعوى
 الحيا في دعوى العلق الثاني في دعوى النكاح الثالث في دعوى العيّن يتابع فيها اثنان الرابع عشر في دعوى
 عداية في دعوى السبق في دعوى النكاح الخامس عشر في دعوى العداية يابون جوابا ولا يكون السابع عشر في الدعوى من الدعوى
 الفصل الاول في منادات الاصل في باب من يكون خصما ومن لا يكون قال بشرط خصم الزعم والمؤمن في دعوى
 عين وجارية والجار كالزعم والمخضرة الرابع هل يشرط في دعوى الصلح ان كان المدين من المزارع هو كذا
 في شرط خصم وان لم يكن المدين من ان ثبت الزعم فذلك وان لم يثبت لا بشرط خصم هذا في دعوى الملك المطلق
 اما اذا رجع الى امر خصم فمتى لم يثبت الزعم لا بشرط خصم الرابع لانه يدعي عليه الفعل ولو كانت الدار في المزارع بعد
 البيع فانه مستحق واستحقاقه لا يمتنع بالدلالة البهينة البائع والمشتري الزبائن وكل ذلك بشرط خصم البائع والمشتري
 عند الفسخ بالشفعة الممنوع اذا كانت الدار في المزارع في زرع الحيا وفي الاقضية اذا كانت الدار في زرع جارية فلهذا خصم لمن
 يدعيه بالشفعة من اهل الدار في المزارع في زرع الحيا وفي الاقضية اذا كانت الدار في زرع جارية فلهذا خصم لمن
 اعاد البهينة وقبل خصم البهينة في زرع الحيا وفي الاقضية اذا كانت الدار في زرع جارية فلهذا خصم لمن
 اذا حضر من محرمه مثل ابي يوسف فهو ذكر بعد هذا ما يدعيه ابي يوسف في الاقضية في زرع الحيا وفي الاقضية اذا كانت الدار في زرع جارية فلهذا خصم لمن
 اشترى من هذا الرجل هذه الدار بكذا واقام البهينة ولو اقام رجل البهينة ان كان لا يدعي على هذا الرجل الفسخ
 وانما مات وترك في ذمته اربابا او غائبيا واقام البهينة وطلب بضميمة يفتقر بضميمة وهل يفتقر بضميمة الابن الاخر ذكر في الاقضية
 انه يفتقر ولا يكلف الابن الغائب اعادة البهينة اذا حضر فلم يذكر الخلاف وفي ديات الاصل وان احد الورثة
 اذا ثبت الفسخ من قبل البهينة على ما ثبت في حكاية ما ذكرنا من الخلاف لا يثبت عند ابي حنيفة وعند ما يثبت وذكر المسئلة
 الجامع الصغير في كتاب الفسخ ووضع المسئلة في الدار ولم يذكر الخلاف كانه ذكر في الاقضية الذين وصروا رجل اذ
 رجلا الى يد يد وقال انها كانت ملكا لمات وتركها ميراثا يفتقر بين ابي الغائب فانكر ثم اقام البهينة يفتقر بضميمة ويرك
 بضميمة الغائب بين حتى حضر الغائب وعند ما كان له الدار على ميراثا فاما قال ابو حنيفة وان كان منكر او خذ منه
 ويوضع في يد عدله المنقول الخلف المباح على قول ابي حنيفة وعلى قول الامام في كل ما خذ منه فلو حضر
 هل يحتاج الى اعادة البهينة في ظاهر المذهب لا يدعي المضاف اليه يكلف وما ذكر في ظاهر الرابطة اصح فان الواحد من البهينة
 ينصف خصما في اثبات ما لا يثبت وما على البت وفي منادات الاصل لا يدعي عينا في تركه واخر احد الورثة واقام البهينة

وفي الجامع الكبير ما يكون قضاء على جميع التهمة فكان المدعى في يد الوكيل الحاضر وكان البعق في يوم ينفذ بقدره وقلنا
الصغرى رجل ادعى دينا على ميت واحضر احد الورثة واقام البينة وقضى القاضي بكون قضاء على الميت ولا ريب
ان الميت لم يكن شيئا حتى اذا ظهر شيء باخذ الوصي له ليحضم في هذا الباب اما حضم في اثبات الوصاية والوكالة
اثبات التبع الحضم خمسة في الوصي والوارث والوصي له والفرع الذي للميت عليه دين والفرع الذي ادعى الميت دين وسيا
هذا في دعوى التبع وكان المدعى طهرا وله عليه اثنتان بان ادعى رجل على رجلين مالا في ملك احدهما حاضر والاخر غا
ففي الحاضر وقام البينة قال ابو حنيفة اتفق المال على الحاضر والغائب وذكر من السلسلة في الاسل وفي القضاء مقصود
على الحاضرة والاقتضية في جوابك يذكر في المسئلة في حقه حقيقة وان يذكر في حقه مع الحقيقة وان مع
ابن يوسف وفي بعضها اتفق مقصود على الحاضر عند الحقيقة وفي بعضها على الحاضر والغائب كان عن الحقيقة رواية ابن
ابن يوسف روايتان وفي محمد رواية في الفصول كلها وفي الجامع الكبري في البابا ثمانية بابا يكون للوصي عبد محض او رجل
ادعى على آخر ان قطع يد عبد الغائب فلا بد وقته كذا ادعى عليه من جارية الغائبة وصدة المدعى عليه والبيان دفع اليه
مخافة ان يجهل الغائبة فان القاضي امر بدفع الامر من المدعى اليه وكان للعبد الغائب ووجه عند هذا الرجل ادعى هذا
الرجل منه الف درهم ولم يفرقه ولا يوجهه ان يبعه او يبيعه فادعاه الذي يدعى المالان الذي دفع اليه عبد وصدة للمولى فانه
لا يبيع الذي فضل للمال على الدفع اليه وكان الف درهم من زرع وعصا تسلكه جارا ودومة مستمكة فالتقاضي بعضه للمولى
بخلاف الاقتضية رجل ادعى على عبد ابعده وقام البينة فزكو الاول تركوا حتى افرقوا واليد ان حوايا من غيره او
هبة لا يصح في المدعى اما النقرات في حق المرفوع حتى لا يظهر عدالة الشهود يعمل الزان وكذا اقام شاهدا بعد ان يعرف على
هذه النقرات لم يفرق في حوايا كل الشاهدين ولو لم يفرق شاهدا صا حوايا او ارسا والحكم هو للقرعة ولو لم يفرق الشاهدين
عليه هذه النقرات كذا اقر بالعبد المدعى عليه بعد اقام المدعى البينة فالتقاضي بعضه عليه بالقرعة ولم يفرق في الاقتضية
ان يفرق بالقرعة للجامع الكبري في القضي بالبينة وفي جميع المواضع مسائر الرستغني لو شهد اربعة على رجل ان نافق الشهود
عليه بالقرعة هل يقضى القاضي بانها بالبينة لتختلف الشاهدين والامام الرستغني في الاثبات البينة اولى الاثبات في
وسيا في فصل دعوى الدين وفي المسئلة في المدا على المدعى عليه اقام للمدعى البينة قالان فانه في الشتر في اطلت
البيع وان لم اقر عليه وعلقت البينة في المدعى انشا اخذ من البائع ثمة طاشا وقت الامر حتى يحضر المشتري وفي مجموع
لو باع المدعى عليه في اقامته للمدعى البينة ولم يسلم الى المشتري حتى اقام البينة على المدعى عليه وقضى القاضي وسلم الى المدعى
ثم اقر هذا المشتري اقام البينة على المدعى ان العبد ملكه بسبب انه مثله من المدعى عليه ومن يفرق في شهد الشهود بذلك
فانه يقضى القاضي للمشتري فلو باع العبد من المدعى عليه بعد ذلك او جرمه حازر هو الجبل في بيع العبد والوارث
المدعى عليه وفي القضا والقاضي الامام رجل ادعى حيا في رجل انه فأنكر المدعى عليه فقبل اليه قيم المدعى البينة على دعواه

لمدعي عليه من رجل واحد على ظاهره اقام المدعي البينة بعد ذلك على ما ادعى ونفى القاضي باليمين اقام ذلك المشتري
البينة على النفي لان العين له في ذلك يخرج نفي له ثم ان النفي الثاني ومن المشتري باعده باعه او جازر يوجد
للعين اليه وهذا حيلة تفعلها الناس في دفع الظاهر لا في دفع البينة بل في دفع البينة من المشتري على الاثر انما ادعى
ملكه مطلقا فانما ادعى المشتري لا يسمع دعوى المشتري لان المشتري صار متضا عليه بالنقض على يده فاما وضع المسئلة
فيما اذا باع المدعي عليه ان يقيم المدعي البينة لا بد من باع بعد اقام المدعي شاهدين وعدل الشهود ابطال النفي مع الدعا
عليه ولا نقضه رجل ادعى نصف دار في يد رجل اذ لم يدع عليه ولم يدفع اليه وغاب وحضر رجل ادعى هذا المصنف
له لا يكون خصما وغاب المرفق وحضر المرفق خصم رجل ادعى على جث الف درهم لم يكن خصمه الا الوارث والوصي والعريم
يختم وكذا النفي وتمام هذه الجامع الكبرية كتاب الصايات في الباب الاول من هذا النوع من المسائل بعضها كتبه
في كتاب القضاء في فصل النفي والبعض في فصل دعوى القرض والبعض في دعوى الكفالة وقدر البعض في اوجها
الفصل الذي دعوى دفع الترخيص هل هي من جنس الخلف الشايع فيقال نعم والسوى على انه صحيح وفي الجامع الصغير في كتاب القضاء
اشارة الى الصحة فانه قال في ادعائها كل واحد منها من يدعي لا يفتي باليد واحد منها ولا يقر واحد مما باليد
للاخر بل يفتي له بل يدعى في ادعائها البينة انها في يد يفتي باليد فلا ان البينة قامت على النظم لانه بناء على
اليد فبذلك على ان يكون دفع الترخيص صحيح لان اليد ليست بباينة للاخر رجل ادعى جارية تبعتها وجبة من بيت فقي
بها قبضها فاقام لآخر البينة ان الميت اوصى به بتلك الجارية تبعتها فالحق له الاول خصم سواء ذكر الرجوع عن الوصية الا
لو لم يذكر ان ذلك الجارية والاولى الشاكية فكيف كان فهو خصم وان غاب الجارية وحضر الابن فهو ليس بخصم ليس في
النقض في غير شهادات الاصل او كانت دار في يد رجل وادعاه رجل اقام البينة انها له وفيها بناء فلم يذكر البينة
في شهادتهم فبقي النفي له بالدار جارية تبعتها فلان النفي له اقران بناها للنفي عليه صحيح ولا يكون تناصا ولا اقام
النفي على البينة على النفي لان البينة ارضى له بروكاه الشهود وشهدوا بالدار جارية تبعتها ان النفي له بالبينة للنفي
على بطلان الشهادة وروى في الدار على النفي عليه ولم يقر هو لكن اقام النفي على البينة على ان البينة له لم يقض له به لانه
اصل وعبارته كتاب لا نقضه التبع دعواه ذكر الشهود البينة في شهادتهم ولم يذكر في الفعل والشيء والحام والسيف والنفس
والحكمة على هذا اذ اقره رجل قال في الدار فلان ثم اقام البينة ان الشجر لم يمت من غير الاقبيل وكذا الحام والسيف او اقام
البينة ان النقص والحكمة لا يقبل منه فلا بد من الجفن او الحام ولو ادعى بينا او حاق في يد رجل اقام البينة ونفى له به
ثم اقام المدعي عليه البينة ان البينة لا يفتي القاضي الا امام الله لا يسمع دعواه وكذا لو نفي النفي لان البينة للمدعي عليه فمذا
الدار للشهود ولا يفتي في شهادتهم بالدار للمدعي ثم ما ادعاه او قبل ان يسألها القاضي عن البينة ولم يفتي به فمذا
امداد القاضي ان يفتي بينا قال المدعي على اقام البينة ان البينة بناه انا بينة لم يفتي ذلك منه ونفى المدعي بينا مما جاز

[illegible]

[illegible]

ان المحرور ما هو ليس اكرم او ادرا لا يصح الدعوى في اريد من اجل الاسلام بعض اذ ان ليس والمحلة وللوضع والمحرور
فيل ذكر المحلة والسوق والسكة ليس لانهم وذكر المصداق في لانه ولوا في سجنه وذكر المحرور ولم يذكر النسخ
وعرضها بالذراع يصح الدعوى في فريد غير الدين المرعبياني وفي فريد من اجل الاسلام جعل ادعى عودا واحدا لله
او جميع المحرور من اجل الدعوى لاجتماع اذكر الفاصل بخلاف الاتصال بكل النسخ وهكذا في فريد لان الامام العرسو
النسخ لا تصلح فاصلا اما المساء يصلح فاصلا والنسخ اذا كانت جميع الدعوى يصلح فاصلا والنسخ يصلح
خلافه لما ينوبه اهل الشر وطول النسخ وعرضه قد ذكر اني كتاب الشهادات وقع في اقراره على انه
لا يشترط والسنن يصلح حدا هو الصحيح وعرضه لا يصلح الطريق يصلح حدا ولا يشترط بان طول الطريق
وعرضه هو المختار خلافا لما ينوبه الامام العرسو في التسليم لادعى طول النسخ وجاؤه في الدلالة في بعض سنن
كل في سكة كذا احد بعد كذا الثاني والثالث والرابع كذا وانكر للدلالة وذلك عند القاضي فلما قلنا من عند القاضي
سنة شهدوا على الدلالة انه بعد ما قام اقر من القاضي اقر من سبعة اهل الدلالة في بعض كذا في سكة كذا في سنن
وجامع فيها فلان لا يوافق في الشهود وكذا في الدلالة ولا يجوز ان يكون احد من هؤلاء اقر من سبعة اهل الدلالة في بعض كذا في سنن
الدلالة كذا في سنن وانه قال الدلالة في حقه فيها فلان وقالوا شهدا في الدلالة في بعض كذا في سنن كذا في سنن
فان القاضي سأل الدلالة في بعض كذا في سنن وانه قال الدلالة في حقه فيها فلان وقالوا شهدا في الدلالة في بعض كذا في سنن
اما اذا قال الامام في ساعي اصحاب المحرور يعني الجان ثم ذكر في المدة الثانية يجمع ولا حاجة الى التوفيق في بعض
في آيات في رواية اعداها جازي كل واحد منها يدعى اثنان في ان كان احد من هؤلاء اقر من سبعة اهل الدلالة في بعض كذا في سنن
كذلك فيها هذه الاصل فلما قدم احد من الشبهة يقتضي بان على ان دعوى اليد باقر او ما سوية ولو اقام
الشبهة على اليد يقتضي اليد بما ولد واقتضتها لم يقتضها القاضي بيننا حتى يتم الشبهة انها ما والسكعة مع بعض
اوضاع في يد رجل جا وجعل غلب عليه ولحد من عليه لا يصح بهذا اليد واليد على العقار لا يقتضي الا باليد
في ادب القاضي للحديث ولعلم القاضي بامر بالتقسيم الى فلوا دعوى اليد على هذا التغلب ان هذا التغلب في ذلك
اليد فانك تجلته في فريد من اجل الاسلام ولما قام الشبهة ان هذا المحرور في سنن عشرين سنة وانه لحدث اليد
يقتضي اليد وبامر القاضي بالتقسيم اليه لكن لا يصلح للدلالة على مقتضى عليه حتى لو اقام الشبهة بعد ذلك انه لم يكن قبل
ولو اقام الشبهة ان هذا المحرور كان في سنن عشرين سنين او لم قبل عشرين سنين لا يقتضي هذا الشبهة على ايدي
انه فيقبل هذه الشهادة واجمع انهم وشهدوا على الدلالة في سنن عشرين سنين او لم قبل عشرين سنين لا يقتضي هذا الشبهة على ايدي
ان المدعى الحق من الذي الحق في الاضحية وفي القناري الصغرى لم يركب القضاء اذ ادعى على امر ضبعة فاذا دلل على
اثنان يد فقام المدعى الشبهة انها لم تكن وقضى القاضي بذلك لا يقتضي قضاؤه ما لم يعرف القاضي اثنان يد ولو اقامت الشبهة

عليه و التنازع في ارضه في اوقات الدعوى لو قال المدعي عليه هذه الضيقة ليس بيدي فارد المدعي ان يجعله لذلك
حتى يترافا ارضه باليد بغير ما يستحقه من الملك المدعي فان ارضه ليس بالمدعي فترك المدعي لكن اذا اراد المدعي
اقام البينة على الملك لانه ثبت اليد بالبينة وذكر بعد هذا باسط رجل ادعى المنقول فارد المدعي عليه ان يثبت
اثره واما الادعي اعراضه فارقانه في لا يقبل حتى يتم البينة فان لم يكن بجلفه فترجمه واما الاقضية لو شهد
في الاجرة او القضية امانا في يد فقبل ان لم يسلم المدعي عن تفسير ذلك فان سلم فهو الحق كما في ملك القرض واليد على
الاجرة والقضية اما ثبت بقطع الشجر وبيعها من غير منازع ولو قالت الشهود وما يلزمه في هذه الدار وعلم ان يدخل
لا يقضي بكونه الذي ثبت من ادعيه ولو كانا ساكنين فلهما عن ايسر سنة رجله يجرى الى ارضه او لا كرهه فقال هذا حتى
لم يزل به يجرى الى القرضه وابو حنيفة لا يجزها حتى يهدوا بالملك له يترافا في يد رجل فتمت صاحب الدار من يملك
في ذلك ولكن ليس لانه يقطع الزاوية كما بالاية كتاب الحيطان ولادعي على آخر حق الدار ولو رتبة الطريق فذكر المدعي
في صاحب الدار ولو اقام المدعي البينة انه كان يجرى هذه الدار لم يستحق هذا شيئا ولا شهدوا ان الطريق فيها وبينوا ان
ويطو اطره وعرضه بالمدعي فان يقتضي بذلك وان لم يمتد طول وعرضه وحده لا يثبت هذا في رواية الامام ابو سليمان
ورواية الامام ابو حنيفة الكوفي لم يمتد طول وعرضه وحده كان يوجد وهو من يدعي الباب الا فمهم بل في
دعوى الاصل رجل ادعى على رجل اخر ان يدعي وقال ملكي بيدي وانكر المدعي عليه امانا ملك المدعي لكنه مقرر ان يدعي و اقام
المدعي البينة فان القاضي لا يقضي من البينة ما لم يهدوا امانا في يد المدعي عليه وقال بعض اصحابنا اذا قال المدعي انه
ملك بيدي لا يسمع هذه الدعوى ويقول القاضي ان كان ملكك وفي يدك ارض تطلب بيدي والجواب ان يقول ان هذا
الامام من من يترافا امانا اذا كان ثم من يترافا فيها ارضه لحد ما يثبت ويسمع المدعي في ادب القاضي المختص في اقام
لحد ما البينة امانا في يد اقام الاثر البينة امانا له من صاحب الملك دون صاحب اليد قال صاحبنا نصفه على
القضاة ارضه على وجه الترك لان الكلام فيما اذا كانت يد مدعيه او الظاهر ان كل على وجه القضاة وفي الاصل او لا كما
المدعي ادعى رجلان دارا لكل واحد منهما يقول في يد يرضي كل واحد منهما البينة فان اقام البينة قضى لكل واحد منهما
باليد في النصف وان اقام لحد ما البينة امانا له قضيت بكلها لانه لم يترافا البينة وكل كل واحد منهما يمين على اليد
صاحبه لا يرضى به خالف كل واحد منهما ما في يد صاحبه على البينات فان حلفا لم يرضى باليد لهما والاحد ما وان كل ارضي
باليد لهما وان كل احدهما قضى باليد فان كانت يد غيرهما لم يرضى في يد واحد الملك اذا انكر ارضي لكل واحد منهما باليد
الذي يدعي صاحبه ذلك حلف لحد ما وكل ارضي بكلها لهما الذي حلف فمهما كان في يد ونصفه الاثر الذي في يد
صاحبه صار للثالث بغير صاحبه واذا اقام احد ما البينة قضى بكلها لهما الارضه باليد ونصفها لكان في يد صاحبه باليد
رجل ادعى حائطه لوفين وقال ملكي حائطه في منك فانكره فشهدوا ان هذا الدار ملكه في يد فلهما بغير حق يثبت وصاحب

بغيره لما انكره من هذا القناوي الصغرى ارضه بن رجل ادعى رجل ابنه الارض وقت من جهة فلان على هذه معلومة وانما
هذا الوقت وقد ذكر الشرايط واشت بالبنية وقضى القناوي بالوقت ثم جاء رجل يدعى ابنه من الارض ملكه وحقة ليجمع
العبد والادعى الحق على انسان وقضى القناوي بالحق ثم ادعى رجل ان هذا العبد ملكه لا يبيع لان القناوي بالحق
قضا على جميع الناس بخلاف الوقت قال الصمد الشيد لم يزل يذوابة لكن سمعت قولى السيد الامام ابى سجع على هذا
وقت فابى شمس الامام الخواصى فركن الاسلام على الصغرى الى الوقت كالقناوي فعدم سماع الدعوى بعد قضا القناوي بالوقت
لان الوقت بعد ما صح هذا لفظ الاصل الا فى موضع مخصوصة وهكذا فى النوازل رجل باع دار من رجل وسلمها اليه المصنف
الشعاع ثم دهنها فى العداية بمحض من الشهود فاقضى جميع فى الظاهر فلو ادعى الشراء بعد ايام واقام البينة على ذلك
صحت دعواه وبطل الوقت فلو دعى المشتري الدار من اوانت او اعياه جازى على العبد لرفع الظلم فى جميع النوازل الا
دارى بن رجل اقر رجل ان هذا الدار التى يذو ابى العداية منه بالف درهم ووصل الكلام واكره والبد الشراء فاقام للقدر
البينة ان الدار وان قبيل البينة فى هذا الدار لم يمسك ثم قال ما بهما منه واقام البينة لا قبيل البينة رجل اقر رجل الله
لبنت ثم اقام البينة انها الجارية فمضى بالامر لم يزل رجل يعرف وقام هذا لى ان اقر هذا الكتاب فلو قال هذا الرجل
فلا عينا ثم قال هو ولدى يصدر القناوي الصغرى رجل باع داره وابنة البائع حاضرا كانت ثم ادعى الرجل ان هذا العبد ملكه
انما كانت ملكه فابى من ملكه ولم يكن وقت البيع ملك الاب قال الصمد الشيد انى للمساخون من امة سيدنا الله
وجعل سكونه عند البيع والقبض كالافراد سيد المالك التمس وفى منشاها ابيع الا اذا كان الابن فاقضاه الفتن
المستندة فى بيع القناوي الفصل الثاني فى قول القناوي والمجارية والغرض والاشياء المنسوبة وفي جميع النوازل
رجل ادعى على امرأته غصبته غلاما من كذا بصفاته وطول احصاه فاحضر غلاما يماثل بصفاته بعض صفاته بعض
هو فادعى ان هذا المحضر ملكه واقام البينة ببيع دعواه وقبيل البينة اما وقال العبد الذى ادعيت وطالب احصاه هو لا يقبل
البينة المدعى عليه اذا قارنت القضا حين يادى عليه رجل هذا العبد ليس ملكى وليس بى وقد قال قبل ذلك وقت
الدعوى ملكى وحفى فبى لى لم يزل يذو ابى على امرأته انها جارية وانما فى نكاح الفير بيع الدعوى وقبيل
البينة عند غيبة الزوج وان زوجا اذا اقرت بالزواج فبى ان كتاب التقرار رجل ادعى على رجل ان الجارية تانى بها ملكى
واذ بن بغيره الدعوى صحته وان لم يقبل ملكى يوم الغصب فادعى هذا اللفظ انه غصبته هذه الجارية ببيع ولواقام البينة
على الغصب بامر القناوي اذ قاله وان لم يقبل ملكى ولواقضى على امرأته انى بعد فقصه هذا الدعوى ولواقضى الغصب
العبد متى ولم يقبل متى صح ويجعل كانه قال فى النوازل رجل ادعى على البعير انى يبيع بطون امرأتين لا يبيع
الدعوى لان يدعى لقرار المدعى بذلك حينئذ يسمع ان طرما كانت بطون الامارات يوم اقر وان طرما لم تكن فلا حق
للمدعى فيها ودعى الودعة لا بد من ذكر موضع الابداع انى اى مصر ومروا كان له امر ومروا لم يكن ودعى الغصب

[illegible]

بالشراء ودعوى غدا في الشراء وجميع الدار لا يشترط انصار الشوب الدار لان المدعى في الحقيقة الجور الفاسد من الشوب الدار
وقد ذكرنا في كتاب النفا في باب العيين الفصل الرابع في دعوى الدين رجل ادعى على آخر عشرة دنانير حررا
حين ولم ينزل اربعة مسموع الناصفة يكون راجعا لبايها من النفا او ذكرها بياجورة مناصفة مستقن ولم يذكر
حين بطايبا مستقن لا بايحين ولو ذكر الجور ولم يذكر المستقن صح طوذكر النفا بياجورة ولم يذكر الجور ولا المستقن
لا يصح هذا في ابايها لانه لم يذكر الدين خالفه شرح الثاني في مسائل السلم والديانة والدرام الاحكام لا ذكر الجور ولا المستقن
ينص على النفا للمعروف والذهب والفضة يحتاج وة غنمة المدعى في كتاب البيع انه لطلق الثمن ينصرف للمعروف
ولك كانت مختلفة بغيره في الفالط كان العلة مختلفة فسد البيع فعلى هذا لو ادعى مائة دينار عن البيع ولم
الصفة بغيره في المعهود وكذا في دعوى الدين ولو كان في البين قد واصل في شكل البيع وذكرها جوارا وفي
نقد جوارا والواحد من الجوز اربع بغيره في الفالط في دعوى الدين على البان ولو ادعى طلق الذهب او للذهب
الروية لا يصح اهما النوع ولو ادعى عشرة دنانير بياجورة او بخارية ولم يذكر الاخر بغيره في دعوى الدين لا يردان بقوله
دعوى الدين في الفقرة كذلك بين انه ذهني اوردته في ذك الطرحة اربع بغيره في الفقرة المستقن جوارا
على آخر انه لم يذكرها في الفقرة كذا ان كان الاخر سلطانا فالمدعى صح في ذلك كان غير السلطان لم يكن على الاخر في
فقد السعاية الاحكام الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لا يجوز ان ذكره بين السعاية اما لو فلا في غير هذا زمان كذا
مرطالان يجوز هذا لا يصح المدعى وكذا لو ادعى انه اخضر فلا في بغيره ولو ادعى انه زرق من لا يصح بغيره في القبر
فان فسر على الرجل ببيع والاخر حصة الثواب برجل من ظالم فاض اشان حتى اذكره الظالم فاض على فاسد بغيره في
كتاب الفقه والفقرى هذا للسنة على هذا الزاوية هذا في سعة السعاية وذكره رجل يسأل جلا فله برجل فاض
واخر هل يضمن الدال على هذا والسعاية الموجبة للضمان ان يقر شيئا هو سبب هذا المال وهو لا يكون في فاض
محسبته فان كان فاض المحسبة لا يكون سعاية ونفس السعاية ما قال شمس الاسلام في قول فاض ظالم فلا وجدا
ان فلان مال ويعلم انه بقصد بهذا فاض سعاية وهذا يختلف باختلاف الزمان في وقت قدوم عسكر خوادم الفاض
برجل البطان على من قال هذا ان فلان من ساجد لا فلا في سنة في الافضية لو اقل المنة على يد برون مدبورا
وكما عمل اخذ الدين عندها اذا ثبت الدين في ركة عند الفاض وادرجل عند الفاض ان الميت عليه الدار يامر بالدفن الى
رب الدين ودينون في كتاب الفاض لو فاض هذا الذي عليه الميت الف درهم الا ان الذي على الميت والميت في غير الفاض
محمدا كان قال حين فاض هذا لانه لا فاض الميت على من الا فاض الميت جاز ان لم يزل ذلك فاض الفاض الا ان
الميت في بغيره ولا الف عليه ولو كان له رجل عند رجل الف درهم فادعى على هذا الرجل الف درهم في فاض هذا الرجل
عند الروية الرجل كذا الدين قال محمد بن الحارثي ان شاء الله في الموضع وسلم المال الذي قبضه لانه مطر من ان شاء الله

القضاة وان ادعى على رجل انه يبيع اليه كذا مبدون ليفتح دونه الذي عليه منه وجوبه وقال ان وصل اليك ولم يكن قد دفع اليه
ادفع اليه واودع اليه سمع هذا الرهن اذا ائتمنه الدين على الرهن وجس الرهن ثم قبل الرهن بعد ذلك الرهن لم يقبض المالك
من يدعي ما يقبض فلان ان خلاصه يلمس لا يخرج الداعي من المحبس وان قال يقبل من يخرجه وقال الداعي الامام يخرج كما كان
لانه اذا ائتمنه في يد فلان ملكي لا يسمع لانه انما يبدى فمدا بالملك رجل ادعى على امر كذا ما لا يسبب حشا كذا ميان من وتو بوجه
فكر هذا السبب ليس بصحيح لان الحساب ليس بسبب وجوب المالك على ادعى على امر عشرة دراهم عند الداعي وقال عليه عشرة
دراهم ولم يزود على هذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم للدعوى صحيح وقال بعضهم لا يصح ما لم يشأ للداعي من حق يطيقه هذا في
المرار قال ابو بصير ان يسمع الدعوى في دين في دين في الدين في الزكوة في القسوة في الصغرى او كتاب الدعوى وهو
ادعى على ميت ديناً او ادعى على ورثته وليس في ايديهم شيء يثبت البينة ويخلف الورثة على العلم وكذا لو لم يكن للبنت مال
وافر المدعي يخلف الورثة على العلم وكذا لو لم يكن للبنت مال تركت لان الحاجة الى البينات والدين رجل ادعى ديناً في تركه فقام
البينة على ان الزكوة تفي بدينه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يقبل ما لم يبين اعيان الزكوة ولو كانت الزكوة ضلعا على
لا بد من بيان الحدود اما ادعى اقرارا او اقراره في بدينه فقام البينة على ذلك يقبل ويثبت الزكوة فلا بعضهم يكتفي بقبول
مطلقة قبل هذا الصرح وعلم الفتوى فثبت هذا الغريم الزكوة واسوة دينهم فخرجهم آخر لا يحتاج الى البينات الزكوة ولا حصر
الغريم الثاني فلو اقرت الدين وصدقه الغريم الاول فما اخلف الغريم الاول من المال ان يدينه لانه اقرانه شره في الالف وحقه ما
رب الدين اذا قام البينة على ان الدين لم يزل بعد من الزكوة من الزكوة مستغفرة بالدين وقالت الامة ان ابا نافع هذا
العبد حال جوده فاحضره واقره او البينة فبينة من الدين او لا ائتمن الضمان عليهم وهم يفتون بالبينات لا يثبت
الزكوة المستغفرة بالدين اذ لا غريم واذا ادعى الدين فالحكم هو الاقرار فلو ادعى الزكوة تبصراً بالدين وكذا احمد
الورثة اذا ائتمن البتوت ولو ائتمن الكل في الاختلاف لا يجوز ذلك لكن الداعي ينفي صيا والسد مرت كذا بالفتا وفي
ابو القاسم الضمان فباب البينات الدين والمحقق رجل ادعى بعت حلة فحضره الامة او ادعى فلو قضى الداعي على الدين
يكون قضاء على الكل وان لم يكن في يد ذلك الارث شيء من الزكوة جلا في دعوى الدين على ما ذكرنا في كتاب القضاة في الخزانة في اليد
هذا الكتاب في الخزانة بالدين فمنه في حصة حتى يستغرق جميع حصة هذا قال شمس الحواشي قال شمس الخراج الى
زيادة شيء لم يشترط في الكتب وهو ان يقضى الداعي على اقراره المجرى واقراره لا يعمل الدين في نصيبه قال يحنظهر الزكوة
واذا ادعى الضمان اضر رجلان بترك الدين منهم وعليه الف درهم وترك ابناً فقال الابن كان هذا الف درهم وبعته عند
ابي فلان فجاء فلان وادعى صدقة غراماً البينة ذلك اول الزكوة او قال لا يذم في لمن الاذن فان الداعي يقضى بالدين
ولا يجعل المدعي الودية لان الزكوة لا يصح الا ان لا يملك لهم في تركه لا يستغفر الله بالدين فكذلك يصديق الزكوة ايضاً صاوف
ملك الغريم ان تركه لغيره كما لم يملكهم في الاستغفار من الزكوة الا ان لا تصدق في هذا المخذول الف قال في مرجع علم

قال اني اتعلم ان اقول اني بالدين لا يجمع في حق المزارع اما يجمع في حق حتى لو ظهر ان الميراث لم يولد للميراث واما اني اتعلم
رجل ادعى على منسب ودينه في ميراث واحد فانه ينفرد الطالب فانه ائتمنه حتى يكون مجموع على جميع الورثة من اجل ما فيه
من الفائدة كما ذكرنا في بعض الادعية اذا قلنا اني ادعيه عن ابي وكني انفسا فانه لا يكتفي اقله ويعتبر بالنسبة على انساب النكاح
وكذا لو ادعى في ميراث الميراث فانه ينفرد بها فاما الموصله اليه البينة على الوحيه فيكون له هذا على هذا الوكيل بالشرع اذا اذنت
الشرع مع هذا لم ينافي البينة على قدر الشرع قبل **فصل الخامس** في دعوى الشراء والبيع والافتقار في دعوى الشراء
اذا شهدوا ان اشترها فلان من قال ان يبيع في يد المشتري ان كان المبيع في يد البائع يسمع من الدعوى ويقتلها
من غير ان يذكر له ملك البائع وان كان في يد غيره البائع وهو يدعيها لنفسه ان كان ذكر الميراث في الشراء وان البائع يعلمها
وهو يملكها ان قال اني اشتريته لم هو الى او يفت او قال الشهود هو يبيع او قال ملكي اشترتها من فلان او قال اشترتها من فلان
فلان وهو لا يسمع من دعوى البينة ولو شهدوا باليد على الشراء وقد اقرن ولم يذكر ولا ينفق ولا تسليم ولا ملك البائع
ولا ملك المشتري لا يسمع من دعوى ولا يثبت الشهاده ولو شهدوا باليد البائع دون الملك تختلف المساجع فيه ثم في كل موضع
المشتري يدعي البائع وقضي للملك المشتري انما هو العاين في الحكم لا يغير ولا يحتاج الى اعلان البينة بهذا وكان في اليد
من ملك البائع اما اذا كان من الاثبات من البينة انهما اذا اضاوا قاعا انما كانت للعاين اضاوا قاعا على ان يد
او يدو دعيه فلا يكون خصما على ما ياتي فصل الرابع في دعوى الافتقار في موضع آخر ان ذلك الذي يملك من
ذلك الرجل الذي يدعي الشراء منه لا يملك البائع ولا المشتري لانه لا ادعى التملك منه بالشراء اقله
او البينة فقد عرفت ان الملك له صورة السيل في الفناء والصورة في جوفه من دارين ودرهمين الى يدعي انما اشترها من
ابيه وهداه بالبيع مجرا او قال لانه يعلم انه للبيت ولم ينفذ ان يملكه اقبل رجل ادعى ان اخاه مريم عن جارية باعها
ولم يذكر تسليم الجارية ولا قبضها لا يسمع من الدعوى ولا ادعى على رجل ان يبيع داره منه بعشرة دنانير جارا وسلم الدار و
لم يذكر حرم الدار يسمع من المشتري رجل ادعى ضيقه بالدار والضيقة جازان فرفع المالك وكل ما ينفق والمشتري من دفع
وقال لم يرفع الى الضيقه لا ينفق بالشرع حتى يتم البينة رجل ادعى على اخاه مريم عن بيع بشرطه ولم يملكه انما اضاوا
ان ذلك الالف ودعيه لا يسمع ولا ادعى على اخاه مريم ودعيه لم يملكه انما اضاوا ذلك الالف فرفع يسمع
ودعيه الجارية رجل ادعى على اخاه مريم ودعيه لا يسمع من الدعوى ولا ادعى على رجل ان يبيع داره منه بعشرة دنانير جارا وسلم الدار و
ولما الشهود لم يذكر اوضح الدعوى والبينة بخلاف دعوى الشراء واوضح ان الغاصب لا يملك للخصم يستحق الاجر وذلك
الصغرى رجل ادعى ان ابي يدين رجل فقال له اجرت هذا الدار التي يدين من فلان يدين كذا قبل ان تستاجرني يدعي
فوالله انما في اجارة اخاه منه ذلك الرجل ان ادعى له يدعي عليه فعدا بان قال لا استاجرته من هذا الدار من فلان و
وانت لمخزها بغير حق وعصتها مني لم يملكه الا استاجرته من فلان قبل ان تستاجرته منه قد سلم اليك الآن لا يسمع

[illegible]

بقضي الوديعة البينة على الوكالة ان الموضع صدق فيقبل وقد ذكرنا في فصل دعوى الدين ولو قضي بالوكالة على خصم واحد
بعد طهر عدالة الشهود ثم لحضر الوكيل في آخر فانه يقضي بتلك البينة في الاجتماع الى اعادة البينة على الوكالة وكذا لو غاب
الوكيل بعد اقامة البينة على الحق وحضر الموكل فانه يقضي بتلك البينة وكذا لو كان لهذا الموكل وكيل آخر فمضى وذكرنا هذا في
كتاب القضاء وكذا لو اقام شاهدا على عزمه وشهدا آخر على عزمه ثم ادعى على ايرت اقام البينة على رجلان
بن فلان وكذا فلان بن فلان بقضي المال الذي له عليه محمد بن الميرم الدين والوكالة او جرد الوكالة خاصة فاقام الوكيل البينة
على الوكالة والدين جملة من يقضي بالتمسك بالدين عند محمد فيقبل ويقضي وعند ما لا يذكر في كتاب القضاء ولو حضر
الغائب الاجتماع الى اعادة البينة لان احد الوكيلين لا ينفرد بقبض الدين فاصطرا على ان يشهد خصما عن الغائب اذا
ثبت له ان يقضي حتى يحضر الغائب بمثل اقام هذا الوكيل البينة ان صاحب المال وكذا فلانا الغائب بمقتضى مع
فلان او يقضي الدين واجازتها صاعدا واحدا منها فانه يقضي بالوكالة الحاضرة من الغائب لانه لم يكن له حاجتا الى البينات وكالة
الغائب لان اجازته ما صاعق متضمن على اختيار وكالة عن وكالة الغائب والوصي لاقام البينة ان فلانا وصي اليه ولا فلا
الغائب عن عزمه يقضي برصانة ووصاية الغائب وعند ما يوصى بغيره يقضي برصانة وجرد لان احد الوصيين
يقتر عند عزمه قال رحمه الله واستدعى اظهر الدين رجل من وكلا بالناضي ادعى قبل القاضي على رجلان وكبر من جهة فلان
بن فلان الغائب بانها حقيرة ويؤثر على الناس والغائب على هذا لكان فاعلم على ذلك يمكن وكبر آخر من وكلا باب
الناضي اجاب بحضرة المدعي عليه وقال ان من كل قول ليس عا هذه العشرة وليس لعلم من الوكالة فاقام الوكيل
شاهدين على التوكيد وطلب الحكم من القاضي فمضى القاضي بشرف وكالة والمدعي عليه سكت لا يجمع هذا الحكم ولا يبرر
وكذا لان شرط قبول البينة انكار الخصم ولم يجد به احد ادعى له وكبر فلان باستيفاء الدين من رجل واحد وحضر مجلس الحكم
فادعى المدعيون الاجراء والابانة قال الوكيل عني الموكل ان كان التوكيد بالناس الخصم لا يسمع من الدعوى لانه لا يملك عزه وان
كان التوكيد بالناس الخصم لا يسمع من الدعوى لانه لا يملك عزه وان كان التوكيد بغير الناس من جهة شفع ولكن انما ثبت اذا اقام
البينة على العزم لما يثبت البينة فلا يلزم قبل هكذا ولكن قال سكت وكبر وصدة الخصم لا يسمع وان هذا انه لو صلح مع الخصم
ثم قال سكت وكبر واراد استرداد ما دفع وصدة الخصم لا يسمع **فصل الثامن** في دعوى الكفالة في دعوى
للمال بسبب الكفالة بين المال لان الكفالة بالدين وبذلك الكفالة لا يسمع ولا للماليع اكبر رجل اقام البينة على ان
فلا الف درهم وهذا الرجل كبله فالسلة على اربعة اوجه اما ان يدعى كماله مضمنا قال بالث على فلان فهو على
مضمون بان قال لا هذا الذي لك على فلان فهو على جميع اثمانه ان كانت الكفالة باسم او غير ثم ان ادعى كماله تسببه
واقام البينة انه قال لا ان على فلان فهو على والد الذي قبل هكذا وان على الغائب الف درهم بقضي بالالف على الغائب
والحاضر المدعي بالخيار ان شاء من الكفيل وان شاء اخذ من الاصل فالاخذ من الكفيل يجمع الى الاصل ان كانت الكفالة

بامرهم وكانت الكفالة مفسدة بانفسد ولائهم كمالا لا لئلا يلقوا على خلاف الغائب ولم يشهدوا انه كمالا بامرهم فان القاضي
يقضي على الكفيل الحاضر خاصة لان كمالا لا يعلم فوجب عليه وان لم يثبت على غير ولا يتقضى على الغائب حتى لو حضر الغائب
بحاج الى العادة السنية عليه ولا يشهدوا انه كمالا بامرهم فالتقاضي يكون على الغائب للحاضرة والاقتضية رجل بالغ
من رجلين متعلقات درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فليق احد ما البينة عليه وعلى فلان الغائب الف درهم
وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فليق احد ما بامرهم يقضى له على الحاضر بالف درهم وخمسة منه عليه بلا صالة وخمسة
منه ضمنه لمن الغائب فان لم يأخذ الطالب شيئا حتى في الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة رجل ادعى على اخر انه كمالا له
وفلان الغائب عن رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه واقام البينة على ذلك فانه يقضى له على الحاضر بالف
ياخذ به اجماسا فان وجد الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة رجل ادعى على عبد بالف درهم وقبضه باذن المبيع وطلب
البائع الثمن فاقام المشتري البينة انه اخله بالثمن على فلان الغائب فحضر المحلل عليه فاما الاثر عليه بشكل البينة لان
المشتري لا يمكنه دفع المطالبة بالثمن الا بالجوالة فصار حضا بابايات الحول فقطا المحلل عليه فمضيا على السائر في الا
رجل ادعى على اخر الكفالة عن اجماسا الاجزاء معلقات بالثمن واقام البينة عليه بغيره الا بغيره بعد ذلك انما اخذ
من الكفيل والكفيل يرجع على الاصيل ان كانت الكفالة بامرهم وان كانت بغيرهم لا يرجع ذلك لم يأخذ من الكفيل
حتى حضر الغائب فافصح ما في النكاح لان المال الكفيل انفسه الاجزاء ضرورة رجل ادعى على اخر البينة الكفالة
وجعل واقام البينة وقضى القاضي بمرئان المدعي اخرج الكفيل عن الكفالة وابراؤته ثم علم ان الدعوى كانت باطله
ولم يرفع حججا فادار المدعي ان يبرر الدعوى بغير البينة على ذلك اجراء الكفالة لا يكون له ذلك لانه ابرأه وادعى على
انه كمالا بامرهم من هذا ايضا الذي اعلى وجهه لا بد من حلف بالزينة وقد عرفت لان الزوجه جعل امرى بغير غائب غير اعنى
وقد غاب شرا وطلعت فتسنى في مجلسي كاهن الزينة واقامت البينة على البينة والطلاق بعض الكفيل الاصل وان كان الزوجه غائبا
الكفيل خصصه الزوجه وجعل ادعى على اخر انه كمالا له وفلان مات فلو ان الزوج ومحمد وادعى على اخر انه مات بمحمدا
واقام البينة عليه جميع هذا الدعوى الفصل السابع في دعوى الصلح وانه في رجل ادعى على اخر انه كمالا له واعلى
فصلحه على نصف تلك المائة وجعل المدعي بنية على الدار فاقامها باخذ نصف الباقي فلو لم يكن في الامام خلاص الصلح المستل
الحق عن العبد لا يصح ولا ام حارسه ولا جعل هذا رواية بن ساعدة اما في ظاهر الرواية لا يصح دعوى البينة ولا البينة في البينة
لا يصح الا بامر من الدار لان الامر بين الاصل والصلح لكن لا يصح الدعوى بعد ذلك وبغير رجل ادعى خاني دار فصلحه على مال
ثم استخف الدار بالبينة وقضى بها المستحق كان لدى البينة يرجع على المدعي وبأخذ منه ما دفع من بدل الصلح ولا يستحق الدار
الاثر لما لا يرجع بشي رجل ادعى على اخر انه كمالا له واعلى عليه صلحه من هذا الدعوى فلم يجد البينة وقضى بالدار المدعي فاخذها و
ثم ان المدعي اعلى اذ ان يستحل المدعي بالصلح صحت مع قبوله من الدار ذلك فان نكل عن البينة ينظر ان اجاز البيع
ياخذ

الفتن والاضغاث في رواية هو المختار وان لم يسمع الدار باخذ هو الدار وكذا لو اقام البينة على الصلح بعد القضاء سبطل القضاء
 اذا جرى الصلح بين المتنازعين وكسب الصلح فذبرا كل واحد منهما صاحبه عن المدعى ثم بين ان الصلح يقع باطلا
 بشقوى الائمة ولما للمدعى ان يدعى بالادعى لا يسمع للابراء السابق والمختار انه يسمع لان هذا البراء في حق الصلح وهو فاسد
 فلا يعمل **الفصل العاشر** في دعوى النسب والارث وفي القضية نظر في اقام بينة من النصارى ان ذلك لا يوجب دعوى
 ولا يثبت الارث لغيره ولم يخف احد الا بقبول قوله لا يمكن اثبات نسبه وموتة لان شرط سماع البينة والقبول
 خصم جاحد والخم في اثبات نسب الوارث والوصي او من يكره البينة على من لا يثبت دعوى او يثبت دعوى المدعى بن ابي
 ديسري في ان كان من الماتق او منكره رجل ادعى على آخر انه تلحق بالائمة وامه ان ادعى بسببها اليك او التفتة يسمع
 ويقضي بانه لغيره وكان ذلك قضاء على جميع الاخرى والورثة وان لم يدع بسببها الا بجملة اثبات الاخرى لان هذا في
 الحقيقة اثبات البينة من الاب والام فكان هذا دعوى على المدعى عليه (نقل المدعي عليه ولا يثبت عليه ان لا يسمع
 الا من ذكره الوارث ابن ابنه والابن غائب او ميت وكذا الوارث ابنه من ابوابه والابن غائب او ميت وله ادعى بسببها
 من التفتة وغيره لا ينفذ خصما عن الغائب لانه لا يتوصل اليه الا باثبات الحق على الغائب حتى لا يجر الا بذكر البينة في الكتاب
 اما الادعى على رجل ابنه الوارث ادعى على رجل ابنه الوارث ادعى على امرأة ابنه الوارث ادعى على رجل ابنه الوارث ادعى
 على عمة ابنه اعقده وهو مولا او ادعى العمة فانه اذا كان عبد او ابنة اعقده او لولته او عمة على رجل ابنه او ابنة الوارث
 والارث ادعى بغيره فقام المدعى البينة قبله او ادعى بسببها الا بجملة الاخرى لا يسمع الادعى الاخرى لانه دعوى
 على الغير ولهذا لا يثبت ابن او ابنة او زوجة او زوجة او زوجة او زوجة او زوجة او زوجة او زوجة او زوجة او زوجة او زوجة
 ان يسمع تحتها والمعنى في ان الولد بعضها كما هو من الابن امراة ادعت على رجل ابنه طافي يد انه اخوها وهو يدعي انه
 يتصل ببنه للارثة ويقضي به لها اثباتا بغير حق الخصم ان يسمع من ذلك الاصل في كتاب الدعوى باب ان لا يثبت في آخر كتاب الارث
 من مخترع القدرى رجل ابنه عمة فانه في مرضه ان ابنه وليس له نسبه وفيه مسئلة في ان لا يثبت فانه ابنه بغيره ولا يسمع
 في شيء سواء كان اصل العلوق في ملكه او لم يكن وعقده من جميع الناس وكذا لو كان عليه دين بجميع الدين في ابطال حق الوارث
 والورثة وكذا جارية ولحقته عمة فاذ في مرضه ان ابنه وسواء كان اصل العلوق في ملكه او لم يكن في جميع الصنف في كتاب
 البسوع ورجل ابنه غلام ولد في ملكه قبله من رجل باع المشرقي من اخره ادعى البائع لطلبه ليعلم المدعى وبثت البينة
 وبطل البيع استحسانا والقياس ان لا يسمع المدعى للتناقص والجران التناقص فيقول في هذا الموضع ان النسب يجري في القضاء
 فضلا عما لم يمت البينة ان الزوج طاهر انك قبل الطلح يسمع وكما كانت اقام البينة على الورثة لعقده قبل الماتق
 يتصل ببنه في كتاب الدعوى قبل البينة في كتاب الماتق الصنف في كتاب الدعوى رجل باع جارية قد جلت عنده فلو ان في يد
 فلا يدعي البائع الولد يبيع وهو جارية لم يولد وبطل البيع استحسانا فان كان المشتري الحق الوارث ادعى البائع فذموا باطل

[illegible]

[illegible]

فقال للرجل ارجع هذا اليك يعني لا ادرت لغيره فان التواضع امر ان يدفع المال اليه وقال له انه طاهر فقال الرجل ليس
ابر عري تضايقني لا جميع المال اليك فبينهم من ابره وقالوا بحقيقة لا اخذ من العري وامر ان يورث كنبلا وهذا شئ
احاط به القضاء وانه ظلم وعندنا كنبلا ولما اراد الاقرب والقطعة ان دفع القطعة اليه بالعمالة لا باخذ القليل ذلك
كان الدفع بالعمالة لورث الابن بخلاف الميراث كنبلا بالاجماع **فروع منه وقايد الاسلام** رجل ادعى اليه رجل ادعى اليه رجل ادعى اليه
ان ابيه ثم ظن ان هذه الدار لم يكن عبد الدار عليه باقر الدار في ثم ادعى هذه الدار على رجل اتفق مع وقال القاضي ان لم لا يجمع للتناقض
طريقه في رجل ادعى اليه الدار كانت تلك طاري خلال بين خلال مات تركها ميراثا لافضي فلا بد لاورث ان يجر ما يورث
ايضا بما يورث وفيما الميراث تضاوت هذه الدار بالقيمة نصيبه ليوم ملكي هذا السبب وفيه من يفرق بين من ادعى على
مات وتركها ميراثا لافضي فلا بد ان اخذ فلا بد ان يجمع نصيبه من هذه الدار فيرد ادعى الاخر وقد ذكرنا في
اول الكتاب محل ادعى محمدا واداهم البينة فاثبت عليه فقضى القاضي على الورثة بمثل البينة ثم ان الورثة اداهم البينة
على الملك لطلب هذا المحمدا واداهم البينة فاثبت عليه فقضى القاضي على الورثة بمثل البينة ثم ان الورثة اداهم البينة
في دعوى العتق والحرية ولا قضية عبد في يد رجل اقام العبد البينة
ان عرقه والد البينة عبد لا ربه وعنده البينة على ذلك فبينة ذي اليد على عتقه اذا اقام العبد البينة على ربه
لاصل وقام بلاء البينة ان عتق البينة العبد لان التواضع على اقسام الحرة عليه طرية على اقسام العبد على جميع
عالم البينة العبد ومن ادعى دامن السبل او كبر بغير الدار اذا كانت المرأة البينة على الطلقة كانت لا يثبت بغير حال
الوكيل اسما كالداهية ولا العبد ان عتق فلان بغير البينة على التواضع ولا العتق ولا العتق ولا العتق ولا العتق ولا العتق
ثم ادعى العتق وقال ان امر الاصل كان النول قد حكم الاصل ولما قام بالبينة على التواضع دون الملك الغائب حتى اقام
البينة انه عبد فلا بد ادعى نصيب كونه عبد الفلان وحدثه في يد لاني الورع ليس عتق الحرة بل انهم لا يثبت الملك الورع
ولما قام بالبينة على الحرية لا يثبت عتقه في اقام العبد البينة ان فلانا اعتقه يعني الداهية ان سبق عنه خصم العبد لانه
افترافه وسبق هذه المسألة في فصل الدفع اتمه في يد رجل قلت امامه ولا يثبت ان مدعيه او كاشفة الحقني فقال
ذو اليد ما ملكي النول قوله ذي اليد وقال ابو يوسف النول قول الامة والنزول وهو دفعها للزوجة في اتمامه وذكرنا في الاصل
او العتق فان عرقه في اليد ولما قام بالبينة في اتمامه اعترف فلان وقام كل واحد منهما بينة فبينة
او لا الا اذا كان في يد المشتري فبينة كائنا وكان رجلا من بذر موعده رجلا لاسا وصحابه عتق موعده في يد فادعى
انهم ارفاقه ودعى انهم امره ان كان امره اسما بطل الملك بسلام او بيع او عتق له بينة وان كان كافرا او السيد او السيد طرية
الطرية وفي الجامع الصغير في كتاب القضاء غلام في يد رجل قال له فلان ادعوه يد عتقك ان كان لا يبر فادعى قوله في
السيد هو كالتام وان كان بالنا وصغيرا بغير النول ولا الغلام ولما اقام البينة هذا على الرفد وقال على الحرية فبينة الفلان

لن

اولا عند الاقضية ويحتمل ان يكون القول فيه والنبية منه كالبيع اذا قل مردود الودعة كان القول قوله ولو اقام النبى
فان النبى منه وكذا الرجل اذا قال انظر ارضعت ولا يبين البئر وقالت انزل يا بنى فالتوى فها هو اقام النبى فالنبى
وكذا في مسئلة اخرى بيع الجامع للصين من مائة الف درهم اذا قال انظر اليه وسلم اجلك ثم ردت عن ذلك وقال السلام اليه لم يجر
اخذت من مال السلم لاسلعة فالتوى فالتوى على الطالب لنبى ولو اقام النبى فالنبى منه المطلوب بانه في الكافي وفيه
ايضا في كتاب النكاح اذا بيعت اربع البها فباعها فباعها هذه وفيه في البيع من الكسوة فالتوى فالتوى في البيع من البهائم
فان اقام النبى فالنبى منها ايضاً وكان الغلام بالغا او صغيرا فباعه فباعه فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى
وفي الزيادة من رجل باع عبدا من رجل فباعه فباعه فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى
اشترى العبد من رجل فباعه فباعه فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى
النبى انه اعتقه قبل البيع قبل بيا على ان التاخر من قبل العتق والاحسان في دعوى المشتري فباعه فباعه فالتوى فالتوى
عليه ولا يثبت بنية المشتري على البائع وعندنا يسقط بغيره ولو اقر المشتري ان الارض المشتراة مقبرة او مسجد فاقضى القاضي
ان كان بمحض من حاكم ثم اقام المشتري النبى على البائع لم يرجع بالتمسك بالعبد الذي حرره الاصل ثم التمسك بالعبد في بيع
والتناقص في بيعه فباعه فباعه فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى
بشرط واجمع انه لا يستحق بدو الدعوى بالاسلمة من بيع الزيادة واجمع على ان دعوى المشتري ليست بشرط وفي
الجامع الصغير في كتاب البيع عند فاشترى فاداه فاشترى كان البائع حاضرا او غائبا غيبته فباعه فباعه فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى
غائبا لا يثبت رجوعه على العبد بالتمسك بالعبد على البائع وعن ابي يوسف انه لا يرجع على العبد كالمالك الا ان كان من فاني عبد
وقوله فاداه فباعه فباعه فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى
التناقص لا يكون ما اذا كان الملاك والاعتاق للبند فالدعوى شرط وان كانت عندا بحسنة كما ذكرنا الا ان التناقص
لا يمنع حقا للدعوى في العتق للبند الا ان المولى يترجمه وقد ذكرنا نظائر هذا في فصل دعوى الغيب والارزاق فقام النبى
انه قال انما عتق فلان عبد فعتقه فباعه فباعه فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى
وكذا في اشياء كل شرط بغيره فباعه فباعه فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى
بل هو لا يصح في شرطه فباعه فباعه فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى فالتوى
في حق النكاح وفي حق الفدية من رجل اوجدها نكاح امرأته واقام النبى لا يقضى له احد منها الا اذا انفقت المراهة لاحد
فان رجوع الله عنه وحل عمنه كان الاصل على السخاء قال اذا تزوجت امرأة واقام النبى لا يرجع احد من الا
معان ثلثة اقرا المراهة فان في حقها في احد من الثلث فحق واحد منها الا ان يقيم الاخر النبى ان نكحها سبق وهذا اذا
لم يزوجها الا رجلا فاعطى احداهما المهر فاعطى الآخر ما سبق فمروا وان كان ما رجعا سوا واحد من ابدي في له وان ارج

ب

م

بعد الامر ايضا اجعلنا راجع الى اوله كان الاحد ما راجع الى آخره ايضا صاحب اليد وان اذرت احداهما والآخر راجع الى المدي الذي رتب له
 وهذا كما في حال حيي المرأة اما بعد موتها ان كان راجع الى احداهما سبق بقضي وان كان ما رويها سواء اولم ويرها فبقضي بالكتاب بغير
 كل واحد منهما فلهما ميراث ميراث زوج واحد وان جازت ميراثين لثب ميراثين من كل واحد منهما ميراث ابن كامل رتبنا
 من الاب ميراث اب واجدة النسق والقطعة البينة على النكاح في حال الحيي ميراث احد ما اقام البينة على اذرتا ههنا بالنكاح
 هو من البينة اما لو اقام احد ما البينة على اذرتا ههنا بالنكاح بعد ان تزف فبقي بالنكاح كالوعايتها اذرتا ههنا بعد البينة
 رجل ادعى نكاح لمرأة فقام البينة فقضى ثم ادعاهما اخر وقال انما امرته فقام البينة فلبقت اليه فقام البينة على انهما من ذلك
 وقضى به اليه اقام البينة على انهما من ذلك لان لا يثبت بغير ذلك الشراء سابقا فلا يصح من النسق فكذا في النكاح وكذا لو ادعى
 ثب ميراثه فقام البينة فقضى ثم ادعاهما اخر فقام البينة فلبقت اليه فقام البينة على انهما من ذلك لان لا يثبت بغير ذلك الشراء سابقا فلا يصح من النسق فكذا في النكاح وكذا لو ادعى
 لعبد لرجل ادعى ان ابن العبد وقام البينة بقضي به كذا لو اقام البينة بقضي به لها في النكاح بتمترة الزابات وقد ذكرنا البينة
 في كتاب القضاء ثم في النسق لمرأة فقام البينة فقضى به كذا لو اقام البينة بقضي به لها في النكاح بتمترة الزابات وقد ذكرنا البينة
 ولو ادعى على المرأة ان زوجها انكح لمرأة ثم مات الزوج فاما المرأة تبدي ميراثها اليها وان كان الزوج على رجل فانكر
 ماتت المرأة بزوج الميراث اليها فخلع الزوج وهذا في حال البينة مع كان عود راجع كذا في اذرتا ههنا ميراث اذرتا ههنا
 اذا اذرتا ههنا راجع فانه يكتفي في محضه من محضه فقام البينة في حجة او بعد موتها وان تزف امرأة بالنكاح بغير
 وماتت ثم صدر ما الزوج بعد ما جازت عداها عداها بحقيقة لا في لانه لا يرد عليه فكذا ان تزف باجماع راجع سواها
 وفي النسق امرأة ادعت على زوجها انكح لمرأة ثم مات الزوج فاما المرأة تبدي ميراثها اليها وان كان الزوج على رجل فانكر
 طلاق واقضت عداها وان تزف حرك فانكر النكاح فانكر الطلاق فقام المدي البينة على طلاق الغائب ميراث البينة
 ولا يحتاج الى عدا البينة لوجه الغائب من الذي كان حقيقته ثم طعن في دعائها وان كان الطلاق مرجحيا او بانا وجب له
 نكاح امرأة فقامت المرأة انما امرته فلان الغائب اقامت البينة لا يثبت الا بزوج هذا الزوج وجب له عدا المرأة فقام
 فقامت من سكوها بين مدي يوم كذا غائب فليخبر بوفاته فترجى به من بعد القضاء عدة فالمرأة للمدي انما وفات
 من ترك ابن مدي لم يكن يثبت ابن ابن مدي اول يوم المرأة فقامت في هذا في الفادى في كتاب النكاح لمرأة
 قالت تزوجت نفسي من عمرو والزوجان يدعيان في امرأة زيد بعد ان يسوف ويلافتي رجل ادعى نكاح صغيره
 فقامت رجلا حتى فلفي جند ولم يذكروا اسم الفاضل ونسب الراجح من الدعوى وينبغي ان يترك لاهل الصغير ولو لم يترك
 ولاية تزوج الصغير او لم المرأة ادعت النكاح على رجل فقال الرجل انك انزيت منك بعد الفادى ارجع هذا الدعوى
 انها اقرت ثم اقضت عداها ثم تزوجت نفسها من ذلك لزوج بهذا بعد ما زوجت نفسها من ذلك لا يصح ميراث دعواها فقام
 فقامت بكونه فقام عليه في ادب الفاضل للضمان ابواب الدعوى يوم الموت لا ينفذ عن الفاضل حتى لا يرد رجل ان اباء

يوم كذا وقضى ثم ادعى له على هذا الميت انه تزوجها بعد ذلك التاريخ يوم يقبل البينة ويغنى بالسكاح ويوم التمثيل
 تحت انصاف حتى لا ادعى رجل اخر انه قتل اياه يوم كذا وقضى الثاني به ثم ادعت امرأة بعد هذا التاريخ يوم ان اياه تزوجها
 لا يسمع وباتصل بهذا دعوى الميراث ادعت من المثل ثم ادعت بهذا كالمسعى يسمع وعلى القلب لا يسمع امرأه ادعت
 على وارث تزوجها بها فانكر الوارث وقت ذر مرسى لم يقبل له التفتي كما انه هكذا ام اعل من ذلك ان قال
 لا قال كان كذا دون ما قال في قوله الاول ان يتولى مقدمه من قبله لان ذلك ثابت طارئة لا يقبضه رجل قال محمد
 امرأته انه بقى له على من مراه ربيعة ثم يم وشهد على هذا تخلص وشهد اخر ان تزوجها على الف وعشبة يجب الف
 وعشمة وبداخل الاربعائة في هذا **الفصل الثالث** في العين يتابع فيها انسان وفي الفصل تفسير النسخ
 ومسالمة ودعوى للكل المطلق وسبيل الخارج مع ذي اليد وفي الجاسع الصغير من رجل الاجنبه متناه وخلفه كان
 المساء او من رجل من قبله من يها من وليت المساء في واحد ما تارعا فيها المساء لصاحب الارض عند الجنبه
 وعند ما يقضى صاحب النهر يكون حيا الملق طينه وعقد ذلك من احيا بان جعل هذه السكة وعمل السكة او
 دعى ان وعقد من في ارض موات هل يستحق الميراث كما يستحقه الغير عند الجنبه لا يستحق وعند ما يستحق ومنه
 هذه السكة بمبتدأه والنهر جرم الاجماع كالبئر واختلف في مقدار الميراث في مختلف الارياك عند ابي يوسف عند امر
 بطر الميراث من كل جانب وعند محمد عند كل بطر الميراث من كل جانب وهذا الميراث من المساء في بلاد عجمان لم يكن المساء
 مشغولة بجي احد مما يكون ولا من الارض فان كانت مشغولة بان كانت التحريم ما عليها العرائس من صاحبها اختلفت
 للسابع في ولاية اتفاق الطين عليه صاحب النهر عند الجنبه وكذا اهل اصحاب الارض من من صاحب النهر من المرو عليها
 عند اختلف السابع فيه فاعرضه ايات منها في رجل وبت منها في بلاد اختلفت في اساءة هي منها نصفان وكذا في ايات
 بد رجل وطرف من في رجل اخر او عياد في منها نصفان على رجل وسئل الآخر ليس صاحب السكة في سكة فهاظ وذكروا
 ان ينف كونه الاثر صاحب العمل وعند ما ينف فيه ما لم ينف صاحب العمل وكذا لو تعرف صاحب العمل لا ينف الا بغير منهم
 من قال لا قال تفسير قول الجنبه ومنه من قال لا ينف اصل عند والاطلاق لما روى عن علي بن عكرمة عن ابي عبد الله
 تشعب منها ربيعة اخرى مستطيلة غير نافذة فكليس لاهل الاربعة الاول ان ينفق ابا في الاربعة المتوفى فان كانت المتوفى
 مستدبره قد تزوجها كان اهل ينفق ابا في السكاح ان اسكته ذلك عبد في يد رجل اقام به رجل ابنته انه عبد
 الذي ينفق واما ام آخر البينة انه عبد لو دمر الك في يديه فانه ينفق به بينهما رجل ادعى في يده في يد رجل ابنته انه عبد
 فسل البينة فقال لعبد في البينة فاشترى بها منه واما البينة على المرأة قبل الوفاة الذي في البينة لم يتزوج في شرح الطحاوي
 رجل ادعى فاما في يد رجل ابنته ادعى الاثر المسألة والذي في يد الميراث من دعوى ما في الجنبه في هذا ان الميراث او اساءه انما
 في عين لا يخلو ان كان ابيه ما في يد احد ما او في يد ثالث سواء اذ حيا سلكا مطلقا او ميراثا منها او ميراثا من ولدها

اثنين ارجاها واحد اولم يبرخا او رجاها وتاريخ احدهما سبق تاريخ احدهما ولم يبرخا اما اذا ادعى احد المطلقين
 ان كان في يد ثالث ولم يبرخا او رجاها رجاها واحد منهما انصفان ذلك تاريخ احدهما سبق عندا بحقيقة وتاريخ
 الآخر يقضي لاسبقهما تاريخا ولم يذكر الخلاف في الاصل وما ذكر في البرزخ ومحمد في بين الملك للمرسل والبرزخ وان تاريخ احدهما لم
 يبرخ الاخر فعند بحقيقة لا عبرة للتاريخ ويقضي بينهما نصين هذا اذا كان في يد ثالث فان كان في يدهما يقضي للخارج
 اذا رجاها وتاريخ ذي اليد سبق فحينئذ يقضي له وان تاريخ احدهما لم يبرخ الاخر لا عبرة للوقت عندا بحقيقة ويقضي للخارج
 ولذا دعيا البرزخ كل واحد منهما يبرخ هذا في معرفة من اياك كان العين في يد ثالث في رجاها او رجاها تاريخا واحد منهما
 كافي للملك المطلق وان كان احدهما سبق تاريخا يقضي له عندا بحقيقة وتاريخ سلف وقال محمد يقضي بينهما انصفان ذلك تاريخا ملك
 للمورثين يقضي لاسبقهما تاريخا بالاجماع وان تاريخ احدهما لم يبرخ الاخر يقضي بينهما نصين بالاجماع وان كان في يد احد ما هو للخارج
 الا اذا كان تاريخ ذي اليد سبق فهو اول عندا بحقيقة وتاريخ سلف وعمر محمد يقضي به للخارج لانه لا عبرة للوقت للبرزخ عند تاريخ
 احدهما ولم يبرخ الاخر فهو للخارج بالاجماع وان كان في ايديهما فهو بينهما انصفان بالاجماع الا اذا كان تاريخ احدهما سبق فهو اول في رجاها
 الشرا والدار في يد ثالث ان ادعى كل واحد منهما الشرا من ذلك لم يبرخا وقيل البينة يقضي بينهما نصين لكل واحد منهما
 بنصف الثمن ولما انفك الشرا فحق لكل واحد منهما النصف نصف الثمن وانما ترك فلا ترك احدهما ان ترك في انفسا فلا
 ينصف جميع الثمن لا خيار وان ترك احد النصف الا ينصف الا النصف بنصف الثمن وان ادعى الشرا من غير صاحب اليد فلهما
 انصفان هذا في تاريخ رجاها او رجاها واحد وان تاريخ احدهما سبق فاسبقهما تاريخا بالاجماع وان تاريخ
 احدهما لم يبرخ الاخر يقضي لصاحب التاريخ خلافه اذا ادعى تلي الملك من رجلين حيث يكون بينهما انصفان ولو شهد
 شهودا لذي تاريخ على النصف من تاريخه وكذا لو ادعى تاريخا واحد او شهد شهودا على النصف من تاريخه
 النصف الا اذا كان تاريخ الاخر سبق هذا اذا كان في يد ثالث وان كان في يد احدهما فهو اول ويقضي لصاحب التاريخ
 يقضي له من تاريخ خلافه اذا ادعى تلي الملك من رجلين طالما في يد احدهما فانه يقضي للخارج سواء ارادوا من رجاها او
 تاريخ احدهما لم يبرخ الاخر اذا كان تاريخ صاحب اليد سبق وتاريخ احدهما الشرا والآخر البينة او الصدقة او الاموال وكذا
 من رجاها واحد فالشرا او بالاجماع هذا اذا جعل التاريخ فان علم ايهما اول او اخر او كان كلاهما جهة او صدقة او واحد منهما
 والاخر صدقة مما لم يذكر الشاهد يقضي للاحق ذلك وانما النصف من تاريخه او رجاها واحد او رجاها واحد ان كان للاحق القسمة كالسيد
 وهو فان كان يحمل القسمة كالدارع هي ما لا يقضي لهما شيء عندا بحقيقة ولو كان في يد احدهما يقضي له بالاجماع طفا
 الدار في يد رجل او على احد ما ناله وادعى الاخر ان بعضها لوطفا ما البينة عندا بحقيقة يبرخ بينهما انما بطريق المنازعة
 وعند ما ناله بطريق القول والمنازعة وكان في ايديهما يقضي بالدار لصاحب الجميع في النصف فاما ان ذكر في النصف فضا لا يختص
 وفي الاقسمة او اقام رجل البينة على غيره فبعضه من رجلين فقام الاخر البينة على الشرا من آخر واقام ثالث البينة على الارث

[illegible]

فكذلك تبعا للأرض في الدنيا المحررة إذا قلنا البينة على انقباضها وحسبنا وطريق ملكة تبقى للمدعي كذا لو أقام البينة على ان يبيع
هذا التوب كذا في اللحم انه شئ. وكذا في البينة ان كبره وكذا لو أقام البينة على ان يبيع ان يباعه وليكن انه ضرب في ملكه فان اشكل عليهم
واختلفوا في رواية ابي سليمان بن قيس بن لزي البينة في رواية ان من يبيع الخارج اقام البينة ان من موف شاة او غير ذلك يبيع
لك البينة في التنازع والامام ولو ادعى حليته لم يباعه لم يكن هذا كدعي التنازع لان الحلي يصلح مرة بعد اخرى بل التنازع
يترس من بعد اخرى ولو تنازعان في اقليم ذي اليد البينة انه ملكه جز من شاة هو ملكه واقام الآخر البينة انه ملكه جز من شاة
ينضم له ذلك البينة ان يبيع البينة لا يبيعه كما يجر باينا ولو قلنا الخارج البينة على شاة في يد غيره انها شاة وجر هذا الضم من لوازم
وذا اليد البينة ان الشاة التي يدعيها لرجل الصوف منها فانه يفتي بالشاة للمدعي لانها ادعى ان الشاة ملكا مطلقا فيفتي بالشاة
للخارج والصوف يتبعه لان الخبز ليس من اسباب الملك ولا اصل له عند المدعي ان هذا المخط من ربح هذا او هذا الرزيب من
كرب او هذا الرزيب من هذا البينة المدعي وجعل شاة لم يملكه شاة وصوف شاة هو البينة في المصروف كذا في البينة المدعي مع غيره لو
هذا المخط من رزيع فلا ارزيس بخلافه فانه يفتي صاحب الرزيع والخزير هذا الاقرار وبقول من المخط من رزيع فلا يفتي
صاحب الرزيع من شاة عن محبة في موضع آخر انه لا يملكه من رزيعه وعلوه وكذا في الارض محل تحت ملكه وابتاع
البينة انما يفتي بملكه فقام الخارج البينة ان الدابة يفتي بها الخارج او ادعى ملكه في ملك الامم ولو اقام المدعي البينة ان الدابة في ملكه
من دابة في يده واقام ذو اليد البينة ان الدابة تحت ملكه من هذه الدابة التي في ملكه فذو اليد ولو لان البينة قامت
حسنا على ملك الولد التنازع والارواق امت على الملك المطلق فكان الخارج لولي وفيه استحقاق الام يتبع الولد في الملك فربما
يرجع اقام البينة على عبد في يد غيره انه عبد واقام ذو اليد البينة انه عبد يفتي لذي اليد وكذا لو اقام ذو اليد البينة
انه ملكه من قبله ان كبره او يملك او حصة مبيعة وانه في ملك الذي يملكه من قبله ان يملك في الملك من محبة
فكانه خصه هو واقام البينة على التنازع وكذا الدواب وما يبيع من واحد من البينة فلولم يتم ذو اليد البينة على التنازع والارواق
والنزع وقد اقام المدعي البينة على الملك المطلق يفتي بها المدعي فلو يفتي بها المدعي ثم جاء رجل ادعى ان الدابة تحت ملكه
بها له الرزيع ان الذي وجد البينة على التنازع بعد ما يفتي عليه الملك المطلق للمدعي من الرزيع فان قيل فبينة التنازع من غير
فان عاد للمنفق البينة على ان يبيع ملكه قبل ان يفتي بها المدعي الثاني ان يفتي للمدعي الثاني ان يفتي للمنفق لا الاصل
فاليد ولم يبعد البينة على التنازع حتى يفتي بها الثاني على المنفق لا الاصل فقام المنفق له بينة على التنازع لم يفتي النقصا ولا انما
صار له اليد بحكم القضاء الا ان قد تقطع ذلك اليد بالقضاء الثاني في صغار المنفق له الثاني في اليد كانت بينة ولو اقام المدعي
الاول البينة على التنازع لم يفتي له حتى اقام الثاني البينة على التنازع البينة بينا فبين انهما الشاهد على الولد
منها فقل انه ولدي جاز ان يشهد على التنازع وعلى هذا لو شهد شاهدان على التنازع لم يرد شهدا فان على التنازع لم يرد
هذا بان راي الشاهد انما انقص من البينة كان في ملكه ولا فرقان راي انما انقص من البينة كان في ملكه لم يرد شهدا

للمرئتين رجلان تارة في ذاتة وفي غيرهما فافاد كل واحد منهما المنة لثباته تحت ملكه ووقف كل واحد منهما في
بسط المرس الدابة على ما وقف المنة فيقف لمن وافق فوقف من الدابة والآخر من الاقدام ووافد على غير الوقوف مثلا
وربما ذكر بطلان البستان وان كانت مشككة في الزهرن تفرق للاقدم وهذا الاصل ان كانت مشككة او من الدابة على غير
بعض منها نصفين قال بعض شاعرا هذا الجواب احد الفصلين ومما اذا كانت مشككة اما اذا كانت على غير الوقوف بطلت المنة
ومنهم من الجواب فيها ولم يوافق فيها نصفين وكذا ان وقت احد هلا دون الآخر يعني فيها نصفين اذ افاد رجلان المنة
على عبد يدعي ان عبد ولد له ملكه ووقف المنة وقال العبد اكر من ذلك او اخره وانه ووقف لا يصلح من الشهادة
في يد رجل افاد رجل المنة انها امه وان فاضى بغيرها ففوض على هذا الرجل افاد ذو اليد المنة انها امه وكنت في ملكه
فما على لك اوجان شهد وان قلنا الفاضى فوضي به عليه ولم يبعوا سبب القضاء فانه في حد القضاء ولا يقبل منه
ذو اليد لانه جعل له ملكا من جهة فلا ينفق القضاء الا يتبين ولم يوجد الثاني اذا يفسد سبب القضاء بان شهد
ان الفاضى اقر عديم انه فوض على هذا بشهادة غيره فشهد على انما اوله فوضي له بالمنة بالتنازع فانه ينفق القضاء
بالاتفاق لانه لا يكون على خلاف للعامة وذو اليد اقام المنة على التنازع بعد فاضى الفاضى عليه بالملك المطلق
او بالتنازع قبل المنة وفضي له به وطل القضاء وكذا اذا فوض عليه بالتنازع واما الثالث فانه خلاف وهو ما اذا يفسد
القضاء بان شهد وان فوضي له بالتنازع بالمنة ولم يشهد وان الفاضى اقر انه فوضي له بالمنة بالملك المطلق او بالتنازع
ايجابية وبيوسف لا يتفق القضاء الاحتمال القضاء بالمراس ذى اليد والآخر من ذى اليد اذ لم يذكر ان الفاضى لانه
يجوز ان يخلل بينهما مثلا او لا ووجه من جهة ذى اليد ووقف الفاضى بذلك وهم يعلموا واعتمدوا على ما كانوا
وهو دعوى التنازع وانه يطلق لهم اداء الشهادة اذ لم يعرفوا بطلان ذلك وقال محمد ينفق القضاء كما لو شهد على ان الفاضى
الكل الا قضية الولد فان كان في غير اليد عليه ووقفى بالام بالمنة للمدعى الاجتهاد الذي اوله يد من جوارى الفاضى
ذو يد رجل والقر في يد آخر حيث لا يشترط حضور الذى اقر في يد الاول جاز ان يكون منضا عليه بالملك فانه
حضره فخلل ذلك الولد يدعى ان هذا الابن في المنة فانه قد وقع في يد المنة لا يشترط حضور الصغير القضاء
بالام هل يكون قضاء بالولد قبل بضمه لا يكون قضاء بالولد ويشترط القضاء بالولد وقال بعضهم القضاء بالام قضاء بالولد
فان رجل اصابه بكل واحد منهما يقول انها ملكي ومما اذا كان علمنا ان كان في السرج ينفق بها المالك كان
في السرج والقر ورفضه ينفق بالمس في السرج والاخر كالتابع ذكر في المنقذ في الجوارى فخرج الحاكم جعل هذا رواية عن
ابن مسعود في ظاهر الرواية ان المنة بينهما نصفان وفي الفتاوى رجلان في طناجرهم فاتفقتا وبيع كرايا ثم ماتت المرأة
ان كانت المرأة مولى دعت الفراء الى السراج فيغير الموضع فذكر كرايا ثم ماتت المرأة في مالها غرك مثل ذلك يعني مثل الفراء
الذكر لانه بطله ولو كان الزوج والذى دفع انا فذكر كرايا لم يفسد بها وان دعا ورفضه احد ما باذن صاحبه

فانكر باس بينهما كذا وقد عرفت ان الايمان على احد منها الصلح وبيع الوارث رجل لا يري خطا فخرته المارة باذنه
او بغاؤه كان ذلك الزوج قال رحمه الله في البيع لا تعلم طهر الدين الميراثا كتب هذه للسكة بخط يده في فقال لا اعزبت الا ان
زوجها هذا على وجه امان اذن لما رويها بالقرن انما هو من الغزل لم ياذن لها ولم يبعها ولم يعلم بغيرها ان اذن لها بالقرن
فمنذ اعلى وجوه واما ان قالوا ان الغزلية او النسل او يكون الثوب ولك اذ لم تستطع ان قالوا ان الغزلية او النسل او يكون الثوب
ماسي من الاجرة وان لم يذكر الا في موضع استعانة وان اختلفا فقال المارة غزلة باهر وكذا الزوج وقال لهم شيئا فامر
في الزوج مع البعير لانكاره الاجرة وان قالوا ان الغزلية لنفسك فانزل لها فلو اختلفا فقال الزوج اما اذنك لتعزلي فقال لا بل
قلت لتعزلي لنفسك فالقول قول الزوج وقال الغزلية يكون الثوب ولك فانزل للزوج لانه صاحب الاصل والمارة عليه امر
لا هذا السجبار فاسد لانه استبعد بعض الخاف وان قال الغزلية مطلقا فانزل له وان نهاها عن الغزلية ففرقت مع هذا
فانزل لها على مثل ذلك القطن انما صار عاصبة للقطن مسئلة له بالقرن كن عصب حطة فظن ان الذي في القنا
وعليه تلك الحطة للمالك عند ايجته وان لم ينهاها ولم ياذن لها وان كان الزوج بايع القطن فانزل لها وعليها
مثل ذلك القطن ان الظاهر انما اشترى البعير لا الغزلية فاصل مسئلة بالقرن ان يكون بايع القطن فانزل للزوج
كما اذا عرفت في بيع الزوج او بطنه لم يزوج والقرن والقرن للزوج كذا هذا وانما في المارة معدة وزوجها بعينها احيانا
فما يصح ان يزوجها او طلاق فاقول في البيع ان كان الزوج والزوجان لا يخرجون في كسب فله وانه القسط للسبلة او التقط
فهي بينهما والتفاد في غير رجل استعملوا جميع التمسك او جبهه لا يوافقوا في بيع الثوب الذي يدين وادعاء للسبلة ان كان
في حان التمسك فله وان كان في السكة او في الاخر فالقول قول الاجرة ان كان او بعد اذ كان او كان او مكاسب
كما في بيع رجل على عفة فادعاهما الكناس وصاحب البيت من صاحب البيت حمل عليه كان وهو ذار رجل
فادعي صاحب البيت ان كان ملكه وقال الخال لا يردني فالقول قول الخال ان كان الخال رجل البر والكان مباح والبيات ان
يكون لصاحب البيت كافي للسكة الا في عبد ملك رجل يورثه بيت معسر يورثه بينه الاخير وعلى العبد بدنه فيها عمة
الا في درهم فادعي كل واحد منهما البدر فالبدر كذا عرفت يا اباي اشترى زواير من ماء ثم قال اشترى الزاير من الماء
يحكم الفن المقصود اذا بيعت اربع قطع كراسي لصاحبها بثلث مائة الف دينار الى المالك بثلث قطع فقل المقصود
دفعته اليه وادعاه وقال الرسول فمالي لربون على ابي الربي التوبيد فاحصنت فاما صدقة يرى من المحققين او بها
لدي حلفه فان صدق الرسول على من التوبيد ووجه العيين نحو القضا ان نكل لزمه الايمان وان حلف يرى والمقصر
على صاحب التوبيد العيين على الاجران حلف يرى من الاجرة حصة الثوب الاربعة وهذا اذ اصدف المقصود يرى ووجه العيين على الاربعة
ويجب على صاحب المقصود التوبيد الاربعة اذ حلف على ذلك وصدقة صاحب التوبيد السابعة الف دينار وفيه ان في ثوب اللقطة
الحق للرجل ان ياتي من الاواني من المهر في امانه ان كان جالس يسل من خارج الاوقية ولا يسل من دخلها بطيب

ذلك كان ميسر من الداخل ان كان زاد كل واحد من المشركين شيئا ذلك وان لم يزد ليس له ذلك ويقدر به الان يقول
 هذا جاد فانه كان يسير من الداخل الخارج او لا يعلم ان من الداخل الخارج مع منه حاد رجل وله ابحار على صفة
 من انبت في عمار في الجانب الاخر من النهر ابحار ورجل اقرب ذلك الجانب كرم وبئر الكرم والنهر طين نادى صاحب الكرم
 الابحار نادى الاقرب قال انما من عرفت ابحار ان علم انما من عرفت ابحار منى لصاحب الابحار وهو صاحب الحائط
 لم يعرف له ذلك ولا يعرف له ابحار من هذا ابحار انما له ابحار لم يسمع احد من هذا ابحار منى في هذا ابحار منى في هذا
 كتاب النهر عمة وبغير هذا النهر في كتاب النهر عمة وبغير هذا النهر عمة وبغير هذا النهر عمة وبغير هذا النهر عمة
 وتدر في ارضه وصار جزء من ارضه بخلاف الصيد من هذا ارضه او طار الطائفة ارضه انسان فاحرق رجل له للاخذ
 والسبيل ابحار بالزيت الطين ووضع في ارضه رجل من ارضه رجل من ارضه رجل من ارضه رجل من ارضه رجل من ارضه
 وكما لا جميع الطلوع من دفاق الطين لصاحب الطلوع وقال بعضهم ليس له وقال بعضهم ليس له سبقت من الية ليس
 ابحار الطلوع وهذا هو كذا في كل ما يكون من ابحار الارض كذا كذا والسر من ابحار الارض من ابحار الارض
 ساحتى من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل
 وذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل
 اتسنته المكان وذكره كذا في ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل
 ذلك ولم يكن من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل
 في ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل
 يد انسان بالزيت الطين ووضع في ارضه رجل من ارضه رجل من ارضه رجل من ارضه رجل من ارضه رجل من ارضه
 فذلك ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل
 من هذا ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل
 الا ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل
 السبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل
 ذلك لان من ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل
 من هذا ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل
 الا ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل
 السبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل
 ذلك لان من ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل
 من هذا ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل
 الا ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل
 السبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل كان ذلك من سبقت من ابحار ارجل

في البيع حتى يتم المبيع ولا فاقض البيع بينهما فاقض ببيع الباع ويخرج المشتري عن البيع بالتمتع من جهة الباع
عنه ان القاضى اذا قضى هذا المسحق بها كان قضاء ببيع البيع حتى ولو باع المسمى البيع لا يجوز ولو كان التمتع جارية لا يجوز
للباع ولها وظهر ان هذا هو الخلاف في هذا فاقض القاضى البيع بينهما ثم ان الباع وجده ان كان اشترى الباع من
المسحق ففى البيع على حاله فاقض القاضى ظاهر او باطلا وان اراد احد ما ان يخرج البيع ليس له ذلك فان كان المشتري
ففى الباع من الباع ثم استحق من يدى المشتري ولو خرب من يدى المشتري على الباع بالتمتع ثم وجد الباع بينة
على الباع من المسحق فاقضها على المسحق وقضى بالتمتع الباع والبايع ان يلزم البيع المشتري له ذلك عند ما عاين
قوله بيمينه ليس له ذلك ولا يبعد البيع لان قضاء القاضى حتى او باطلا عند ظاهر او باطلا للموافقة وهذا القاضى
للمشتري بالتمتع على الباع ثم اقام الباع البينة اما اذا اقام البينة على الشراء من المسحق قبل ان يقضى القاضى للمشتري
رجعت الجارية الى المشتري فلو قضى القاضى على الباع بالتمتع ثم اقام الباع البينة على ما لم يرد الخلاف فلو اراد المشتري الجارية
وامتنع الباع لا يجوز ولو اراد الباع ان يلزمه له ذلك فالحاصل ان الجارية للباع لا للمشتري لان المهر موقوف
هو الباع فلم يرد الفسخ من جهة فكان الخيار اما الفسخ من جهة المشتري فقام لانتم عليه وليس له ان يلزم الباع الا بالبيع فلو
لم يلزم المشتري الباع لزم طلبه الفسخ وبعطاء او قبل الفسخ ثم اقام الباع البينة على الشراء من المسحق وقضى الجارية له
ان يلزم صاحب الجارية لانه الفسخ ببيع بينهما بالترافع بخلافه لان الباع لم يرض لما المشتري من حيث وان غوى المشتري
حيث رجع عليه بالتمتع ولم يرد البينة على الشراء من المسحق لكن اقام البينة على ما تقدم عند هذا الوقت اقام البينة على الشراء من
المسحق سواء اذا استحق الباع من يدى المشتري وهو لم يرد الفسخ او اوى البينة فاستحق عن اداء الباع بيمينه تسليم الباقى بخلافه اذا
طعن بيمينه حين لا يجوز اداء الفسخ لانتم وبيع بيمينه بالاستحقاق فثبت ولو ثبت بيمينه ان يبيع على المشتري ولو ان الباع
من آخر ليس له ان يمتنع عن اداء الفسخ ولو دفع الاستحقاق لم يخرج المسحق العين من يدى المشتري فاقض الرجوع بالتمتع على الباع عند
الاستحقاق فغلا استحققت الجارية التي اشترى بها من الباع هذا الدعوى مالم يرد الاستحقاق او ادعى المسحق النتائج او المطلق
وقيل بيمينه ويصح الرجوع ولو اذلت الايدي الكثيره لم يكن الاستحقاق مستغنى عن هذا القاضى ولم يسم عتاج هو الى اثبات
الرجوعات ولو علم القاضى بذلك بان كان الرجوع عند هذا القاضى لا يحتاج للمشتري اذا صلح مع المسحق وان جرح
على بائنه بالتمتع بيمينه ما تقضى عليه المسحق وتختلفا علما وان القضاء بالملك المطلق وقضا بالملك
والصحيح انه قضاء بالملك لا لشري اذا اراد الرجوع على الباع فبعد دفع الفسخ ان صدق ولا استحقاق وقيل
بغير دفع الفسخ وان لم يرد الاستحقاق ان وعى ثم خالف لا يجوز ما يرد لاثبات البينة على المشتري المسحق واستحققت
فشكل وقضى به المسحق ثم اراد ان يرجع على بائنه ليس له ذلك ولو اقام البينة على ان اراد الباع ان المسحق يرجع عليه ولو كان
بينة او اراد ان يخلصه ما انزله المسحق ان يحلف ولو استحق بالبينة فاقض المشتري ان يرجع عليه بالتمتع انكر الباع الاستحقاق

واستحقاقه فيكون له ان يرجع على بائعه ليس ذلك ولا استحقاق البيع من المشتري فالراجح على البائع فانكر البائع الرجوع منه
 وقام البينة انه انما قبل الاستحقاق من بائعه من يرجع على بائعه لما لو ان بعد الاستحقاق الرجوع البائع على بائعه ولو مضى وقام
 قبل الاستحقاق ثم استحق الرجوع المشتري على الذي انكر البائع منه ويرجع بائعه على بائعه هذه الايات في كتاب البيع في باب جحد
 وبائعه بسبب حق في الضلع والعقار وفي شرح الطحاوي اذا انكرك البائع الرجوع على بائعه بقيمة الباءة والحق كما اذا اشترى
 ارضاً ففرض فيها اعراضاً او ارضاً في ثياباً ثم جاء مستحق واستحقها فانه ياخذها ويغفر الباءة ويقطع الاحتجاج والمشتري
 يرجع على بائعه بالنسيء وهو بالخيار ان شاء سلم النقص البائع ويرجع بقيمة سببها فيمنع من غير وسائر مقدم والسبب في
 ولا يرجع بالنقص في ظاهر الرواية الا اذا كان بائعاً فقامت له الجارية يرجع المشتري على البائع بالثمن وقيمة الولد ويرجع
 البائع على بائعه بما يرجع المشتري عليه من قيمة الولد عند ايجافه وذكر الرجوع بنفسان العيب بائعاً ويرجع به الثاني
 وذكر الرجوع البائع على بائعه بقيمة الباءة عند ايجافه هذا ما هو على هذا الخلاف لا يشتري عبداً فانه يد فاطلع على عيب
 يرجع على بائعه بقيمة الباءة عند ايجافه هذا ما هو على هذا الخلاف لا يشتري عبداً فانه يد فاطلع على عيب يرجع على
 بائعه بالنقص ولم يرجع بائعه هذا اذا انكرك البائع الرجوع على بائعه بالنقص والرجوع لا يرجع على احد بل يرجع من
 قيمة الولد الا في البتة فلو اقرت اذ عزم يرجع على بائعه من مائة معلوم لا ينافي في شرح الطحاوي في كتاب الدعوى وفيها ايضا
 في كتاب الشفعة قال في ثلثة من وضع الرجوع بقيمة الباءة منها الشفعة والمساوية ومسئلة القسمة ومن يشارك في اثنين فقسما
 بقضاء او بغير قضاء فيكون له من نصيبه ما استحق نصيبه ونقص على الباءة فانه يرجع على شريكه في الدار فشارك فيهما حصل
 بالقسمة والرجوع على قيمة ما نقص من بناء الدار على كل واحد منهما يرجع على القسمة ويشارك في الدار فقسما والحد
 منها وان بغير قضاء والمسئلة على ما يرجع على شريكه بنصف قيمة سببها والشفقة بينهما اضعاف عند ايجافه يرجع وكذا كان الثاني
 هو الذي قسم الرجوع على قيمة بناءه بالاجماع لكن يشارك في الدار في النصاب ثلث مساواة الرجوع بقيمة الباءة ومنها الشفعة
 صورها الشفعة اذا اخذ الدار بالشفقة فبني بها ثم استحق الدار ونقص على الباءة رجوع الشفعة على الدار فبني بها
 لا يرجع بقيمة الباءة الثانية مسئلة للمساوية فانها اذا استحققت فبني بها فلهذا لا يرجع من المشتري بما قيمته عليه وبعد
 استحقاقها وقام للسوق البينة انه لم يرد له او مدبره ونقص عليه الجارية والوقف وقيمة الولد فلولو الرجوع على المشتري بقيمة
 الولد وانما يرجع بالثمن الذي فله البينة الثالثة القسمة دار بين اثنين الى تمام المسئلة وبسبب الثاني يرجع المشتري في الدارين
 الى تمام المسئلة وبسبب الثاني يرجع المشتري في الدارين فيما واثبت ان البائع باعها من انسان آخر ونقص الثاني في الدار
 وبني فيها ثم جاء الاول واستحقها الا فلو امان في الثاني الى ان يملكه او ينقص الاول في يملكه فلهذا ينقص الثاني المشتري
 الاول حصه الباءة من الدار العامة والنقص للمشتري الاول كان قائماً وبعض قيمة النقص ان استملك المشتري الثاني ولا يفي
 بنقص الاول بعض المشتري الثاني ما قلنا والمشتري الاول ان يملك الباءة لا ينعين ملكه فان زاد للمشتري الثاني في ذلك

عطاء قيمة الزيادة من غير ان يعطيه له العاملان الزيادة عنهما مال مستخدم والعمل لا يقوم الا بعدد ولم وجد في الاجناس
المشترى اقسامها بالحكم والامر بالمساج والذهب بعد الاستحقاق يرجع لغير ذلك الى البائع ثم يسلم الى البائع وان كان
المشترى يتوقع الباء عشر الاثم سكونا لما حتى يتبرأ يرجع الا فيه يوم يسلم وكذا اذا علق في صلاته فيعثر من البائع فيعثر
يوم يسلم فان استحققت البائع غلبت فقال للمشترى سوزة وغبار والا وحيدة لا انظر الى قوله بل نحن بدم الدار ولقد وقع الدار
الى المشتري فان جاء البائع بعد ذلك لا يرجع عليه ما يرجع فيه البائع الا كان قائما بكون البائع هو كذا بدم ولا خذ منه فان قدم
بعضه كان للمشترى الباء يرجع على البائع فيعثر ما في من يسلم له فان كان المشتري فضل كل منفعة ولا يسلم البائع الى البائع عند اخذ
دائره من رجل اشترى دارا هو يعلم انها لغير البائع فقال البائع وكانى صاحبها بالبيع فمضى الى اشترى من الكهاسوار ولما
البائع ان صاحبها لم يادف بالبيع كل ارجاء ان يرضى فلم يرض حتى اشتراها هو فذهب الى يرجع في البائع الى البائع ولما اراد البيع
بعد ما باها المشتري ثم الباع فان استحققت من وجهه يرجع على البائع وقيل اهدم بئرا ما اذا باها بعد ما جاز البائع ثم استحققت
رجع فيه البائع والتمس في الاجناس ايضا فخرج المشتري في الارض المشتري فلا يرجع على بائعه شي من الاستحقاق وقيل للمشترى
اقله جميع الزرع الذي كان الزرع لغير الارض فالمشتري ان يضمنه الفصل لا يرجع على بائع الارض الا بائع ولو كان
المشتري كرم الارض من الارض فبما لا يرضى على المشتري ثم استحققت الارض فالمشتري ان يرجع على البائع فيعثر البائع
من بناء القنطرة لا يرجع ما اتفق من كرم المشتري والساقي وهذا ليل ان كرم الارض كرم المشتري بعد ذلك بغيره فبما لا يرضى
او يقبض او يرضى فبما يرجع بذلك عليه طعن البائع بقلعه ومطاعه الاصل واستحق الارض من بدل المشتري وقدر في فيها
بقيل الزرع ويرى يسلم الارض الى المشتري وانما ملكه المشتري يرجع فبما يستند الى ان تقوم الارض بهذا من وعثر
مستند من فيرجع بالنصل في جميع النوار الى استحققت الارض فنادى المشتري خراجها لا يرجع الخراج على البائع لانه
اراد من غير النظر ان عاصبه الخراج عليه لم يضمنه الا راحة فعدا في خراج غير بغيره من وفي الاجناس رجلا اشترى
ارضاً وعرض فيها السجما الى المشتري في الارض ثم استحققت الارض فنادى المشتري خراجها لا يرجع الخراج على البائع لانه
قبل للمشتري ان يشتري بالجار ان شئت عزمت له فبما لا يرضى فعدا وان شئت بقلعه وفيه ما يرضى الارض من فعدا وان
ظن بعد ذلك بالبائع رجوع عليه بالتمس دون فبما لا يرضى فعدا وان شئت بقلعه وفيه ما يرضى الارض من فعدا وان
لم يرضى فعدا وان شئت بقلعه وفيه ما يرضى الارض من فعدا وان شئت بقلعه وفيه ما يرضى الارض من فعدا وان
الشجر طلق البائعا الى الارض وسلم ذلك للبائع لا يرجع فيه المشتري على قطع الشجر على هو لم يرضى البائع على قطع ذلك من ارض
المشتري رجلا اشترى دارا ونظما باعها من رجل ثم اشتراها منه ثم استحققت رجلا اشترى من رجل على البائع الاول الذي يرضى
الا ورجل اشترى دارا ونظما باعها من رجل ثم اشتراها منه ثم استحققت رجلا اشترى من رجل على البائع الاول الذي يرضى
ختم من فخذ يكون من فخذ البائع بغيره فلا يرجع عليه في الجارية والاعلام وفي الجامع الصغير رجلا اشترى دارا

فوليت عند فاستحقاق رجل بالبينة فانه يلحقها واولها واولها من رجل لم ياتخذها واولها واولها من رجل لم ياتخذها واولها واولها من رجل لم ياتخذها
رجل البينة ان الفضل له فانه يقتضي له البينة واولها واولها من رجل لم ياتخذها واولها واولها من رجل لم ياتخذها واولها واولها من رجل لم ياتخذها
ولم يفتق وقال الصدوق الشهيرة للجامع الصغير لا بد من انقضاء بالولد وكان الولد ملك رجل آخر فبشره بذلك الرجل هذا كله
اذا ولدت عند ولم تدر من كان ولدت منه واستحققت ذكر في الجامع الصغير والمناوون الكثير يقع عليه بغير الولد ويرجع على
البائع بغيره الولد يوم الخصومة عند اولها من الولد لا ياتي على المشتري الا بالقبول فلو بشر المشتري المدة عزم المشتري للخصومة البينة
ولو مات الولد وزل عشرة الا في يوم التفرغ شيئا والابنة ولزمه العقد في النسب الجارية كذا اورد صاحبها في الاستحقاق
مع الاكساب وما وجهها لا يرجع المشتري على البائع بالاكساب وما وجهها لا يرجع المشتري على البائع بالاكساب وما وجهها لا يرجع المشتري على البائع بالاكساب
الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع وقبض ثم ظهر خلاف القضاء بنحو الاجماع ولحق البائع الجارية من المشتري ليس للمشتري
عليه ان يسرد الجارية من البائع لانها انما تملك بالبيع وقبضها حيث يرجع المشتري عليه بالقبض وهو دفع رجل اشترى جارية
فظهر بها عرق وفيها ما للبائع ولم يترك شيئا ولا وارث لم يخبره البائع اليه حاضر جعل الناقض فاسانعت البينة حتى يرجع هو
عليه والقيم يرجع على من يملك من البينة استحققت جارية اسمها دبر وكبت اسمها في السجل فبرئ من اراد ان يرجع المشتري على البائع
فقال استحققت على جارية اسمها بنقشة اشترىها منك فقال البائع فلا استحققت بعت منك جارية اسمها دبر ليس لان يرجع الثمن
عليه وقبض على الاسم لا عبرة فاذا قال استحققت على جارية اشترىها منك سمع وقبض البينة وان لم يذكر اسمها فلا ذكر الاسم
ولا يعلق الحكم بالكون الناقض ما على ملوك الجامع الصغير في اختلاف الشاهدين في الدرك كيف وهذا يقتضي
لان يجوز ان يكون اسمها في وقت بنقشة وفي وقت دبر على هذا وقال المدعي عليه الدفع ان المدعي اسم جارية اسم جارية
الناو اشترى اذا باعها من اسكند والمشتري الثاني وجمعا من اخر لفر من اخر فاستحققت الجارية من بين رجل اشترى
على البائع بالقبض ولو كان مكان البينة مع ماله بغيره فمن لا يرجع هو على يانعة لان البيع بجمع البند والبينة ملكة في
البينة لا ياتي في هذا المعنى ولو وجهها المشتري من رجل ثم باعها للوهاب من اخر فاستحققت من يدى المشتري فانه المشتري
الاول لا يرجع على يانعة حتى يرجع المشتري الثاني على الوهاب البائع وكان له واحد من المشتري ان يرجع على يانعة الثمن
من غير ان يحتاج الى اعاده ولكن لما يرجع كل مشتري على يانعة اذا رجع عليه مشتري حتى لو اقام العبد بينة على المشتري فظهره الاصل
القاضي يرجع كل واحد منهم على يانعة بالقبض من غير ان يرجع عليه مشتري وكذا التذمة والموثقة والدية الباب الاول ويرجع
الزبانات ويخرج النوازل رجل اشترى جارية فيها ثمنون ثم صارت فيها ثمنون الاستحقاق خمسين والمشتري لا يكره ان
نفسا روال بكاره المستحق وليس لان يرجع على البائع بما ضمنه ولا يرجع عليه بالعقد الا ان يرجع على بائع الدار فبينة
واللغو في الجارية لا يرجع بغيره الولد على المدعي اذا استحق من يدى اسنولها وكذا لا يرجع عليه بالعقد الا ان يرجع على بائع الدار فبينة
والوارث ملزمة بغيره ولا يلزمه بغيره الاستحقاق جسد في الدار ويخرج النوازل رجل اشترى جارية فيها ثمنون

القابلين بسبعين وثلاثة مبرهون فعند الاستحقاق يرجع المشتري على البايع بسبعين وثلاثة مبرهون والباقي
 رجلين يسع ما يوايى العا بال اثنين فيقيد من الثمن الباقي عشرة دلم ثم يبيع بالف عشرة وعرضا او عشرة الاصل البايع ان يشتر
 بقية الثمن وهو الف وعشرة فما يوايى عليه حتى لا يتحقق البيع من يد المشتري يرجع المشتري عليه بمثل ما اعطاه ولو اعطاه
 بالف وعشرة عرضا يساوي عشرة فعند الاستحقاق يرجع عليه بالف درهم رجلين مستحق عشرة حمار من يد رجلين وقبض المستحق
 عليه الجمل في جمل باعه بمقدار ما دفع على الثمن بخفضه فاقبض من قرضه والرجل الجمل فانه بالبيع لكن ان كان يكون هذا جمل
 فاقبض من جمل اوقام البتة ان هذا الجمل فاقبض من جمل باعه بمقدار ما دفع على الثمن بخفضه فاقبض من قرضه والرجل الجمل فانه بالبيع لكن ان كان يكون هذا جمل
 المستحق ما يشترط على حكم القاضي واما بقضوان اوقام البتة ان فاض جمل اقبض المستحق واخذ الحمار منه وانما يشترط قوله
 وحده الحمار منه لانه لو لم يوجد في حوزة اقباض البديل والمبدل في ملك رجل واحد لان ما يشترطه في نقل البديل الملك
 فيثبت بان شاء الله تعالى ولو البايع في الدفع ان الحمار يرفع في ملك باي وسكنه ليرسلك الرجوع على اوقام البتة فيقول اذا كان
 بخفضه المستحق قبل الاقباض فاحضره للمستحق وهذا شبه وبشرط حاضرة الحمار قال رجلين الا ان طلبة الدين لا يشترط حاضرة
 الحمار وكذا في دعوى العبد وكذا اذا رجع المشتري على البايع الثمن الاقباض فاحضره العبد ولا يشترط حاضرة للمستحق عليه من
 الحمار اذا استحق تسع دلم قليل بالدين لا يرجع على الكفيل لانه يرجع على البايع بغيره فلهذا جمل ان شاء رجع على البايع وان شاء
 الكفيل لا يرجع على الكفيل بغيره والولى والبايع فان المشتري ادعى له الجمل باذن البايع فعند الاستحقاق ان شاء رجع على البايع
 وان شاء على البايع ولو كان الشراء من الوكيل فعند الاستحقاق يرجع على هذا اذا ادعى الثمن الى الوكيل فلهذا ادعى الثمن الى الوكيل
 فعند الاستحقاق يقال للوكيل طالب للوكيل فاحضره الثمن منه وادعى الى المشتري فلهذا اذا ادعى الثمن الى الوكيل قالوا ان المشتري مال
 فقلت ولا يشترط هذا الثمن من الوكيل وهذا ينظر وهذا هو الاتفاق بينهما البايع اذا انكر الحمار منه ثم جاء فادعى البتة انك
 بعت الحمار حتى يسمع ثم انكر ان اشتري سواه قبل هذا اذا ادعى ان البايع باع ملكا لرجل وهو صغير لانه باع بغير الاذن والوكيل ومن
 اشتري من الوكيل لادعى على الوكيل جميع اما اذا كان لرجل بالغ فالا يبيعني في حصة الا يبيعني لادعى الرجوع على اجماع ادعى
 البيع على اجماع لا يسمع بدون التوفيق والتوفيق ان يقول الثمن في حصة بل يسمع من فلاح فاشترية منه ولو صدق المشتري البايع وقيل
 بل ما يستحق الحمار كمن غلط بطل الرجوع لاصلا في جميع التواريخ واما بلا طام طلبة الدين في الحمار اذا استحق مع الرجوع في جميع
 الثمن وان استحق بدون الرجوع بمسك البايع من الثمن بقدره فلهذا هو الموضع الرجوع ثم استحق الحمار فلهذا كانت فاقم
 فاراد به وهو على البايع رجع على الثمن ولم يقبل البايع بالرجوع وحده لا ذلك في الحكم فاستحق الحكم بغير الرجوع دون الا
 رد الا جاز على ما روي في جميع الثمن وفي رواية في كتاب البيع قال الله بغير الرجوع من الثمن لا ما يبيع فلهذا لا يكون الرجوع
 من الثمن في كل ما يكون تبعا للبايع اذا انكر البيع فلم اقبض عليه البتة رجع عليه بائنه فاراد به رجع على البايع بالثمن في ذلك ان
 انكر البيع وكذا لو لم ينكره فلهذا قال في المراجعة في ملكي فلم ينكره البتة فلهذا قال في المراجعة في ملكي فلم ينكره البتة فلهذا قال في المراجعة في ملكي فلم ينكره البتة

الادعاء صحت في حق الحق انكاره ودعواه النسخ بالعدم حيث تقرر على الحق المستحق عليه الادعاء وان جبر المسوق على اعطاء النسخ
ذلك لان كونه الجعل لم ينعين له حيا حقه لا يملكه فانه البينة على البائع بدون الجعل مع منه في الدفع استحق الجاهر فنفق عليه
واحد المسوق ثم ان المسوق عليه ادعى انتم من المسوق بسمع وبشهادة حقه الجاهر استحق الزين فليس جبر الادعاء ان يسمع
على البائع وبين حقه الزين فقال دين ذلك مع المكي وقال البائع للزير الذي بینه منك كيت ذلك بغيري وانعام كل واحد منهما
فبينة المشتري على المسوق اذا ادعى النسخ وادعى المدعى عليه انتم انتم من ذلك بسمع هذا الدفع الفصل
في نظر المدعى عليه ان يكون جوازا او لا يكون وفي الاصل المدعى من كان عبدا او المدعى عليه من يكون عبدا او بعض المدعى من
يشتمل كونه على الابتناء ولا يكتفى بالثبوت في هذا العين ليس كذلك لا يكون هذا المدعى والمدعى عليه من يكون بغيره فانه
حكما لا يكون ليس كذلك وهو جواز المدعى عليه من يكون بغيره فانه يصير حقا لغيره ليس كذلك وهو جواز المدعى عليه انتم انتم السكون فانه
بالادعاء يتم قدر في كتاب النسخ وفي فصل البين وادعاء المدعى عليه ملكي ولكن ليس بغيره ان كان المدعى عليه متفقا اليه
ان كان ضيفا او عقارا او افعالا مدعى عليه بالبينة ثم يقيم البينة على الملك ولو لم يكن له بينة على اليد هل يحلفه وفي ذلك ان
دعوى المصليع والقمار بتمامه قال رحمه الله في ايراد الامام ظهير الدين خالي رجل ادعى على آخر ما لا يشترط في المدعى عليه
ما لا يملكه ويقيم في دعوى العين اذ ادعى هذا العين ملكي او لا او قال ابن عمر عابري من استأجر ثوبا له ودعوى خبز او ثوبا
علم ثبت اربع او جازيت الكل ليس بجواز لان الجواب قد علم اولها اما الذي عايناه من غير علم له وفيه بصره فلا هو
في الجواز لا علم له به من هذا الجواب وادعاء دعوى العين مراتب تسليم كذا في ثبت او غير في ثبت او بدين بسبب داف
ثبت او هذا العين ملكي في دعوى العين الكل جازي رجل ادعى دار في يد رجل فقال المدعى عليه انما ادعى ثم قال انما دفع هذا
جواب تمام فيقبل بينة المدعى عليه وكذلك لو قال في الاصل هذا هو الدار وقف وبني بكم التولية فمذ جواب تام لو قام المدعى
البينة بالملك لنفسه قبل وبعد ما قضى القاضي المدعى لاقام المدعى البينة على الوقفية لا يقبل بينة لانه صادرة من ضا عليه
فصل المصالح في مما يكون دفعه من المدعى عليه وفيما لا يكون هذا الفصل مشتمل على سبعة اجناس الاولى
الغرضية الثانية العينية وفيها الثلاثة دعوى الدين الرابع في دعوى القرض الخامس في دعوى الشراء السادس في دعوى الصلح السابع
في النكاح والجماعة والنفقة والغريب والمفترقات بخمس اربع في المقدمات والشارع الصريح في كتاب الدعوى للمدعى عليه
او ادعى المراء عن الدعوى قال بينة حاضرة في المحكمة بوجاهة ايام ولا يستحسنه في الحال ان اجاز الى المجلس الثاني جازية
مكتات الجامع الصغير او اقر هذا فيقال اذا اذالك السكا بئله فانه كان له امل حاضرا غائب يري حوجه بغيره من اوله بلام
فانه بعض النسخ الا يرى ان المدعى عليه ادعى الدفع بغير هذا المدعى لا يرد الدفع وفيه ما لا يخالف هذا فيقال ان الصلح
قال سئل القاضي عن مطالبة اقام البينة ان الطالب ابراء من الدين والفاخي بيل عن الشهود ولا يطلب الا الاكثر الفاخي
المطلوب فضا الدين او يلقى في جوار الشهود فلا يلزم الا لا عندا حجة عند ابن الجي ينافي في ايراد الشهود لادام المدعى

[illegible]

اشرا. ولا يكلف إعادة البينة على المقر لان اقامه بالعبد البينة على ان يدين وانه اوقعه ايام قبل او بعد قبيل وبطلت بينة
المدعي اذ اقام البينة على غير ختم فلو اقامه بالعبد البينة ان يدين ثم اعلو مدعي العبد البينة على ربه العبد البينة
كان لذي اليد والشر. منه بكن او غير الشرا ان اعلو البينة بعد ما قضى له العبد لا يقبل بينة لان مدعي الشرا صار
مقضا عليه من جهة ربه العبد ولا كان قبل ان يقضى بهما ثالثا من جهة ربه العبد البينة لان مدعي الشرا اقام شاهدين عاقد
بالشر الثانية اذا اقام شاهدا واحدا على ان يدين من ذي اليد اذ ولد بالعبد للعائنه ثم حلف العائنه وصرفه يقضى بهما
العبد على المقر ولا يكلف للمدعي إعادة الشاهد الا في الحالتين الساعدين ويكون المقضى عليه لا يدون المدة وان اقام
شاهدا آخر على المقر لكن يجعل هو الشاهد وما ذكره محلات القاضي في البينة على ربه العبد البينة. في الاختلاف لا يمنع
بين الاقتصار بالملك فانه ذكره في الحالتين لان اقام البينة ان العبد بعد قبيل ولو صار مقضا عليه لما قبلت بينة
الثالثة مدعي الشرا اذ اقام البينة على ذي اليد حتى في ذل البينة لعدا العائنه اذ عدم حلفه وصرفه وقضى العبد البينة اقام
مدعي الشرا البينة على المقر وقضى به كان المقضى عليه المقر بخلاف ما تقدم في الكل الجامع في البينة لان مدعي الشرا
الجامع عدي به من ان قبل عليه الخطا وقيام البينة وقيام العبد البينة ان العبد لا يدين ولا يقضى بهما
في البينة والاقتضية من قبل مدعي الشرا في البينة اذ اقام البينة على ذي اليد اذ ولد بالعبد للعائنه ثم حلف العائنه وصرفه يقضى بهما
او جهة مقبوضة وقيام البينة اذ اقام البينة على ذي اليد اذ ولد بالعبد للعائنه ثم حلف العائنه وصرفه يقضى بهما
منه او اوعاها منه فانه يقضى بهما في البينة والمقر من ولا يدين في المقضى بهما في البينة لان مدعي الشرا اقام
بخلاف ما تقدم لان مدعي الشرا اقام البينة على ذي اليد اذ ولد بالعبد للعائنه ثم حلف العائنه وصرفه يقضى بهما
الراهن الرهن وانما نقض البيع فان اختلفت البينة في البيع والراهن وانما نقض البيع في البيع لان مدعي الشرا اقام
من المتعاقدين كان المدعي اقام البينة ان الدار دارة اعارها لفلان للعائنه ثم حلف العائنه وصرفه يقضى بهما
منه ما قبضت الشرا من قبل ان يدين في البينة فانه يقضى بهما في البينة لان مدعي الشرا اقام
للمدعي فلان هذا عدي به في البينة لان مدعي الشرا اقام البينة على ذي اليد اذ ولد بالعبد للعائنه ثم حلف العائنه وصرفه يقضى بهما
الشرا فان دفع القاضي الدار الى المدعي لم يهاول يقضى بهما في البينة لان مدعي الشرا اقام البينة على ذي اليد اذ ولد بالعبد للعائنه ثم حلف العائنه وصرفه يقضى بهما
او ادعى بهما فان القاضي لا يرفع المدعي يقضى بهما في البينة لان مدعي الشرا اقام البينة على ذي اليد اذ ولد بالعبد للعائنه ثم حلف العائنه وصرفه يقضى بهما
بكنه لا يدين الشرا وقيام البينة وقال في البينة على ذي اليد اذ ولد بالعبد للعائنه ثم حلف العائنه وصرفه يقضى بهما
عنه لا يدين الشرا وقيام البينة وقال في البينة على ذي اليد اذ ولد بالعبد للعائنه ثم حلف العائنه وصرفه يقضى بهما
بكنه لا يدين الشرا وقيام البينة وقال في البينة على ذي اليد اذ ولد بالعبد للعائنه ثم حلف العائنه وصرفه يقضى بهما
لا يمنع على اليد ولو قالوا في البينة على ذي اليد اذ ولد بالعبد للعائنه ثم حلف العائنه وصرفه يقضى بهما

يستدفع الخصومة فان ولد البدي خلف المدي او عمر ولدته على العلم وولد للمدي الفاضل ولد البدي
 او عمر اياه وعمر خلف على البنات جهلان قراوا في دار المدارس في بن الحسن ما الفاضل ابنه من كل واحد فقاما من عندهما
 زمانا ثم اتفقا على ان الفاضل يقيم المدي في بيته انما ادراهم فقام ولد البدي ابنه وهو المفلان او تصدق بهما ولو باعها
 وسلمها اليهم او عمرها اياي بعد اقل من اربع الفاضل فانه يقبل بيته للمدي يقضي بهما المسئلة على ثلث اوجه احدها
 ما ذكرنا الثاني ان علم الفاضل بصفته الثالثة ان اول ولد للمدي بذلك او قام المدي على البنية على ان المدي بذلك فانه يستدفع
 عن الخصومة في هذين الوجهين ثم في الوجه الاول ان المدي بذلك فانه يستدفع عن الخصومة في هذين الوجهين ثم في الوجه الاول
 اذا قضى للمدي ثم حضر المدي فقام البنية على التزاول بقتل البدي وودم المدي قبل القضاء فقام البنية وودم البنية وودم البنية
 للمدي وولن المدي فقام شاهد على البائع وشاهد على المدي فانه يقضي للمدي ورجع المدي على البائع الثاني في
 باع لو هو بعد ما قام شاهد واحد لا يكون خصما يعني من دفع الخصومة على الفاضل او غيره للمدي في الشاهدين يكون خصما
 في المسئلة او الباب سوي بين شاهدين وشاهد واحد قال وكما شاهد لا يعقل الرضا على المدي والبنين جهلان ولد البدي
 اسكانت للمدي ثم قال بعد ذلك انها هاهنا اوعينها ان اقام البنية على الابراع اندفع عن الخصومة سواء بين الابرا والبنين
 ثم في الابراع او على القلب او على اركان ان الغالب اذ هو اخذ ثبوت ان كونه للمدي لسان كونه من بيته فلا ريب وولت
 المسئلة ان المستحق يملك الابراع وهو اختيار القضاة في البنية للجمع الصغير ولو كان لبيته ان يلا باع المدي في الابراع
 بالتسليم للمدي بعد ذلك ان حضر الغائب وصرف في ان اشترى لان بيع الملامر من يملك فقام البنية على ان الملامر ان
 بل لا يباع وثني كذا في ريفه تسليم الملامر للمدي فانه ولو لم يمتدح عن الابراع لم يكن علم الفاضل ان الغائب اودعها اياه ان
 للمدي بذلك الخصومة بينهما وولد علم الفاضل ان المدي فقام الذي يدينه البنية ان فلانا الغائب اودعها اياه او خصومة بينهما
 على الغائب وولد علم الفاضل ان الغائب خصما من المدي وولد الذي خانه اخفا من ذي البدي وسلمها الى المدي فوج
 عتبه في يد رجل اقام عبد البنية على ان يهد فلان وانما عتبه فقام ولد البدي البنية ان فلانا ذلك المدي لم يقض عتبه
 بن في البدي بعد اسفنا ووجد من العبد كذا في المدي لم يقض عتبه في الغائب وكذا فقام ولد البدي البنية ان فلانا
 اياها وادعاه او رهنه لا يقضي بحرية ولكن يحال بينه وبينه فقام ولد البدي البنية ان فلانا وادعاه ولم يشهد ولا يملك لا يثبت البنية
 في دعوى الملامر ان اقام البنية ان فلانا وادعاه ولم يشهد ولا يملك لا يثبت البنية ان فلانا وادعاه ولم يشهد ولا يملك لا يثبت البنية
 العنق لغيره الثالث في الدين وفي الجامع الصغير رجل ادعى على اخيه ان يهد فلان وقال له البنية ان كان له عتبه فوطا وليس له عتبه
 شيئا فقام المدي البنية على اللام لولد البدي ليعا او الا ربع وادعاه البنية بنيت لا مكان التوفيق امكن عليه هذا قضاء
 ولدت المسئلة على ان اسكان التوفيق يكتفي ببعض الاصلح التوفيق شرطه وذكرنا في الفصل الاول طلاقا من امره او شرط
 التوفيق في النكاح وطا كان ذلك على شرط ولا اعرف قطعا في المسئلة على حالها لا يسمع المدي من ذي البدي من غير

أصحابنا يسمون الدرع والدرع على جملته بغيره وعين وقال بالجمع برابن وراوان برده على فاعل الباع فلما أفاد
الهيئة على البيع أي المدعى عليه يبرئ من كل شيء لا يسمع هذا الدرع وهو الذي لا يسمع هذا الدرع الجنبه أما
يبيوسف فالعين والدين سواء ويسمونه سملان الأصل جمل الدرع أي أنه لا يسمع منه هذا الدرع فاعل الباع
أقام المدعى الهيئة على البيع أي المدعى عليه فلما سمع هذا الدرع لا مكان التوفيق باع ذلك ولم يبع إلا فاعل الباع
أيضا والدين أو الأبرار المختلف المتعززون قال ربه وهذا الجنس صار ولغة بغير مصدر المرأة ادعت على رجل أنه يزنيها
على كذا من البرهان في البرهان فاعل الباع النكاح أصلا فلما أقامت المرأة الهيئة على النكاح ادعى الزوج أنه حالها على البرهان
التوفيق لا يسمع من البرهان ابن وهو غير وهو لم يعلم وهذا الجنس في القضية جمل الدرع على كذا من البرهان ووجه
فانكر فلما أقام المدعى الهيئة على الإبراء أي المدعى عليه لا يسمع من البرهان قال في الجواب ليس لك على الزوج أو الزوجي
أصلا أو قال ليس لك على شيء يسمع الدرع والتوفيق ممكن وليس لك على شيء لأنه هكذا لم يرد عليك الموقوف قال المدعى أصلا
لا يسمع هذا الدرع لعدم الامكان لأن الودعة أهلا كما استدعي وجوها فاعل الباع هذا الجنبه عدنا إلى مسئلة الجنبه
فيقول هذا إذا قلنا كان له على شيء قطا وليس له على شيء فاعل الباع كان له على شيء فاعل الباع هذا الجنبه عدنا إلى مسئلة الجنبه
ذلك منه استحقاقا ليس ان لا يقبل التناقص في الأصل فاعل الباع جمل الدرع فاعل الباع هذا الجنبه عدنا إلى مسئلة الجنبه
وصل إلى فصل في مجموع السائل جمل الدرع أي المدعى عليه لا يسمع من البرهان فاعل الباع جمل الدرع فاعل الباع هذا الجنبه عدنا إلى مسئلة الجنبه
على كذا من البرهان وفي التوفيق أن يقول البرهان على البعير ولو فاعل الباع جمل الدرع فاعل الباع هذا الجنبه عدنا إلى مسئلة الجنبه
ثم قال وهكذا قال المدعى عليه كذا في الأصل فاعل الباع جمل الدرع فاعل الباع هذا الجنبه عدنا إلى مسئلة الجنبه
دينا فاعل المدعى عليه الدرع أي المدعى عليه لا يسمع من البرهان فاعل الباع جمل الدرع فاعل الباع هذا الجنبه عدنا إلى مسئلة الجنبه
الابناء وعين مع ما في المصنف فلم يمكن إثباته فبعد ذلك أنه أوفى في قوله لا يسمع جمل الدرع أي المدعى عليه لا يسمع من البرهان فاعل الباع جمل الدرع فاعل الباع هذا الجنبه عدنا إلى مسئلة الجنبه
للمدعى عليه الدرع أنه أوفى فلم يمكن إثباته ثم قال بعد ذلك حاله كذا فاعل الباع جمل الدرع فاعل الباع هذا الجنبه عدنا إلى مسئلة الجنبه
فانكر فقال المدعى عليه في الدرع أنه قال لم يسمع منه في قوله لا يسمع جمل الدرع فاعل الباع جمل الدرع فاعل الباع هذا الجنبه عدنا إلى مسئلة الجنبه
فانكر سبعة منها من جمل وحق المطالبة في ثلثة فاعل الباع جمل الدرع فاعل الباع هذا الجنبه عدنا إلى مسئلة الجنبه
المدعى عليه الدرع هو دفع الودعة أو دفع الودعة وقد وصف جمل الدرع في دعوى الدين لأقل المدعى عليه فاعل الباع جمل الدرع فاعل الباع هذا الجنبه عدنا إلى مسئلة الجنبه
التمار أو من الجمل يسمع ولو أقام الهيئة بغيره بغير المدعى عليه فاعل الباع جمل الدرع فاعل الباع هذا الجنبه عدنا إلى مسئلة الجنبه
بالبراءة أن كان يسمع من جمل وصلى المال سابقا بغير المدعى عليه فاعل الباع جمل الدرع فاعل الباع هذا الجنبه عدنا إلى مسئلة الجنبه
غيره من جمل أو كذا من جمل المال مؤخره وصلى البراءة غير مدعى عليه فاعل الباع جمل الدرع فاعل الباع هذا الجنبه عدنا إلى مسئلة الجنبه
في الافتضيه وفي المسئلة الموكلة إذا خرج الموكلة من الوكالة وموخره بغيره فاعل الباع جمل الدرع فاعل الباع هذا الجنبه عدنا إلى مسئلة الجنبه

جنبة البعير من البعير اولى بوقتها ولا يخرج من الوكالة اولى بالبيع باطل وكذا الركوب بالطريق والتمساق وغيرهما وكذا شاهد الطلاق
 مع شاهد الكساح وكذا لو شهد شاهدان على نفس اينة تقوى المال وشهدا فان على هذا القضاة وقضاة آخر انه تقضى فانقض او لم
 يبرأ الخرج في دعوى البراءة والبيع فيه رجل ادعى بركة المرأة ميراثا وقال انها كانت اسراة وقت الموت فقالت الورثة ان
 المدعى قال ان ابن مروه زعم بركته براءت بروى صحيح المرفوع ولم يزلوا هكذا ولكنهم قالوا انه قال طلعتنا ايسم هذا المرفوع
 اعممال ان يكون الطلاق مرجعيا وانه لا يزيل الملك فلا يجرى عن البراءة والرواية في باطلاق الميراث من الوجهين طامرا
 ادعت الميراث المسمى على زوجها فقال الزوج في المرفوع انها اوفت ان الكساح كان بغير للميراث المرفوع صحيح فدعت المرأة الميراث في بركة
 مزودها اذا قالت ومرة الزوج حرام على ابيها قبل بنة بسنتين فانكبت المرأة البينة بعد ذلك ان الزوج اوفت مرفوعة
 بانها منكم صحت وفي المرفوع ودعت الزوج اذا قالت المدعية انا بنة لا اوفت له غيري فقال المدعي اعطيت المرفوع انها اوفت
 ان لها المرفوع صحيح المرفوع المسئلة في فرائد خمس الاسلام رجل ادعى على امرأته بركته سبب الكفالة من فلان باين او بغير
 فجاءه الاصل فقام المرفوع هذا المال غير يلزم على كونه مكروا في الاقرار لا يسمع هذا المرفوع لان المدعى على غيره وسبب
 في الجنب السابح رجل ادعى على امرأته ادبار مال الاجارة للمنفقة بحكم الارث من ابيه فقال المدعي اعطيت المرفوع انه اوفت ان
 اياه استوفيت هذا المال واقراره بعد موت ابيه واقام البينة فشهدت بشهادة اقرانه اياه استوفيت هذا المال بذكر طاعة اقربه
 الموت يسمع رجل ادعى اوفت ان بركة فقال المدعي اعطيت المرفوع من ابيه ثابت المدعي ان عينا من العيان بركة واقام البينة واقام المدعي
 عليه البينة ان الموت بلغ هذا من رجل ادعى المرفوع وان لم يذكر اسم المنفقة ونسبه وقدر مرفوع في الاجناس رجل ادعى على
 سائر رجل واقام البينة واقام المدعي اعطيت البينة انه بلغه من فلان الغائب يعني المدعي بلى من فلان الغائب بطل عهده وان لم
 ينسبه وكذا وقال المدعي اعطيت بنة من فلان وفلان باع مني ولم يكن ثابتا مع فلان منه لا عرضة اطلاق المدعى
 لا ثبت للملك نفسه فدعى هذا الميراث بالشفعة واقام المشتري والبينة ان الملك الذي تشتري به الشفعة ملك فلان
 لا يسمع ولو قال بنة من فلان فاقام البينة وليسمع وقيل البينة وكذا لو اقام البينة انه اقر به فلان يسمع رجل ادعى
 على امرأته فقال البينة كانت ثلثات وركها بالشفعة فثبت مات فلان وزاواها واقام البينة وقيل لا
 للمدعي اعطيت المرفوع ان فلانة ماتت قبل فلان يعني ما صح المرفوع العاشر في البيع والشراء رجل ادعى على امرأته بركة
 منه وقالة اخرى وهكذا اذ المدعي اعطيت بالبيع واقام المدعي اعطيت البينة انه كان مكرها في الاقرار بالبيع ايسم المرفوع لان حمله
 طامرا ثم اذكر ما في المتن رجل ادعى على امرأته اوفت اياه البينة فقال المدعي اعطيت المرفوع انه اشتريت الميراث من
 المشتري ادعى المدعي وقال اقلت الميراث الذي يباح دفع المرفوع رجل ادعى ان كارة ملك ثم ادعى ذلك الملك لا يسمع اذا دفع
 فقال كنه الكرامة اشتريتها رجل ادعى على امرأته ان ملكه اشتراه من فلان بتاريخ اكد ادعى المدعي اعطيت له ملكه لانه اشتراه من
 ذلك الرجل بتاريخ اسبق من تاريخه فلا المدعي دفع الميراث ان شرا في ذلك ان اخرج باطل في هذا الميراث وذلك الوقت كما

وصلا بدلان ولم يسمع هذا النوع الا بعد الاجازة من المهرن ^{جاء} في الصلح في الدار وغيرها جازا الذي
على الخوارق من ان ينفذ فاصطحا على ايام من ثم ادعى المدعى عليه باقي المهرن ذاك من البنان لا يسمع وكان يدعى الدين
لوصالح ثم ادعى الابقا والاقرا قبل الصلح وادعى الاصل ادعى المدعى انفسا واكثر الدين عن ذلك ان عمل في ثم انما البنية
انفذا قضاء الدين اختلف المتنازع في ذلك استقام من اقراره وانكر بالبنية الاعادة وصلحه المستقر على الجواز فلما قام
المستقر بعد ذلك بنسبة على العارية وقال انها تفت قبلت بنسبة وظل الصلح وفي المنفعة الاصلح المدعى عليه نفى عن ان ينفذ
فدعى ثم ان المدعى على بعد ذلك بنسبة من على ان المدعى باللاحق في التوبك شهد على اقراره بذلك قبل الصلح فادعى
باطلة والصلح جائز لان المدعى عليه واصلح وفيه يمكن كون التوب المدعى فنافى في مصلحة بنية واما ^{الصلح}
البنية على اقراره بعد الصلح بان لم يكن في التوب حتى بطل الصلح فان كان القاضي قد علم بان الرجل وكان اقراره ^{الصلح}
قبل الصلح بطل الصلح حكم القاضي هاتين التوبتين بعد الصلح اذ كان اما اعدا بملك واحد بان كان قد راعى القاضي
بانهم يكن لمقط لم يرش من ابيه وان كان ادعى ملك غير التوبة فضلا لحليم بطل القاضي الصلح بذلك الاقرار في موضع توبة
فكذب المشهود لا الشهود ونسبة قيام قبل القضاء بجمع القضاء وبعد القضاء بجمع بطلان القضاء على اية اشارت الجاهل
الاصل حكى عن القاضي في هذا النسبة ان تفسيق المشهود لا الشهود بعد القضاء لان بيع بطلان القضاء رجل ادعى في ملكه ^{الملك}
واقام البنية ثم ان داره اقره غير الذي ثبت على البنية بحكم الذي اعترف ادعى ان ادعى مائة دينار واصلح على عشرين فلما
طالبه سيد الصلح في بالدفع وقال اقيم البنية لن يورثي اوفال هذا المال ودعى بالملك لم يرض حجاجا ان كان مدعى الاقرار غير
للصلح بجمع الدفع اما اقرار هذا الصلح ان يقيم البنية على هذا الدفع لا يسمع وقام هذا ذكر في التوبة والله اعلم بحاس ^{الصلح}
في التمرينات في دعوى مضمة على المدعى عليه ولم يسلم في التوبة وقد نفى فلا بد من بطلان هذا الوقت
هذا الدفع ليس يصح لان بنية المدعى ثبت التسليم وبنسبة المدعى عليه بنسبة وفرضه بطلان التوبة من ذكر الوقت لا يسمع
او وقت مريض وهو لم يذكر في المحضر ذلك القاضي اذ ارض المنفعة على الزوج وقال الزوج انما علم على وقت اقراره لا يسمع
هذا الدفع ولا ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة بجمع ^{الصلح} فادعى بنية بطلان اقراره من اقراره سيد على انه لم يصل
المنفعة في وقت كذا فامر جابدها في تغطية فقال الزوج وصلحت المنفعة البهاضلة الدفع انه لم يصل اليها يسمع اما وقالت
اقراره لم يرض لا يسمع رجل ادعى على اقراره استاجر من فلان محروما وادعى حرد وادعى طيلة وقبده واجاز من ^{الصلح}
عليه فطاعه بعد القبض بطلان مال الاجارة فقال التاجر للناظر في الدفع انما اشتريت هذا المحروم من الاجرة وقد
البيع بمحور من وسف الاجرة لا يسمع هذا الدفع بغية الاجرة وبطل يسمع وهو الخوارق اقراره ادعى في ذلك بنية رجل فقال اشتريت
من وصلح في صغر يسمع اذ اذكر اسم الوصي وبطله وكذا اقراره اشتريت من بطله اقراره في التوبة وبطل يسمع رجل ادعى
اقراره درهم بثلث النسخ فلان باهر او بغيره قال الاصل في هذا الدفع هذا المال ليس ببيع على ما كنت مكره على الاقرار

انه قد لم يخلص ولا جلا له بل قد غطا ايضا. لئلا يدركه الغنى الثاني فيكون بقول الغنى مثله المعقود عليه يرمي المعقود الثاني
قال الرب عن الغنى لم يذكر له الغنى بل اذ هو زان يكون الغنى عرضا ولا يصح الا برأه عن الاعيان فيقول ان لا يكون الغنى ما اراد
كالهيئة **خمس** وفيه ان صغير لها والد ليس فيه رشد حتى يتوبك بامورها وانما هذا الصغير الذي لا يدركه الغنى
من الغناوات يعرف انتم اسباب معاشه الصغير فقد رافقنا في فقها وبين والظلال لا بد من ان بين المساهمة
لربها في مال نفسه في البحر والمسر ولا يبرق ذلك ولا يحفظ الا يكون سببها في مال اولي والثاني لا بد ان يشهد انما
سببه والثالث ذكر في المحضر انتم الحاجة الى الجزع السلم وانما ليست الحاجة خصوصا اذا لم يكن الصبي وشيئا مما ياتي في كتاب
الرب يا اما انتم تعلم الجاهل ونحوه والتمثيل والاخر انتم هذه الحكمة سنة اشهر وهذا الثاني اما في المصداق في زمان
اربعين سنة لان ثوب الصبيان اسرع الى الغنى من غير حرج امرأه اذ على خلاف من فدان وهو قيم في بركة السعي انتم
ابن عبد الله الخافاني ثابت لغوامه من جهة الحكم وادعت كما من الذي على هذا القيم فالحل هو ان انتم لكان غلاما
الحما فان فخصه الختان وبسره واولاد فان كانوا كبارا لا يصح نصف القيم عنهم وان كانوا اصغارا لم ينكر ثم ولادته
هذا بشرط ختمهم في طاهر هذا المتزوج في نصف القيم عنهم وان كان الزوج حرام يذكر انه معقول ان **الاصغر** وانما
معقول ان لا يصح من جهة النكاح ام الاول كان حر الصبيان لا يبدأ. قاله البت للملا وانما يصح تحريم القيم من الغنى
اذا كان الماله ولا يتحقق حرج في رجلان وترك بنين وبنين صغيرين وترك محدودا فباعته البهائم جميع المحل
وعايناهم انتم الصغيرين في محل الحكم انه وقف على بيع دعوى للملك جهة الحرب للصغيرين بعد دعوى الوفاة وان
يصح لان الدعوى من القيم فلا يكون هذا تناقض ما ناسخا لم يبلغ صغير ان ادعى الارث ثم لان دعوى الوفاة يكون
من الصغيرين فلم يكن متناظرا ووجه القضي وصلاحه يدعي جهة الارث بجمع انتم **مخبر** ادعى القيم في امر
الصبي لان الماخذ من جهة الحكم بالدعوى واقامة استنباط ان محدودا في يد ملك الصغير ولان وجهه في
يد هذا بغير حرج فارجع عليه فغيره عن هذا المحدود وتسلم هذا القيم للملا انه لم يقل في اربع على تسليم هذا القيم
بامر مبتدأ من جهة الحكم لا يصح لان القيم كالوكيل ولا يكون له الخصومة وان كان ملك القنب عند صاحبها الثلثة لكن
التقوى على الاملاك فلا بد من ذكر الاذن بالقنب او ينزل ما دون ذلك بالخصومة والقنب وهذا في وجه القضي لها وهو الوب
فعلات القنب **سنة** في دعوى الدرام ولدا يترخص في دعوى الدرام بسبب القنب والدين والملا انه
ان لم يذكر في المحضر ان الدرام هل كانت لا ينفذ الا في وقت الاقراض والاستقراض **مخبر** من بانا لا نعلم ان كانت له لغة يجب على
المستقر من مثل عدد ان كانت قد جدد قيمها ان كانت لا تجد ذلك لم يكن له لغة القيم استقرضا عددا ولا جديدا
وكذا ينبغي ان يذكر انما بعد وقت الدعوى طلق فان دعوى القنب على العدل والفقير لا بد من بيان السبب
مخلوق الذهب والفضة لا يمكن ان يكون السبب ما لم ينفذ القدر او العطاء لا حتى كسرت فان القيم يسد على اذكار

في كتاب البيع فاذ بع من جنس الاشياء راجعة وكذا لو ادعى بغير بيان السبب لايصح لان الجزاء يجب في الذمة بطريق البيع والسليم
وانما يجب في الذمة في دعوى الحفظ والشعير وغيرهما من المكالات لا يصح من غير بيان السبب الاحتمال ان السبب هو الغصب وانما
يظهر بالثبوت في ذلك المصداق في مكرهات القيمة مختلفة فلا على ما بين في كتاب الغصب ^{في} في اقرار بالف ديواره
وسمي حيد وكان في الشهادة ذكر الحيد وليس في الدعوى ذلك والحلل ان الشهود شهدوا بالامر ما دعاه المدعي فلا يقدر
والث في التنازل القائم في التنازل ان المالك كان في اعادة دعي دعي وعجز ذلك فدعوى واحدة ولا بد ان يبين انها
مصرفية اي سلطان الحال او الماضي في كان في موضع كان السلطان واحدا يكون الدعوى صحيحة ^{في} في دعوى
في تركه وذكر ان ادعى او سلطه او الحلال ان فقد المالك في زمن الملك انواع الثاني ان في الحضر ترك البيت ما به وفاء وقد اختلف
المشايخ قال بعضهم ما بين ان تركه ما لا يصح ان يدعي وفاءه وكذا في الدعوى ^{في} ادعى في اقل ان انقبض منه
كعدمه ما يغري في استيفاء عليه او استيفاء الدراهم ان كانت في وجه الاداء فحينها يوزن القبض والحلل ان في دعوى
هذه الدراهم بغير حق ثم يذكر ان استيفاءه بغير حق لو يميزه صاحبها ويجعل ان المالك يرضى بقبضها والسبب مسطور
في كتاب الحرف للامام خوارج ان الغاصب في الغصب شيئا او مرقى المالك بقبضه وهو قبض الحفظ ^{في} في الغصب
الاصح في الجامع الكبر في كتاب البيع هذا اذا قبض الحفظ اما اذا انتفع به الغاصب ثم اجاز للمالك حفظه لا يرضى
الضمان وسياتي في كتاب الغصب ثم ادعى اذا ذكر الغصب بغير حق ثم يذكر الاستيفاء فينبغي ان يطلب الدراهم
ان الدراهم ان كان المدعى عليه في القبض بغير حق لا يمان ان كانت فانه يجب على المدعى عليه تسليم عينه فان بغير تسليم
فان بغير تسليم القيمة والصواب ان يطلب المدعى عليه ابعاضها ان كانت فائمة لقيمة البينة بغيرها ^{في} في دعوى
البيع والحلل ان لا يذكر قبض البيع وهذا لان على تقدير اعادة القبض بغير البيع قال به والصواب ان يقال بان لا يذكر
الحضر قبض البيع وحضر مجلس التفتاة فانه ليس شرط على الذكر ان يملك البيع ان قبض البشري سلم الشئ الا قبض البيع ليس
بشرط الاداء الشئ بل الشرط هو الحضر ^{في} ادعى على امرائه ما من ذلك ما بين من التهم لا يفي بذكر من التهم كان التهم في
ويعتدلان شرطه في اقرض البيع فليجوز عليه نصف التهم ^{في} في التهم لان التهم هو التهم في وقت الجعارة وانه
شرط والتفتاة قبل ان التهم راجع وقت الجعارة ^{في} في دعوى من دعي باعوسله والحلل ان لا يذكر ان هذا التهم
من الدهن هو كان في ملك البائع وقت البيع ^{في} في دعوى من ثياب قمري بالعمامة وسلم اليه فقال الله
عليه السلام انه اقرضه فقال المخذول ان التهم منه فالدفع ليس بصحيح لانه لا يجوز ان يقرضه ما دفعها اليه ^{في} في
دعوى العروص والاعيان في دعوى ان يملك البيع ^{في} في دعوى من كان في ذمة من العيب وذكر نوعه وصفته ولم
يؤثر ان طابى سبيلا ولعل ^{في} في دعوى اعيان مختلفة الجنس والبيع والصفة وذكر قيمتها جلة ولا يبين
قيمة كل عين وجبته ونوعه وقد اختلف المشايخ فيمنهم من كلف بالاحوال ومنهم من شرط التفصيل ولكن هذا مستقيم

اذا كانت هذه الاعيان مستملكة وها هو في هذه الاعيان مستملكة ونفسه ان بين قيمته على عين لانه على منكر
 البعض وفيه البعض فلا يعلم القاضى حكمه فيقول له اما اذا كانت قاضية يشترط احصاءها او الحاجة الى ذكر القيمة والسنة
 المذكورة في الافتضاية في باب العيين ان الذي اذا ادعى عبدا قال انه قائم لا يشترط ذكر القيمة وفيه تحجر القيمة في قوله
 اصح في دعوى ما بين وبين صفة له وما دونه وجبته ولم بين الاقرض في قوله صفة له الذي لم بين له
 فيسأل في الذي بين اخلف المتأخرات قال لم يجب ان لا يفتد في الذي لم بين قال السنة المذكورة في رهن الاصل
 اذا ادعى على آخره رهن عند رهنه قال اصح الدعوى في غير ذلك الرهن والجهر في غصب الاصل ادعى على آخره رهنه عند رهنه
 فقيمة ولا يفتد مع الدعوى في غير شرط احصاءه في غصب الفرض وفيه ذكر العبدا في كتاب الافتضاية في غصب العيين في دعوى
 التبرع والجهر والحلل في لم يذكر كونه من شرطه قال في هذا يشترط في غير العيين اما اذا ادعى عبدا في شرط احصاءه فلا حاجة
 الى ذكره وفيه على ما ذكرنا في دعوى من جعل له الجاهل من التبرع وسواه ولم بين اتمامه فانه ان اتمه
 وقد ذكرنا ان هذا ليس غنل اذا طلب احصاءه في غصبه خبر اجلس على كانه رجلا بقا الى صاحب كان السبيح
 من الناس وقد لم يكرم من من الجهر يفتد من من المم ومعنى على ذلك زمان طويل ادعى الجاهل على ذلك
 انك سرق من ائمان التبرع كذا وقد تمت الى اخذ من كل يوم خمسة دراهم من الناس ونفت منهم التبرع الذي يمتهم الاتي
 لم احبس من ملكه فيلوه منكر التبرع وكاش والحلل ان على الدعوى احصاء التبرع لانها نقص من التبرع كان رد ذلك
 عليه ايم والحكم عليهم من اهل سكة ادعى على امرته من سبيها كذا درهم من بالوقف والحلل ان الدعوى لما يمتهم
 من التبرع ان من غير محض في دعوى التبرع يارب استملاك اعيان بغير شرط الحظر اليه بين قيمة في موضع
 الاستملاك اعني بغير قيمته في موضع الاستملاك وقد يكون بين البلدين تفاوت وسيان في هذا كتاب الغصب والتمسك
 انه ليس بين الاعيان وقد يكون من ذوات القيم وقد يكون من ذوات الاشياء وهو لا يعلم ذلك ولا يدري ان بين حتى ينظر الى شئ
 اومن ذوات القيم بحسب الساعات في دعوى الغصب والتمسك ادعى الرضا وذكر ان يفتد من كاسل يفتد من حدوده على ما بينك
 الحدود ولطفا في بيان قدره من ماله بين هذا الاجماع في قوله وان بين من خطا على من حقه والامام استوفى لا يمتهم
 وعلى هذا لو ادعى دارا وذكر ان كذا يفتد من كذا فاقض محض في دعوى الجهر وفتد من سائر هذا الحدود ومن المصلحة في الحدود
 والحلل ان يترك في الدعوى ولا في التمسك ان يكون الحدود في يد الداعية فيكون جميع الحدود في يد الداعية حتى يثبت كونه
 مضمونه مستجابا على ان غصب الماشع على حق يفتد من الماشع في غصبه المستجاب في غصبه المستجاب ان هذا التمسك
 وذكر من مضمونه مستجاب كان ملكا وحالا الذي يفتد من فلات وانه باع في كذا فيهم في التمسك والحلل ان ان الشهود قالوا
 واليوم جميع هذا الحدود ملك من الداعية بالسبب الذي في غصبه بالسبب المذكور في غصبه المستجاب في غصبه المستجاب
 على التمسك فكانت ملكا في غصبه المستجاب في غصبه المستجاب في غصبه المستجاب في غصبه المستجاب في غصبه المستجاب

في استحقاق غلام هدي الاستحقاق لغيره وقد ينفذ ولم يكن في حق من ذلك اثبات الاستحقاق بالبيعة عند القاضي
كان يجرى من القس حتى وقع المصومة عند قاضي بخارا واذا بالخير والحق ان القاضي لا ينفذ ما ثبت تخلف
الاستحقاق بالبيعة عند ^{الشيخ} في نسخة الامام الشافعي الفقيه استحق فلان واذا من فلان بين يدى قاضي فلان
فلان ينفذ ما قد انصأ به اهلها من جهة قاضي الفضايلة علا الدين عبد السوء اهل انصأ بكونه سوقه للخلال انه
لم يذكر ان له علا الدين ولا الانية وقوله قاضي انصأ بانكره كونه المملكه باورا الهز فيثبت ان نسف ولاية فضلته اما في انه
لم يذكر في المحضر تاريخ قضا قاضي نسف ليطران علا الدين هل كان قاضيا في ذلك الزمان ام لا انما لشك قاضي نسف
قضى بالبيعة ولم يذكر ان البيعة كانت على الاقرار من الشريفة على غير مخطوطة كتبه المحض جري الحكم من قاضي فلان
باستحقاق الحار والخلال انه لم يذكر ان الاستحقاق باى سبب بل ذلك المطلق والملك بسبب الحكم بخلاف ذلك لم يذكر ان
البيعة قامت على الاقرار على الدعوى فكيف كان المستحق عليه يرجع على ما قبل القاضي فلان ولم يذكر ان الرجوع بقضا او بغير قضا
فجوز ان الرجوع كان عند القاضي لكن الترخيص يورث في آخره ان بالبيع فلا تهاو السقوط اذ ان هذا المار الوصف للشارع
ملك انه فلان لا دعوى له فيه ثم ان البيع فلا تهاو البيع الاول في استحقاق هذا المار بعد ما صدقنا الاقرار بمقتضى
عليه رد هذا المار الى ان على حصة معه وتكون النقص للخلال ان الدفع غير صحيح لانه لم يذكر في الاقرار تاريخا قبل البيع اعانتهما
وعند الاطلاق بغيره اذ ان القضاة والازرار حجة فاصح الرجوع للملك في زمان سابق فلم يرد بطلان المصلحة
في دعوى الركاالة والتملك لا ^{في دعوى عين} الرجوع على المار بالوكالة مشافهة وقال الدعوى على الوصي
جسمه بالملك للخلال ان الوكالة بالشفافه وعلى ان المار في القاضي المار هو غايته للشفافه ورجوع القاضي ان ينفذ لم يرد
وهذه الزايات الباشا في من الشهادات والاشا في ان الشهود لم يشهدوا ان الصبي ابن الميت والمناخي اذ لم يثبت البيعة فلم يثبت
كونه خصما عند القاضي والدعوى لا يصح العمل بالنسب ان ^{في الدورات} في دعوى الحسن والخلال انه لم يبين
ان السن كانت سوية او غير سوية او بعضها لانهما لو كانت سوية لوجب فيما لا يتوهم بكت انه ثبت بلا اقرار فيثبت البيعة
بجمله العاقلة وهم لا يتوهم بالادارة ولا ينفذ بعض العاقلة ^{في دعوى} من النكرين ولم يذكر انه عدل او خطأ واذا في المار ان القاضي
انما قضي بالنقص والشفافه قضي بالزجب وباقي السن في التيمم اجمع وجوب تمام الدية ولا دعوى الخطا وشهدوا على المطلق لا
طواقم المدعى بالبيعة لان المدعى لم يذكر هذه السن مع الزجب محط ^{في ادعى} على اقرانه ذكره خطأ مطبوعا وهو فاخر
ثبت من شأباه الثمان من ادنى الشدة من الاصل وجب هذا للدعوى على من لا ينفذ ان الغرض ان كان خطأ فوجب على
العاقلة لا على القاضي وان استلوا انه هل هو من جملة العاقلة ^{في دعوى} فلا يحصل فيه انه اذا كتب السجل
ببقي ان كتب قبل النائب والمناخي فلان ما دون بالاستحقاق حكم الشا لا يصح هذا في اريد شمس الاسلام وبين الم سلطان
المعتمد سنة ١٢٢٢م هذا في غير موطا عام خلا في كتب اسم الذي ونسب واسم المدعى ونسبه الاحوال فلم يرد في المرحم عدم

[illegible]

[illegible]

صكاً بالف درهم وتقوم بظروفك اليه فقل لهم اشهدوا علي هذا كان اقراراً ولفه في اشرى جارية متغيبه فلما اكد
 وجهها قال لي جاري فوالله لا اسمع وكذا والاشري فوالله اني انا اشرى فلا هذا في اسمع واصل هذه الزنا
 في امر كتاب البيع في باب الاستيلاء هل هو اشرى من رواية علي وانه انما يثبت كون اقراره بكونه ملك المبيع في البيع
 وفي الجامع لا يجوز اقراره اذ لا يصح روايته الزنا واثباته على الاولين اسمع دعواه بعد الاستيلاء والاستيلاء من غير
 المبيع كالاستيلاء من المبيع والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء
 او يثبت بالوكالة لثبوت البينة على ما سواه في مجلس القضاء خرج من الخصومة دفع التوكيل من الخصومة وكذا كانت
 في غير مجلس القضاء خرج من الخصومة دون المالك على ما ياتي في كتاب الوكالة وفيه كتاب البيع ايضا وكان الاستيلاء
 اقراره كذا لقول ابو حنيفة في مجلس ومن حجج التواتر رجل قال لغيري عليك الف درهم قال لا اقر فقل عليك مثله او
 لا اقر قلت له انك ادعت عندك عن ابن ساعدة عن محمد بن بكر اقراره في ظاهر رواية الا يكون اقراراً والاشي لا يام
 الاستدراك بنفي جاري ابن ساعدة ووافي بالقرار فيه رايه ان من جديحي يباين ذلك لك لما قال في اقراره وتوجد
 محابله بين اقراره ان هذا لا يقتضي ثبوت الادعاء فقلت له رايه جديحي يباين ذلك لك لما قال في اقراره وتوجد
 فقلع الصدق الشديد وجعلت رزقي في حل من اذ وجع عن المالك الى ابراهيم بن عبيد الله اذا كان هناك سابقه وتوجد
 ابراهيم بن عبيد الله الى ابراهيم بن عبيد الله اذا كان هناك سابقه وتوجد
 والابراهيم لا يحتاجان والقبول يرتدان بالرد لك لكل واحد ولا بد على نفسه وليس غير ان ينعى ممكن للمقر
 لا يقبل صيانة لنفسه عن التمسك وكذا قال في الاقرار وكله جميع هذا الشيء فنكت الوكيل وباع جازي وقال لا قبل
 ببطانة الوقف على لان اذا سكت فلان جازي وقال لا قبل ببطانة الوقف الاصل قال لا سطر ولا صدقة في
 هذا الحكم ثم رده لاجل ذلك فلان عند ربيعة الف درهم وعلى الف درهم فقل قال لم اقبضها فحقها ولو قال في
 الف درهم او فرضني او عطيتني ثم قال لم اقبضها وصل صرف وان فصل الاستحسان او قال فلان على الف
 درهم من غن سلع اشتريتها لم اقبضها لا يصدق وصلى فصل عند ما مال وصل صرف وان فصل وقد
 ووقال في الف درهم من هذا العبد الذي يد المركة فان صدقة الطالب سلمه الى اخيه بالمال ولا كذب لم يدره شي
 وان كان العبد في يد الف فان صدقة المركة او امكنه تسليم ربه المالك ان كان العبد في المقر وصدقة المركة
 ربه المال وقال لم ابعك هذا وهو في يدي وبعثك عنه تحلف كل واحد منكم على دعوى صاحبه ولو قال العبد
 لم ابعه منك واما ابعك غيره فانه المال موقوف فلان على الف درهم ان من هذا المالك ان ابراهيم بن عبيد الله
 ان اظهر الناس ان حارس اشهر او عبداً الاضيء العيون لان هذا ليس متعلقاً بل ضرب من الاجل فيلزم
 المال حلالاً ما علق الاقرار بالشرط فباطلة الاصل او قال فلان على الف درهم ان شاء الله فاعلم بان اقراره لا يغني

[illegible]

وفي القياس القول قول المذلة وهو قولها انما جعل قال فلان على انهم من غير متاع اخر عن قولها في زينة بدرجة الا يصدق
وصل ام فصل بعد ما كان وصل صدق وقول فلان على انهم من غير متاع اخر عن قولها في زينة بدرجة الا يصدق
الاجنبية وقولها غضبت منه انهم او ادعى انهم وقال المذنبه فقصيت انهم الا انما يوزن صدق وصل
ام فصل وقولها في هذا كل انهم الا انهم ينفون به كذا ان وصل صدق وان فصل الا كذا مستثنا ولو فصل انما يقطع ان
انهم اذا وصل بعد ذلك وعلمه التوفيق رجلات وله على رجل مائة درهم ولما بان فقال احد حوائق ان منها خمسين
لاشي للمذلة ولابن الاخر على المذنبه يحسن **فصل** في العيون رجل قال اخبر غصبتك انهم ورجعت فيها عشرين
الانهم وقال المذلة قد امرتك به قال قول المذنبه في ذلك فقال دقت فيها فانه وهاست القول قول المذلة فيكره الصان والمذلة
حبب من يرا او هذا الرجل معانته الشهود فقبل في ذلك فقال دقت فيها فانه وهاست القول قول المذلة فيكره الصان والمذلة
بسمع ككشود ان يشهدوا على الصبي فحسب انهم ان يشهدوا على انه ليس بحسن لانهم لم يعرفوا ذلك ولا عدلى رجل في
في السوق بالعلم فاستهلك لجمه ثم قال من يسمي الا يصدق والمشهد ان يشهدوا على انه كبريكم للحال فحسب المسئلة اخذت
وافى القاص الامام انه لا يضمن قلت له هذا يشك في مسئلة الاستحسان رجل تكرر جلا فله طلبة القصاص فلان ارداه لسمع
هذا في استحسان الاصل ظل وصدق في فالتوفيق لا يقع باس العود وان العداية بين الناس متعقبة دام لهم عظيم
بخلاف المال فكذلك قال فقله لا تقبل اني اسمع ذلك منه ولا انصبه الوصي اذا قال فحسب كل ما فلان البيت على الناس
فما عزم ولا الوصي في ذلك فذلك كما ذكره ما قال الوصي ما فحسب منك شيئا فالتوفيق قول الوصي مع بينه ولا يكل بعض الدين
والوديعه والمضارب على هذه الشقة رجل له امره اقرانه وطبعا فاشترى لها ابوا طسه لم يعمل وطبعا ولان بعد ما اشترى اهل
الابن لم يصدق قبل او بعد استحسانا ان كان ما من ناعلة وفي الاخر رجل قال دفع الى من الا انه قال وقال فلان
ادعى ان كل واحد منها هو للدافع ودفع الى فلان بعضا لا يضمن وبغير قضا يضمن ويؤيد فقال هذا انهم فلان وهو
الفلان من المذلة الا انهم دفعوا اليه قرضا ضمن وبغضا الا يضمن عند يوسف خلا فالحمد وهو فلان هذا فلان فلان
اقرضته فلان رجل اخر طرد عباها كراما في الاوان للمقرض على الف درهم وقول هذا العبد المذلة في يدي فلان باعني فلان
آخر كذا فان انكر صاحب العبد الاذن لم يسمع فالتوفيق قوله مع يمينه باخذ العبد لا اقرنه بالملك وللتاني ان باخذ اثنين من المذلة
وكذا القرع على هذا اذا اقرن هذا العبد فلان في المذلة من فلان فانه دفع الى الاوان ولا يضمن للتاني شيئا الا ان يقر على
بشيء اخر فاشترى من المذلة الا وسمي له لا على المذلة بالعصب فجل المنقذ الاقرانه اقتضى من فلان انهم كان
على وجهه فقال فلان اخذت مني هذا المال لم يكن لك على فالتوفيق من يدين ما يخلص المذلة انه يكره له على شي ولما كان
هذا فذكرها من الجامع الصالح رجل قال لآخر انك عبدك فقال الاخر لا ثم قال على انت عبدك فانه عبدك ولا يكون فيه شيئا
بخلاف مسئلة الجامع الصغير ان اكره لغيره والاولى الاقرار بالدين والعين بطل بالكنزيب وفي الطلاق والعتاق لا بطل

وان رطامه لو كان في يد رجل بعد فقال قد ابلد رجله عبدك بل ان قال فلان لا ثم قال بل هو عبدي فهو له وليد ولو قال
قد ابلد هو عبدك فقال لا بل هو عبدك ثم قال بل هو لي حيا بالبينه قبل التناقص واذا ابلد الرجل بالرجل فبانه حيا
فلو ابلد العنق او ابلد احدى الارامل قبل التناقص ولو اقام البينة على العناق البائع او على امره الاصل قبل بينته استحقاقا
وان كان الذي عرفه شاطئ العبد عبد المجتبه لان العنق لا يعمل النقص من رجل بل انه مجهول ان له ابن صغير لا يتكلم او ابلد
على انفسها وعلى انها حيا لان هذا لان في ابدية ما كان الابن يتكلم فقال انا هو فله قول قوله ولو كان له اموات الاولاد
المدرين فاولد بالرجل لا يعمل في خفي لان اولادهم في خفي عن غير الفصل الثالث في الاقرار في الرضا والاصل اذا
اقر الرجل بمرض مريض بدين لم يقر بدينه بغير ذلك احاطه ذلك بما لو ان اقر بدينه فهو باطل لان البينة التي في ذلك اقر بدين
ثم بدين ثم مات فمرضه غاصا وصل لم يصل ولو اقر بدين ثم بدينه غاصا وصل القلب الذي في بدينه من الصحة مقدم على الا
بالمدين ولو اقر بدين في المرض بعد ما اقر بدينه في الصحة فانه يقر بدينه في الصحة ولو اقر بدينه في الصحة
احد ما ينظر ان في الدين الذي استقر في المرض سلم له الا بدينه لو لم يستقر في الصحة او في البيع لكان اما اذا لم يرد
ان كان عين ما استقر في بدينه ما اشترى فاما وليست الزكوة الا بعد ان يقر بدينه في الصحة والرجل انما يكون الحق
اذا لم يسلم للبيع اما اذا سلم قبل بدينه في الخصام كالمدين اذ اقر بدينه كان مساويا لساير العرفا بدينه المتناقص او بدينه في المرض
الذي ما فيه انه باع عبد من فلان في صحة وقيل ان في ذلك المشري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض العين
الا بدينه الثلث ولو اقر في المرض ان هذا العبد لفلان كانه مصدق في بدينه هذا الاقرار بالبيع لان المشري قد اقر بالبيع
كان في ملك الرجل الاقرار بالعبد كالاقرار بالمدين ولو اقر بدينه في المرض او اقر بدينه في بدينه كان له في المرض بدينه من الثلث
للجامع الكبري كما يتبعه في صحة بدينه ثم مرض بدينه ولا مال بدينه وعنده بدينه كونه وكان له على العبد درهم ثم
مرض فلو لم يستقر له فهو مصدق وهذا بخلاف ما لو باع عبد من فلان في صحة ثم اقر باستيفاء الثمن في المرض فانه لا يبيع
رجل عن رجل بدينه في صحة ثم بين العنق للمم في المرض في كثير العتبه كان العنق من جميع ما له رجل اشترى عبد في صحة
بعين فاحش علانه بالخيار ثلثة ايام ثم مرض فلما جاء للبيع او سكت حتى يموت المدة ثم مات المرض كانت له الجاهل من الثلث
رجل في صحة انه غصب من رجل جارية ثم قال في مرض بدينه في بدينه ولا مال له غيره ما عليه دين فذا جاز هو مصدق
وكذا لو اقر في صحة ان فلان عن الف درهم ودينه ثم قال في مرض بدينه في بدينه الا ان بعينه اصدقه ولجعل صاحب البينة
اولى صاحب الدين في التناهي الصوري رجل الا لانه من الف درهم في مرض بدينه ثم اقامت البينة ان
المرأة ذهبت من رجلان رجلا في حق الزوج لا يقبل والمهر لازم ما اقره وفي المرأة اذا اقرت باستيفاء الصداق من رجل
فمرض موتها بعد الاطلاق طلعا باسا وانقضت عدتها ولم تنقض صح وان كان الطلاق رجعا وانقضت عدتها صح وان
لم ينقض الصداق والفقير ان طلقها قبل الدخول بها وادركت باستيفاء المهر من رجلان رجعا في مرض بدينه ثم مات فان ذلك

من غرضنا ولا نمنع على الزوج من المهر ولا يضارب المرأة بصف المهر ولو كان وصل ما وارت بالاستيفاء ثم
طلعتا ثم انقضت عدتها قبل ان تموت مع الاقرار سواء كان التزويج في حالة الصحة او في حالة المرض
ولو لم تنقض عدتها حتى ماتت وطلعتا باننا وقد اقررت باستيفاء المهر فاصحاب دين الصحة او
حتى يسبقوا حقوقهم ثم ينظر الى الباقي فيجعل للزوج الاقل مما اقررت به بالاستيفاء وما يصيبه من
الميراث واما العيون فان مريضاً ادعى عاجلاً بالاولا وثمة وابراً ولا يجوز ابراء ان كان عليدين والبراء
الوارث لا يجوز سواء كان عليدين او لم يكن ولو انه قال لم يكن علي هذا المطلب شيء ثم ما بين حكام
اقراره في القضاء ولا يتقبل من درسته شبهة على هذا المطلب بذلك وفيما بينه وبين الله لا يجوز التزويج
وفي اخر الجامع الكبير في الابواب المتفرقة بعد كتاب السركة في باب ما يجوز للبيتم ان يفعل لو كان للغلام
على والددين من ميراث انه فانه ينقص من ابيه لم يصفه وان كان ماذنوا واما لا يجوز مع ذلك ان اقرت له ليس له
على ابيه شيء قطعي وان كان عليدين الصحة ولو اقر باستيفاء دين الصحة في صحة خلاف الوارث او وصية في شرح حال
المصنف شمس الابنة الخوار في باب الوصية الواجبة اذا قالت ليس علي زوجي صدق لا يبرأ عندنا
وعند الشافعي براء واما المريض اذا لم يكن على فلان شيء قطعي وان كان عليدين الصحة في المرض يصح سواء
كان عليدين الصحة او لم يكن اما اذا اقر باستيفاء دين الامة في المرض يصح ان كان عليدين الصحة جارية العيون
لرجل عرض بواو يصح بواو عرض بيمين ويصح بواو فراق لا يبرأ يدين هل يصح باق في كتاب الوصايا انه هل يشر
كونه صاحب الماشرك لا **الفصل الرابع** في الاقرار للوارث وفي الاصل لو اقر المريض بدين لوارثه فلم يمت
حتى صار غير وارث صح صورته اقر اخيه بدين ثم دلالة ابن ولولم يبر وارث ثم صار وارثاً عند الموت كان
بسبب القرابة لم يصح صورته اقر ابن كافراً فاسلم عذوبته ولو كان ثلث الموالاة او اجنبية فصارت زوجته لم يطل
بجلاء ولو وجب على المريض بدين او اوصى لها بوصية ثم تزوجها ماتت انه سطل الوصية والامته لان اذن النفوذ
بعد الموت وهي طهرته في تلك الحال اما الاقرار فاخترنا عن ثبوت ذلك للحال في اجنبية في الحال الاقرار بنفس
الدين من الوارث لا يصح اذا كان في مرض الموت المريض اذا اقر رجل الفات للزوجة ثم مات المريض وارث للزوجة
يجوز اقراره عند ابي يوسف ثم رجع وقال يصح من قول محمد وعلى هذا الخلاف لو اقر بعد الاجنبى هو فلان لحد
درته المريض ولا يجوز الاقرار له بدين ولو اقر بدين لوارثه مرضه من ماله لانه يصدق في تمام
مهر مثلها وعلم غرضنا الصحة المريض اذا باع عبداً من اجني فباع المشتري من وارث المريض او وصيحه اذا كان
دين الصحة صح بما للمريض فانه المريض انه اقر بدين لغيره فلا ضرر ثم قال استوفية منه لم يصدق الكافي الاصل وفي النوازل
رجليات ذكر ابن ابين فاقول لحد ما بين رجل على ابيهما التماس قال لهما ان باخذ جميع ما اقر به من نصيبه

تصليبه وقال الفقيه ابو الليث وعدي بخدمة تصدق لك منه مخلصه ويحذف هذا وان ترك ابنه وادى
درهم عينا او الف درهم ويصل على رجل فان لم يمتد ان الابن سوفي ساعى الغريم وجوبه ويجوز لابن الآخر وحذف له
ان يبيع الغريم ولا يرجع الغريم بخصبه ولا على المهره من ثمنه في بيعه الى ياد احد البائعين الا من كان له لا يرجع الغريم
على المصدق بل كسمايه التي اخذها للمكاتبه قاله الزيد كونه ظاهر الرواية لان الاقرار بالصفه بمنزلة الاقرار بالدين
وما ذكرناه من الابن جمع الغريم على المزدرة الا انما يما يفسد هذا اذا مات الرجل وترك اخوين فاقبل منهما ما يباع وانكر الاخر عليه طهر
نصفه بغيره لانه يترجم ان حقه ما سواه ولو اقر ان اباه او صليها الف درهم وكذا له من يبيع بغيره ثلثه بغيره ولو اقر بدين على اب
وكذا به الاخر بل كل في يد موه غنقه المهره على رجل يبيع باو بعه واقر للمراه ببيع ثلثه اما اقر الرجل ببيع الابن ولا
والزوجه من في العاقه ولما اقر المراه ببيع بالادب الزوج وفي العاقه والمهر في الصحيح عدم الصفه ما ذكره في بعض الاصلان في الاو
يرث المهر مع الوارث المعروف ويشاك في المهر وفيما هو من الاربعه لا يرث مع الوارث المهر وفيما اقر ببيع نفسه كتاب
الوكاله وهو مشتمل على سبعة فصول الاول في التوكيل في المهر الثاني في التوكيل في المخصصه الثالث في التوكيل في بيع الدين
الرابع في الوكاله بالبيع وما يبيع التوكيل وما لا يبيع الخامس في الوكاله في الشراء السادس في الوكاله في البيع السابع في الوكاله في
والعاقه اما الاول وفي المتن قال رحمه الله رجل قال لرجل انت وكيل كل شيء هذا يوكل بالحقه دون غيره وقال انت
وكيل كل شيء جازا امك فهو وكيل بالحقه والبيع والشرا بوان وهب او صدقه ما جازوه هكذا في الثاني وفي الصغرى من
اليمين انه وكيل بالمعاضات دون الهبات وفي النوازل لو قال له وكلتك في جميع اموري فقال له امك
او قنت جميع امرك الاصح انه لا يجوز وهكذا في ادب القاضي المختص في بيعه وفي الرضه من رجل
لاخر فوضت امره الى اليك يصير وكيل في حفظ ماله ولو قال فوضت امرى اليك قال بعضهم هذا باطل
وقال بعضهم هذا الاول سواء يصير وكيل بالحقه ولو قال فوضت اليك امرى فغدا له مستغلا اعلمها
الناظر صار وكيل بالحقه فوضت له امره بوجه صار وكيل بالحقه ولو قال له
فوضت اليك امرى صار وكيل بالحقه والرجوع والتعليق ولو قال فوضت اليك امرى ما لي صار وكيل
بالحقه والاتفاق عليهم ولو قال له فوضت اليك امرى صار وكيل بالطلاق ويقتصر على المجلس
حين اقر في الفروع في شرح الطحاوي تعليق للمهر بالشرط باطل وتعين الوكاله بالشرط جازم فقد ذكرنا السنين
في المبيع وفي النوازل لو قال للوكيل لو وكيل له في الوكاله فقال له ورت الوكاله في الوكيل قاله ورت الوكاله
وعلم الوكيل في الوكيل في الشئ من رجل وكل رجل يبيع عبده او حبيبته او ثمنه في دين قال له لا والله ما وكلتك
بشئ قد عرفت هذا ذلك قال هذا اخرج منه لمن الوكاله في الشئ في الصغرى اذا وكل رجلا وكاله
معلقة بالشرط ثم غلبه قبل جرد الشرع عند ابي يوسف لا يصح عند محمد وعدي في النوازل في رجل